الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس – المدية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

دروس في علم الصرف العربي

(مطبوعة دروس وفق مقرر السنة الثانية ليسانس أدب عربي – دراسات لغوية)

الدكتور: الشاذلي سعدودي

(2025 / 2024)

07 AVR. 2025

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

أ.د: بشير بوعتو
رئيس المجلس العلمي

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس – المدية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

دروس في علم الصرف العربي

(مطبوعة دروس وفق مقرر السنة الثانية ليسانس أدب عربي – دراسات لغوية)

الدكتور: الشاذلي سعدودي

(2025 / 2024)

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

الدرس ..... الصفحة
المحتوى 03
مقدمة 04
الدرس الأول: أبنية المصادر 05
الدرس الثاني: أنواع المصادر (الميمي، الهيئة، المرة، الصناعي) 12
الدرس الثالث: التذكير والتأنيث 15
الدرس الرابع: التثنية 26
الدرس الخامس: الجمع السالم بنوعيه 36
الدرس السادس: أبنية جموع التكسير ودلالاتها (اسم الجمع، جمع الجمع) 46
الدرس السابع: أبنية جموع التكسير (اسم الجنس الإفرادي، اسم الجنس الجمعي) 62
الدرس الثامن: أبنية جموع التكسير (صيغ منتهى الجموع) 65
الدرس التاسع: الإعلال والإبدال 73
الدرس العاشر: الإدغام 93
الدرس الحادي عشر: التصغير 98
الدرس الثاني عشر: النّسب 103
الدرس الثالث عشر: الممدود والمقصور 117
قائمة المصادر والمراجع 122

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين محمد الأمين صلى الله وسلّم عليه وعلى آله أجمعين، ورضي الله عن صحابته الكرام وعن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

هذه مطبوعة دروس ومحاضرات في علم الصرف العربي موجهة إلى طلبة " السنة الثانية ليسانس " وفقا للمقرر الصادر عن ميدان الأدب واللغة العربية والمعتمد من قبل وزارة التعليم العالي.

جاءت الدروس ملخصة ومكيفة حسب المقرر مع بعض الزيادات أحيانا وفق ما يقتضيه علم الصرف وما يقتضيه تحقيق بعض المسائل الصرفية.

وقد كان الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع القديمة والحديثة كما هو مثبت في قائمة المصادر والمراجع.

والله أسأل أن يستفيد طلبتنا منها وممّا جاء فيها من دروس وإشارات إلى مسائل في علم الصرف، وينبغي للمستزيد الرجوع إلى مصادر ومراجع المطبوعة للتعمّق والتوسعة أكثر فالمطبوعة بمثابة دليل للطالب.

والله ولي التوفيق.

د. الشاذلي سعدودي

جامعة الوادي
كلية الآداب واللغات
المجلس العلمي للكلية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدرس الأول: أبنية المصادر

المصدر نوعان، **مصدر صريح ومصدر مؤول**، والصريح ثلاثة أقسام: مصدر أصلي ويندرج تحته (مصدر المرة، ومصدر الهيئة)، ومصدر ميمي، ومصدر صناعي. والذي يعنينا هنا المصدر الصريح. أمّا المصدر المؤول فنحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [سورة البقرة، الآية 184]، أي: صومكم خير لكم، ومثله: ﴿ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ ﴾ [سورة البقرة، الآية 237]، أي: والعفو أقرب للتقوى.

1- **المصدر**: المصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل؛ فلَمَّا سُمّي مصدرًا؛ دل على أنّه قد صدر عنه الفعل[1]. وفي الاصطلاح: هو الاسم الذي يدل على الحدث دون تقيّد بزمان[2].

المجلس العلمي للكلية

أو هو اسم يدلّ على الحدث مجرّدا من الزمان، ويتضمّن أحرف فعله، لفظا أو تقديرًا أو تعويضا، وذلك نحو: قتل قتلا وشكر شُكرا واقتراب اقترابا، ونحو: ناضله نضالا وجاهده جهادا، لأنّ أصلها: نيضال وجيهاد، ونحو: وزن زنة ووعد عدة، لأنّ أصل الزنة الوزن، وأصل العدة الوعد، حذفت الواو وعوّضت منها تاء التأنيث [3].

والفرق بين المصدر واسم المصدر أنّ المصدر هو الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق، **واسم المصدر** هو اسم لمعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى، فإنّه لنوع من

---

[1]- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين)، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط:01 (1420هـ/ 1999م)، ص: 137.

[2]- عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 02 (1425هـ/ 2004م)، ص: 2/ 991.

[3]- النادري (محمد أسعد النادري)، نحو اللغة العربية " كتاب في قواعد النحو والصرف مفصّلة وموثّقة مؤيّدة بالشواهد والامثلة "، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط: (1428هـ/ 2007م) جديدة ومنقّحة، ص: 83.

الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه[1]. وفي التسهيل اسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض ما في فعله دون تعويض[2]. أي ينقص مثل: أعطى عطاءً. و" توضأ وضوءا، وتكلم كلاما "؛ فالوضوء والكلام اسمان للمصدر، لا مصدران؛ لخلوهما – لفظا وتقديرا – من بعض ما في فعلهما.

وحقُّ المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو: " توضأ توضؤا"، أو بزيادة نحو: " أعلم إعلاما"[3]. وقد يقولون: مصدر في الشيئين المتقاربين لفظا، وأحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطُهور والطَهور، والأكَل والأُكل، فالطُهور المصدر، والطَهور اسم ما يُتطهر به، والأكل المصدر والأُكل ما يؤكل[4].

2- المصدر الأصلي: وهو ما يدل على معنى مجرّد، وليس مبدوءًا " بميم" زائدة، ولا مختومًا بياء مشددة زائدة، بعدها تاء تأنيث مربوطة؛ ومن أمثلته: علمٌ، فهمٌ، تقدمٌ، استضاءةٌ، إبانةٌ، بلاء، نضال[5].

ويدخل في نوع المصدر الأصلي المصدر الدال على " المرة، والهيئة " فوق دلالته على المعنى المجرّد، ولكنّه لا يذكر إلاّ مقيدًا بذكر المرة أو الهيئة[6].

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر، لكونه بسيطًا، أي: يَدُل على الحَدَث فقط، بخلاف الفعل، فإنّه يدلُّ على الحدث والزمن. وعند الكوفيين: الأصل الفعل، لأنّ المصدر

---

[1]- ابن الحاجب (أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، ت: 646هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل – بيروت، ط: (1409 هـ / 1989 م) ، 2/ 849، 850.

[2]- ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 01 (1410هـ / 1990م)، 3/ 122 .

[3]-المرادي (أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، ت 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط: 01 (1428هـ / 2008م)، 2/ 845.

[4]- ابن الحاجب، أمالي ابن الحجب، 2/ 850.

[5]- عباس حسن (ت 1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، ط: 15، 3/ 181، 182.

[6]- عباس حسن، النحو الوافي، 3/ 186.

يجيء بعده في التصريف، والذي عليه الصرفيون الأول. ويُشتق من المصدر عشرة أشياء: الماضي، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، واسم الآلة[1].

1- **أوزان المصدر الأصلي:** وهو المصدر الحقيقي المقصود عند الإطلاق؛ أي: عند عدم التقييد ببيان نوع معيّن من أنواعه. والمصدر الأصلي إمّا أن يكون لفعل ماضٍ ثلاثي، أو غير ثلاثي؛ علمًا بأنّ الفعل – ماضيًا وغير ماض – لا تتجاوز صيغته ستة أحرف. وأنّ الثلاثي لا بد أن يكون مفتوح الأول. أمّا ثانيه فقد يكون مفتوحًا، أو مضمومًا، أو مكسورًا، فأوزانه ثلاثة فقط؛ هي: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ[2]. وأوزان مصادر الثلاثي قياسية وسماعية.

1.3- مصادر الثلاثي

قد تقدم أنّ للماضي الثلاثي ثلاثة أوزان: **فَعَل** بفتح العين، ويكون متعدّيا كضربه، ولازمًا كقَعَد، و**فَعِل** بكسر العين، ويكون متعدّيا أيضا كفَهِم الدرس، ولازما كرضيَ، و**فَعُل** بضم العين، ولا يكون إلاّ لازما[3].

– **فعَل وفَعِل المتعدّيان:** قياس مصدرهما **فَعْل**، بفتح فسكون، كضَرَبَ ضَرْبًا، ورَدَّ رَدًّا، وفَهِمَ فَهْمًا، وأَمِنَ أَمْنًا، إلاّ إن دلّ الأول على حِرفة، فقياسه **فِعَالَة** بكسر أوله، كالخِياطة والحِياكة[4]. ومن أمثلته: صناعة، خراطة، حلاقة، صيانة ... إلخ.

---

[1]– الحملاوي (أحمد بن محمد، ت: 1351هـ)، شذا العرف في فن الصرف شرحه وفهرسه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 01 (1419هـ / 1989م)، ص: 83، 84. وينظر: ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين الأنباري، ت: 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط: 01 (1424هـ/ 2003م)، 1/ 190.

[2]– عباس حسن، النحو الوافي، 3/ 193.

[3]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 57

[4]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 85.

– **فَعِلَ اللازم:** مصدرُه القياسي **فَعَل** بفتحتين، كفَرِح فَرَحًا وجَوِيَ جَوَىً، وَشَلَّ شَلَلًا؛ إلاّ إن **دلّ على حِرفة أو وِلاية،** فقياسه: **فِعَالَة،** بكسر الفاء، كوَلِيَ عليهم وِلَاية. **أو دلَّ على لون،** فقياسه: **فُعْلَة،** بضم فسكون كحَوِيَ حُوَّة، وحِمِرَ حُمْرة، **أو كان علاجًا ووصفُه على فاعل،** فقياسه: **الفُعول،** بضم الفاء، كأزِف الوقت أزُوفا، وقدِم من السفر قدُومًا، وصَعِد في السُّلَمِ والدَّرج صُعُودًا[1].

– **فَعَل** اللازم: قياس مصدره **فُعُول،** بضم الفاء، كقَعَد قُعُودًا، وجَلَسَ جُلُوسًا، ونَهَضَ نُهُوضًا، **ما لم تعتلّ عينه،** وإلاّ فيكون على **فَعْل** بفتح فسكون كسَيْر، أو **فِعَال** كقِيَام، أو **فِعَالة** كنِيَاحة. **وما لم يَدُلَّ على امتناعٍ،** وإلاّ فقياس مصدره **فِعَال** بالكسر، كأبَى إباءً، ونَفَر نِفَارًا، وجَمَعَ جِمَاعًا، وأَبَقَ إِبَاقًا. أو على **تقلُّب** فقياس مصدره: **فَعَلَان،** بفتحات كجَالَ جَوَلَانًا، وغَلَى غَلَيَانًا. أو على **داءٍ،** فقياسه **فُعَال** بالضم كمَشَى بَطْنُه مُشَاء. أو **على سير** فقياسه: **فَعِيل،** كرَحَلَ رَحِيلًا، وذَمَلَ ذَمِيلًا. أو على **صوت** فقياسه: **الفُعَال** بالضَّم **والفَعِيل،** كصَرَخَ صُرَاخًا، وعَوَىَ الكَلب عُواء، وصَهَل الفرس صَهيلاً، ونَهَقَ الحمار نَهِيقًا، وزَأَرَ الأسد زَئِيْرًا. أو على **حرفة أو وِلاية** فقياس مصدره **فِعَالَة** بالكسر، كتَجَرَ تِجَارَة، وعَرَفَ على القوم عِرَافَة: إذا تكلم عليهم، وسَفَرَ بينهم سِفَارَة: إذا أصلح[2].

– **فَعُل** بضم العين: قياس مصدره **فُعولة،** كصعُب الشيء صُعوبة، وعذُب الماء عُذوبة، **وفَعَالة** بالفتح، كبَلُغَ بَلَاغة، وفَصُحَ فَصَاحَة، وصَرُحَ، صَراحة[3]. ومنها، سهُل سهولة، مرُؤ مروءة، شجُع، شجاعة، منُع مناعة، ملُح ملوحة .... إلخ.

أوزان مصادر الثلاثي هي الكثيرة الغالبة، وقد جاء غير ذلك أيضاً كالفُعْلَل نحو السُّؤدَد، والفَعْلُوت نحو الجَبَرُوت، وَالتُّفْعَل نحو التُّدْرَأ (الدرأ والدفع ، ذو تدرإٍ: أي ذو هجوم،

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 85.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 85، 86.

[3]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 86.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

لا يتوقى ولا يهاب)، وَالفَيْعَلُولَة كالكَيْنُونَةِ، وأصلها كَيَّنونة، والفَعْلُولَة كالشيخوخة، والصَّيْرورة والفعلنية كالبُلَهْنِيَة، والفَعِيلَةِ كالشَّبِيبَةِ والفضيحة، والفاعولة كالضَّارورة بمعنى الضرر، والتَّفْعُلَة كالتَّهْلُكةِ، وغير ذلك[1]. وما جاء مخالفًا لما تقدَّم فليس بقياسي، إنّما هو سماعيّ، يُحفظ ولا يُقاس عليه.

فمن الأول (فعَل): طَلَبَ طَلَبًا، ونَبَتَ نَبَاتًا، وكَتَبَ كِتَابًا، وحَرَسَ حِرَاسَة، وحَسَبَ حُسْبَانًا، وشَكَرَ شُكْرًا، وذَكَرَ ذِكْرًا، وكَتَمَ كِتْمَانًا، وكَذَبَ كَذِبًا، وغَلَبَ غَلَبَة، وحَمَى حِمَايَة، وغَفَرَ غُفْرَانًا، وعَصَى عِصْيَانًا، وقَضَى قَضَاءً، وهَدَى هِدَايَة، ورَأَى رُؤْيَة. **ومن الثانى (فعِل):** لَعِبَ لَعِبًا، ونَضِجَ نُضْجًا، وكَرِهَ كَرَاهِيَة، وسَمِنَ سِمَنًا، وقَوِى قُوَّة، وقَبِلَ قَبُولًا، وَرَحِمَ رَحْمَةً. **ومن الثالث (فعُل):** كَرُمَ كَرَمًا، وَعَظُمَ عِظَمًا، ومَجُدَ مَجْدًا، وحَسُنَ حُسْنًا، وحَلُمَ حِلْمًا، وجَمُلَ جَمَالًا[2].

2.3- مصادر غير الثلاثى: لكل فعل غير ثلاثي مصدرٌ قياسي

- **فَعَّل** بتشديد العين: **التفعيل**، كطهّر تطهيرًا، ويَسَّر تيسيرًا، هذا إذا كان الفعل صحيح اللام. وأمّا **إذا كان معتلًّا** فيكون على وزن **تَفْعِلَة**، بحذف ياء التَّفعِيل، وتعويضها بتاء في الآخر، كزكَّى تَزكية، وربَّى تربيَة، **وندر مجيء الصحيح على تفعلة**، كجَرَّبَ تَجْرِبَة، وذَكَّرَ تَذكِرَة، وبَصَّرَ تَبْصِرَةً، وفَكَّرَ تَفكِرَةً، وكَمَّلَ تَكمِلَة وفَرَّقَ تَفرِقَةً، وكَرَّمَ تَكرِمَةً. **وقد يُعَامَلُ مهموز اللام معاملة معتلها في المصدر، كبرَّأ تبرئة، وجزَّأ تجزئة**، والقياس تبريئًا وتجزيئًا.

---

[1]- الرضي الأستراباذي (محمد بن الحسن نجم الدين، المتوفى 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093هـ، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان (1395 هـ/ 1975م)، 1/ 152، 1/ 152.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 87.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وزعم أبو زيد أنّ ورُود تَفعِيل فى كلام العرب مهموزًا أكثر من تَفعِلة فيه، وظاهر عبارة سيبويه يفيد الاقتصار إلى ما سُمِعَ، حيث لم يرد منه إلاّ نَبَّأ تنبيئًا[1].

– **أفعَلَ:** مصدره **الإفعال** كأكرم إكرامًا، وأحسن إحسانًا، هذا إذا كان صحيح العين، **أمّا إذا كان معتلّها**، فتنقل حركتها إلى الفاء، وتقلب ألفا، لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، ثم تحذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين، كما سيأتي، وتعوّض عنها التاء **كأقام إقامَة**، وأناب إنابة، وقد تحذف التاء إذا كان مضافًا، على ما اختاره ابن مالك، نحو: ﴿... وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ [سورة النور، الآية 37]، وبعضهم يحذفها مطلقًا. وقد يجيء على **فَعَال** بفتح الفاء، كأنبت نَباتًا، وأعطى عَطاء، ويُسَمونه حينئذ **اسم مصدر**[2]. وقد سبق بيان الفرق بين المصدر واسم المصدر.

– **فاعَلَ:** قياس مصدره **الفِعَال** بالكسر **والمُفَاعلة**، كقاتل قتالاً ومُقاتلة، وخاصَم خِصامًا ومُخاصمة، **وما كانت فاؤه ياء من هذا الوزن يمتنع فيه الفِعال**، كيَاسَر مُياسرة، ويَامن مُيامنة، هذا هو القياس[3].

– **قياس مصدر ما أوله همزةُ وَصلٍ قياسية (انفعل، وافتعل، استفعل):** كانطلق واقتدر، واصطفى واستغفر، أن يُكسَر ثالث حرف منه، ويزاد قبل آخره ألف، فيصير مصدرًا، كانطلاق واقتدار، واصطفاء واستغفار، **فخَرَج نحو اطَّاير واطَّير، فمصدرها التَّفَاعُل والتَّفعُّل، لعدم قياسية الهمزة. وإن كان استَفْعَلَ معتلَّ العين عُمِل في مصدره ما عُمِل في مصدر أفعَلَ** معتل العين، كاستقام استقامة، واستعاذ استعاذة[4]. ومعنى عدم قياسية الهمزة في (اطّاير واطّير) لأنّ أصل الفعل تطاير قلبت التاء طاء وأدغمت في الثانية الأصلية ففي

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 88.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 88.

[3]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 90.

[4]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 89.

الفعل وجيء بهمزة الوصل وهذا لا يكون مع كل فعل على وزن تفاعل، وكذلك الشأن مع تفعّل.

- **فَعْلَل (الرباعي الأصل) وما ألحق به:** قياس مصدره **فَعْلَلَة**، كدَحرج دَحرجة وزَلزَل زَلزَلة، ووَسوَسَ وَسوَسَة، وبَيْطَرَ بَيْطَرَة، **وفِعْلَال** بكسر الفاء، إن كان مضاعفًا، نحو زَلْزَلَ زلْزَالا، ووَسْوَسَ وسوسًا؛ وهو فى غير المضعّف سَماعىّ كسَرْهَف سِرْهَافًا، وإن فُتِحَ أول مصدر المضاعف، فالكثير أن يُراد به اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴾ [سورة الناس، الآية 04]، أي المُوَسْوِس[1].

- **قياس مصدر ما بُدِئَ بتاء زائدة (تفعلل، تفيعَل، تفوعل):** أن يضم رابعه، نحو تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا، وتَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا، وتَجَوْرَبَ تَجَوْرُبًا، لكن إذا كانت اللام ياءً كُسِر الحرف المضموم، ليناسب الياء، كتوانَى توانِيًا وتغالَي تغالِيًا[2]. وما جاء على غير ما ذكر فشاذ، نحو كذَّبَ كذَّابًا، والقياس تكذِيبًا، وكقوله:

باتَ يُنَزِّي دَلْوَهُ تَنْزِيّا ... كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا[3]

والقياس: تَنْزِيَةً. وقولهم: تَحَمَّلَ تِحِمَّالًا بكسر التاء والحاء وشد الميم، والقياس تَحَمُّلا. وتَرامَى القَوم رِمِّيًّا، بكسر الراء والميم مشددة، وتشديد الياء، وآخره مقصور. والقياس: تَرامِيًا. وحَوْقَلَ الرجل حِيْقَالًا: ضَعُفَ عن الجِمَاعِ، والقياس حَوْقَلَةً، واقْشَعَرَّ جِلْدُه قُشَعرِيرَة، بضم ففتح فسكون: أي: أخذته الرَّعدَة، والقِيَاس اقْشِعْرارًا، كلُّ ما جاء على زنة **تَفْعَال** فهو بفتح التاء، إلاّ تِبْيَان، وتِلْقَاء، والتِّنْضَال، من المناضلة، وقيل هو اسم، والمصدر بالفتح[4]. والمعّول عليه في بيان ذلك معاجم اللغة التي ترصد مختلف استعمالات العربية.

---

[1]- الحملاوي، ي شذا العرف، ص: 89.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 89.

[3]- البيت من شواهد معجم الصحاح: الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: 393هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 04 (1407هـ/ 1987م)، 5/ 1743.

[4]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 91.

الدرس الثاني: أنواع المصادر (الميمي، الهيئة، المرة، الصناعي)

1- المصدر الميمي: هو ما يدل على معنى مجرّد، وفي أوله "ميم" زائدة، وليس في آخره ياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة. ومن أمثلته: (مطلب، مضيعة، مجلبة، مَعدل ...) بمعنى: طلب، ضياع، جلب، عدول؛ في قول بعض الحكماء: « ينبغي للعاقل إذا عجز عن إدراك مطلبه ألاّ يسرف في الهمّ؛ فإنّ الإسراف فيه مضيعة للحزم؛ مجلبة لليأس، معدل عن السداد. وإذا ضاع الحزم، وأقبل اليأس، واختفى السداد فرّت فرص النجاح، وساءت الحياة »، وهو قياسي، ويلازم الإفراد، والراجح أنّه لا يعد من المشتقات[1].

ويصاغ من الثلاثي على وزن " مَفْعَل "، بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو مَنْصَر ومَضْرَب، **وما لم يكن مثالاً صحيح اللام**، تحذف فاؤه في المضارع كوَعَدَ، فإنّه يكون على زنة **مَفْعِل**، بكسر العين، كمَوْعِد ومَوْضِع. وشَذَّ من الأول: المرجِع والمَصِير، والمعرِفة، والمقدِرة، والقياس فيها الفتح. وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر، والأخير مثلّثًا، فالشذوذ فى حالتي الكسر والضم. **ومن غير الثلاثى: يكون على زنة اسم المفعول**، كمُكْرَم، ومُعَظَّم، ومُقَام[2].

وللتفرقة بين كون " **مَفْعَل** " مصدرا ميميا أو اسم مكان أو اسم زمان نضع المصدر الأصلي مكان صيغة "مفعل " فإذا صح المعنى فهو مصدر ميمي، ومثاله قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ [سورة القدر، الآية 05]، أي: حتي طلوع الفجر.

2- **المصدر الصناعي**: هو قياسي، ويطلق على كل لفظ "جامد أو مشتق، اسم أو غير اسم" زيد في آخره حرفان، هما: ياء مشددة، بعدها تاء تأنيث مربوطة؛ ليصير بعد زيادة الحرفين اسمًا دالًا على معنى مجرّد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة. وهذا المعنى المجرّد

---

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، 3/ 186.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 93.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ، مثل كلمة: إنسان؛ فإنّها اسم معناه الأصلي: " الحيوان الناطق"[1] العاقل، أو هو أن يُزاد على اللفظة ياء مشدّدة، وتاء التأنيث، كالحرية، والوطنية، والإنسانية، والهمَجِيّة، والمدَنية[2]؛ فهو ليس مصدرا للفعل. فمن صياغته من اسم الفاعل: جاهل، جاهلية، قال تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [سورة المائدة، الآية 50].

وليس كل ما زيدت في آخره ياء النسب والتاء مصدرا صناعيا، وإنّما المصدر الصناعي من ذلك هو ما لايراد به الوصف، فإن أريد بما لحقته الياء المشدّدة والتاء الوصف فهو اسم منسوب[3]. فمن المصدر الصناعي نحو قولنا: **الحريّة** حق إنساني؛ ومن الاسم المنسوب نحو قولنا: الثورة **التحريريّة الجزائرية** من أعظم الثورات في العصر الحديث.

3- مصدر المرة: يصاغ للدلالة على المَرة من الفعل الثلاثي مصدر على وزن فَعْلَة بفتح فسكون، كجَلَسَ جَلْسَة، وأَكَل أَكْلَة. وإذا كان بناء مصدره الأصلي بالتاء، فيُدل على المَرَّة بالوصف، كرَحِمَ رَحْمَةً واحدة[4]. وفي قوله تعالى: ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [سورة الحاقة، الآية 14].

4-مصدر الهيئة: ويُصاغ للدلالة على الهيئة مصدر على وزن فِعْلَة بكسر فسكون، كجَلَسَ جِلْسَة، وفى الحديث: " فإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة "[5]، وهو الذي يدل على حدوث الفعل مبيّنا

---

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، 3/ 186.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 93.

[3]- النادري، نحو اللغة العربية، ص: 92.

[4]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 92.

[5]- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 3/ 1548. الحديث في باب الأمر بإحسان الذبح والقتل ونصه كاملا: « إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، فليرح ذبيحته ».

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نوعيته وصفته، ويسمّى: مصدر الهيئة، والمصدر النوعي، واسم الهيئة، واسم النوع؛ وإذا كانت التاء، فيُدَل على المرة بالوصف، كرَحِمَ رَحْمة واحدة[1].

والمرّة لغير الثلاثى، بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة، وإن كانت التاء فى مصدره دُلَّ عليها بالوصف، كإقامة واحدة. **ولا يُبْنَى من غير الثلاثى مصدر للهيئة**، وشَذَّ خِمْرَة ونِقْبَة وعِمَّة، من اختمرت المرأة، وانتقبت، وتَعَمَّم الرجل[2]. أو اعتمّ الرجل عِمّة أهل عُمان أو عِمّة أهل السودان.

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 92.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 93.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

الدرس الثالث: التذكير والتأنيث

يقسّم الاسم بحسب التذكير والتأنيث إلى ثلاثة أقسام: المذكر، والمؤنث، وما يجوز فيه التذكير والتأنيث.

المذكر أصل، والمؤنث فرع وهو ما كان فيه علامة تأنيث لفظا أو تقديرا، ولمّا كان المذكر أصلا والمؤنث فرعا احتاج المؤنّث إلى علامة تدل عليه ولا يحتاج المذكّر إلى علامة[1].

1- المذكر: ويكون على نوعين: مذكر **حقيقي**، ومذكر **مجازي**[2]:

1.1- المذكر الحقيقي: ما دلّ على ذكر من الناس نحو: رجل، علي، وطبيب، وعامل، أو الحيوان نحو: أسد، ونمر، أنف، خدّ.

1. 2- المذكر المجازي: ما عومل معاملة الذّكر وليس من الناس ولا الحيوان، نحو: كتاب، نهر، ليل.

2- المؤنث: أنواع اصطلاحية، فمنه[3]:

1.2- المؤنث الحقيقي: وهو الذي يلد ويتناسل، ولو كان تناسله من طريق البيض والتفريخ؛ ولا بد للّفظ المؤنث الحقيقي من علامة تأنيث ظاهرة، أو مقدّرة، مثل: ولاّدة، سعدى، هند، عصفورة، عقاب، **وله أحكام مختلفة**؛ يتصل منها بموضوعنا: **وجوب تأنيث فعله، ونعته، وخبره، وإشارته، وضميره** ... بالشروط والتفصيلات الخاصة بكل واحد من هذه الأمور في بابه؛ نحو: كانت ولاّدة أديبة أندلسية ذائعة الصيت. وقد نقل التاريخ الأدبي إلينا كثيرا من أخبار هذه الأديبة، ومجالسها، وفنونها[4].

---

[1]- النادري، نحو اللغة العربية، ص: 131.

[2]- النادري، نحو اللغة العربية، ص: 131

[3]- عباس حسن، النحو الوافي، 2/ 78.

[4]- عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 587.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2.2- المؤنث المجازي: وهو الذي لا يلد ولا يتناسل؛ سواء أكان لفظه مختوما بعلامة تأنيث ظاهرة؛ كورقة، وسفينة ...، أم مقدّرة؛ مثل: دار، وشمس. ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازي إلاّ من طريق السماع الوارد عن العرب، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنّها تدل على التأنيث مجازا إلاّ من طريق اللغوي الذي يوضح أمر ذلك السماع ويبيّنه. وهذا النوع المجازي يخضع في استعماله لكثير من أحكام المؤنث الحقيقي؛ خضوعا واجبا في مواضع وجائزا في أخرى؛ كوجوب تأنيث الضمير العائد عليه في مثل: الدار اتسعت. وجوازه في مثل اتسعت الدار، أو اتسع الدار. ومن أمثلته: شمس، أرض، سماء[1]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ﴾ [سورة التكوير، الآية 01].

3.2- المؤنث اللفظي فقط: وهو الذي تشتمل صيغته على علامة تأنيث ظاهرة، مع أنّ مدلوله أي معناه مذكر، نحو: حمزة، أسامة، زكرياء؛ أعلام رجال. وله أحكام مختلفة مدونة في الأبواب المناسبة لها؛ فقد يراعى معناه في حالات فلا يؤنث له الفعل، ولا يعود عليه الضمير مؤنثا ...، فلا يقال: اشتهرت حمزة بالشجاعة والإقدام، ولا حمزة اشتهرت بالإقدام ... ولا يجمع " في الأرجح" جمع مذكر سالما ... وقد يراعى لفظه – وهو الأغلب في كثير من حالاته الأخرى– فيمنع من الصرف، ويذكر له اسم العدد؛ فيقال ثلاث حمزات[2]. قال سيبويه: **باب جمع الاسم الذي في آخره هاء التأنيث:** زعم يونس أنَّك إذا سميت رجلا طلحة أو امرأة أو سلمة أو جبلة، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء، كما كنت جامعا قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل. ألا تراهم وصفوا المذكّر بالمؤنث، قالوا: رجلٌ ربعةٌ وجمعوها بالتاء: فقالوا ربعاتٌ ولم يقولوا: ربعون. وقالوا: طلحة الطلحات ولم يقولوا: طلحة الطَّلحين. فهذا يجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك، كما أنَّه إذا صار وصفا للمذكر لم تذهب الهاء. فأما حبلى فلو سميت بها رجلا أو حمراء أو خنفساء لم تجمعه بالتاء، وذلك

---

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 587.

[2]- عباس حسن النحو الوافي، 4/ 587، 588.

لأن تاء التأنيث تدخل على هذه الألفات فلا تحذفها. وذلك قولك حبليات، وحباريات، وخنفساوات[1].

4.2- المؤنث المعنوي فقط: وهو ما كان مدلوله مؤنثا حقيقيا أو مجازيا ولفظه خاليا من علامة تأنيث ظاهرة؛ فيشمل المؤنث الحقيقي الخالي من علامة تأنيث، مثل: زينب، سعاد، عقاب ... كما يشمل المؤنث المجازي الخالي منها؛ مثل: عين، رجل، بئر، ويجري عليه كثير من أحكام المؤنث الحقيقي والمجازي، كتأنيث الفعل له، وتأنيث ضميره، ونعته، والإشارة إليه ... وكمنعه من الصرف أو عدم منعه على حسب حالته[2].

5.2- المؤنث اللفظي المعنوي: وهو ما كانت صيغته مشتملة على علامة تأنيث ظاهرة، ومدلوله مؤنثا؛ مثل: فاطمة، علية، سعدى، حسناء، هيفاء، نحلة، أسدة، شجرة، دنيا ... ويخضع لكل أحكام المؤنث اللفظي والمعنوي[3].

والأنواع الخمسة السابقة قد يجتمع منها نوعان أو أكثر، ويسميان باسم يشمل النوعين، كأن يقال: لفظي مجازي؛ مثل: دنيا[4].

6.2- المؤنث التأويلي: وهو ما كانت صيغته مذكرة في أصلها اللغوي، ولكن يراد – لسبب بلاغي– تأويلها بكلمة مؤنثة معناها؛ فقد كان العرب يقولون: " أتتني كتاب أسر بها ...، يريدون: رسالة "، " خذ الكتاب واقرأ ما فيها، يريدون: الأوراق". وكذلك: " الحرف في مثل قولهم: هذه الحرف: نعت؛ يريدون به: الكلمة " ... وأمثال هذا كثير في كلامهم؛ وحكم هذا النوع: أنّه يصح مراعاة صيغته اللفظية، من ناحية عدم تأنيث فعلها المسندة إليه، وكذلك مراعاة تذكيرها اللفظي عند نعتها، والإشارة إليها ... ، كما يصح مراعاة معناها الذي تُؤوَّل

---

[1]- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، ت: 180هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 03 (1408 هـ / 1988 م)، 3/ 394.

[2]- عباس حسن النحو الوافي، 4/ 588.

[3]- عباس حسن النحو الوافي، 4/ 588.

[4]- عباس حسن النحو الوافي، 4/ 588.

به بشرط قيام قرينة جلية تمنع اللبس؛ نحو: " امتلأت الكتاب بالسطور؛ تريد: الورقة التي في يدك، مثلا " هذه الكتاب نافعة، تريد: هذه الورقة " ... ولكن من الخير الاقتصار على مراعاة صيغة اللفظ؛ قدر الاستطاعة منعا للالتباس، فإنّ هذا المنع غرض من أهم الأغراض اللغوية، يجب الحرص عليه هنا، وفي كل موضع آخر[1].

7.2- المؤنث الحكمي: وهو ما كانت صيغته مذكرة ولكنها أضيفت إلى مؤنث فاكتسبت التأنيث؛ بسبب الإضافة؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ ﴾[سورة ق، الآية 21]، فكلمة " كل" مذكرة في أصلها، ولكنّها في الآية اكتسبت التأنيث من المضاف إليه المؤنث؛ وهو " نفس"[2]. ومنه كذلك: ﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾[سورة آل عمران، الآية 185].

تلك أشهر أنواع المؤنث، ويعنينا منها، **النوعان الأساسيان**؛ وهما الأول والثاني، أي: " **المؤنث الحقيقي، والمجازي**" أما سواهما فمتفرع منهما، راجع إليهما في أكثر أحكامه، والنوعان الأساسيان " أي: الحقيقي والمجازي" لا بد من اشتمالهما على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة " أي: ملحوظة "، كما في بعض الأمثلة الأولى[3].

3- علامات التأنيث

المؤنّث له ثلاث علامات: **الأولى: التّاء** الّتي تثبُت هاءً في الوقفِ؛ وهي على ضربين[4]: فارقة بين المُذكّر والمؤنّث، كقولك: (مسلم) و(مسلمة)؛ وفارقة بين الجنس

---

[1]- عباس حسن النحو الوافي، 4/ 588، 589.

[2]- عباس حسن النحو الوافي، 4/ 589.

[3]- عباس حسن النحو الوافي، 4/ 589.

[4]- ذكر ابن يعيش أنّ التّاء تأتي في الكلام على عشرة أنواع؛ وقال الرّضيّ: أنّها تجيء لأربعة عشر معنى. يُنظر: ابن يعيش (أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي الموصلي، ت: 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 01 (1422 هـ / 2001 م)، 3/ 365.

ونوعه، كـ(شجر) و(شجرة). وغير فارقة، كما في (غَرْفَةٍ) و(جَفْنَةٍ). **الثّانية: الألف المقصورة**، كألف (سُعدى) و(حُبْلَى). **الثّالثة: الألف الممدودة**، كألف (حسناء) و(حمراء)[1].

وقد تبيّن مما تقدم أنّ علامات التأنيث الظاهرة الدالة على تأنيث الأسماء المعربة ثلاث زوائد، وكل واحدة منها فارقة بين المؤنث والمذكر، ولا يصح أن يوجد منها في الاسم إلاّ علامة واحدة ظاهرة لتأنيثه، والثلاث هي: **تاء التأنيث المتحركة المربوطة، وألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة**[2].

1.3- العلامة الأولى (تاء التأنيث المتحركة المربوطة): وهي مختصة بالدخول – قياسا– على أكثر الأسماء المشتقة؛ لتكون فارقة بين مذكرها ومؤنثها؛ نحو: عابد وعابدة، عراف وعرافة، فرح وفرحة، مأمون ومأمونة ولا تدخل على أسماء الأجناس الجامدة إلاّ سماعا؛ وقد سمعت في بعض ألفاظه قليلة لا يقاس عليها؛ مثل: أسد وأسدة، رجل ورجلة، فتى وفتاة، غلام وغلامة، امرأ وامرأة، إنسان وإنسانة في لغة، ونظائرها ممّا تنصّ عليه المراجع اللغوية، ويجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد[3].

وإنّما كانت تاء التأنيث مختصة بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة دون جميعها؛ لأنّ بعض المشتقات لا تدخلها مطلقا – في رأي أكثر النحاة – وبعضها تدخلها قليلا، فلها مع المشتق ثلاث حالات، وأشهر الأوزان التي لا تدخلها أربعة[4]:

---

[1]– ابن الصائغ (أبو عبد الله محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، شمس الدين، ت: 720هـ)، اللمحة في شرح الملحة اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 01 (1424هـ/2004م)، 1/ 201.

[2]– عباس حسن النحو الوافي، 4 / 590.

[3]– عباس حسن النحو الوافي، 4 / 590.

[4]– عباس حسن النحو الوافي، 4 / 591.

- **فَعُول بمعنى " فاعل "** : وهو الدال على الذي فعل الفعل، نحو: صبور، نفور، حقود ... بمعنى: صابر، نافر، حاقد، مثل: رجل أو امرأة صبور، ونفور، وحقود. أمّا المسموع من قولهم: امرأة ملولة، وفروقة؛ بمعنى: خوافة – وكذا بضع كلمات أخرى – فالتاء فيه للمبالغة مع التأنيث وليست لمحض التأنيث وحده، وأما " عدوة " مؤنث: "عدو" فمقصورة هي وأشباهها القليلة على السماع. فإن كان " **فَعُول" بمعنى " مفعول** " وهو الدال على الذي وقع عليه الفعل جاز تأنيثه بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، وعدم تأنيثه بها؛ نحو: قطار ركوب أو ركوبة، وسيارة ركوب أو ركوبة؛ بمعنى مركوب ومركوبة فيهما، ونحو: فاكهة أكول أو أكولة، وبقرة حلوب أو حلوبة، بمعنى مأكولة ومحلوبة[1].
- **مِفْعَال**، نحو: " مفتاح " لكثيرة الفتح ولكثيره، " معلام " لكثيرة العلم وكثيره، " مفراح " لكثيرة الفرح وكثيره ... فهذه الصيغة – بغير تاء – صالحة للمذكر والمؤنث. ومن الشاذ: ميقان وميقانة، لمن يكثر اليقين والتصديق بما يسمعه – فهو بمعنى: فاعل[2].
- **مِفْعِيل**، نحو: منطيق للرجل البليغ والمرأة البليغة. ومعطير لكثير العطر وكثيرته. ومن الشاذ مسكينة، بتاء التأنيث[3].
- **مِفْعَل**، كمغشم للمذكر والمؤنث، بمعنى: جريء، وشجاع: لا ينثني عن إدراك ما يريده. يقال رجل أو امرأة مغشم[4].

ومما سبق يتبين أنّ التاء الفارقة لا تدخل – في رأي الكثرة – على الصيغ الأربع السالفة إلاّ شذوذا يراعى فيه المسموع وحده[5].

---

[1]– عباس حسن النحو الوافي، 4 / 591، 592، 593.

[2]– عباس حسن النحو الوافي، 4 / 593.

[3]– عباس حسن النحو الوافي، 4 / 593.

[4]– عباس حسن النحو الوافي، 4 / 593.

[5]– عباس حسن النحو الوافي، 4 / 593.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
الآداب واللغات

أما أشهر المشتقات التي تدخلها قليلا فنوعان؛ ودخولها فيهما – مع قلته – مقيس. ولكنه الأحسن عدم إدخالها: **أحدهما:** المشتقات الدالة على معنى خاص بالأنثى، يناسبها طبيعتها ويلائم فطرة النساء وحدها، وليس أمرا مؤقتا طارئا عليها، وإنّما هو من خصائصها وغرائزها الثابتة الملازمة لتكوينها دائما، وتنفرد به دون المذكر؛ كالحمل، والولادة، والإرضاع، والحيض ... وغيره مما هو من خصائص الأنثى؛ نحو: امرأة حامل أو حاملة ومعناهما: حبلى، ومرضع ومرضعة ... فدخول التاء وعدمه سيان، والأمران قياسيان، كما أسلفنا، ولكن الحذف أحسن. **والآخر:** ما كان على وزن " **فعيل " بمعنى: مفعول**؛ بشرط أن يعرف من الكلام أو غيره نوع الموصوف بمعناه؛ أي: بشرط ألا يستعمل استعمالا الأسماء غير المشتقة. ومن أمثلته: قتيل وجريح في مثل: انجلت المصادمة عن فتاة قتيل وفتاة جريح؛ بحذف التاء جوازا لعدم الحاجة إليها؛ إذ اللبس مأمون في هذه الصورة، فإن شاع استعماله استعمال الأسماء المجردة – بأن لم يعرف نوع الموصوف– وجب ذكرها لمنع اللبس، نحو: حزنت لقتيلة المصادمة. ومثل: رأيت في المجزر ذبيحة، أو نطيحة، أو أكيلة الذئب، بمعنى؛ مذبوحة، ومنطوحة، ومأكولة. فإن كان " فعيل" بمعنى " فاعل" فالأكثر مجيئها؛ كقول شوقي:

قطتي جد أليفه ... وهي للبيت حليفه

هي ما لم تتحرك ... دمية البيت الظريفه[1]

ومن حذفها في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [سورة الشورى، الآية 17]، وقول العرب: حلة خصيف، أي: ذات لونين، بياض وسواد، وملحفة جديد، وريح خريق: شديدة البرد كثيرة الهبوب[2].

---

[1]– عباس حسن النحو الوافي، 4 / 595.

[2]– عباس حسن النحو الوافي، 4 / 593، 594، 595.

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

2.3- العلامة الثانية (ألف التأنيث المقصورة): زيدت سماعا في آخر الأسماء المعربة، سواء أكانت جامدة أم مشقة؛ تبعا للمسموع عن العرب، ولا تدخل في غير الوارد عنهم؛ فما أدخلوها على آخره صار وحده مؤنثا بها. وللأسماء التي تدخلها أوزان مختلفة؛ بعضها نادر مبعثر في المراجع اللغوية؛ يصعب معرفته والاهتداء إلى أنّه مؤنث إلاّ بمعونة تلك المراجع، وإرشادها. وبعضها شائع في الكلام الفصيح، مشهور الصيغة بالتأنيث؛ فمتى عرفت صيغته دلت – في الأعم الأغلب – على أنّها لمؤنث، دون حاجة إلى مرشد أو معين. وصيَغ هذا النوع تكاد تنحصر في الأوزان الآتية التي يدل كل وزن منها على أنّ الكلمة مؤنثة؛ وهي أوزان سماعية لا يجوز زيادة وزن على الوارد المسموع منها عن العرب[1]:

- **فُعَلى:** كشُعَبَى، وأُدَمَى ... اسمين لموضعين، وأربى، اسم للداهية.
- **فُعْلَى،** مثل: بُهْمي: اسم نبت، وطُولَى، أنثى للوصف: أطول، وحللى، وصف للحامل، ورُجعى، مصدر للفعل: رجع، ومنه قوله تعالى:﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ ﴾[سورة العبق، الآية 08].
- **فَعَلَى،** مثل: بَرَدى، اسم نهر بالشام، وَحَيَدي وصف في مثل: ناقة حيدى، أي: تحيد عن ظلها وتحاول الفرار منه، ومَرَطى، وبشكى، وجمزى ... والثلاثة مصادر، ومعناها واحد؛ هو المشية السريعة. وأفعالها: مرط، وبشك، وجمز، ثلاثية مفتونة بها.
- **فَعْلى، جمعا،** كقتلى، وجرحى، وصرعى"، أو: مصدرا؛ كدعوى، مصدر" دعا"، أو وصفا كسكرى، وسيفى، وشبعى، وكسلى ... مؤنث سكران، وسيفان، بمعنى: طويل، وشبعان، وكسلان". فإن كان " فَعْلى" اسما كأرطى، وعلقى، فقيل ألفه للتأنيث فيمنع للصرف، وقيل للإلحاق فلا يمنع.
- **فُعَالى،** مثل: حُبَارى وسمانى اسمين لطائرين، وسكارى جمع سكران، وعلادى، وصفا، بمعنى: شديد، يقال: جمل علادى: أي: قوي شديد.

---

[1]- عباس حسن النحو الوافي، 4 / [600 -603].

- **فُعّلى " بضم أوله، وفتح ثانية مع تشديده "**، مثل: سُمّهي، اسم للباطل والكذب، واسم الهواء المرتفع.
- **فِعَلى** " بكسر أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه المدغم في مثله"، مثل: " سِبَطرى؛ اسم لمشية فيها تبختر"، و" دفقى، اسم لمشية فيها تدفق وإسراع".
- **فِعْلَى جمعا**، كحِجْلَى الذي مفرده: حجل " بفتحتين" اسم طائر، أو مصدرا كذكرى؛ "مصدر الفعل في ذكر، يذكر، ذكرا، وذكرى".
- **فِعِّلى " بكسر أوله، فكسر ثانيه مع تشديده "**، مثل: خِلّفى، اسم بمعنى: الخلافة.
- **فُعُلَّى**، مثل: كُفُرّى،اسم لوعاء يوضع فيه طلع النخل، واسم للطلع نفسه". و" بُذُرّى وحُذُرّى، اسمين بمعنى: التبذير والحذر".
- **فُعَيّلى " بضم أوله، وفتح ثانيه المشدد "**، مثل: خُلَيّطي، اسم للاختلاط، يقال: اختلف القوم ووقعوا في خليطي. أي: اختلط عليهم أمرهم، ومثل: ومثل: قبيطي، اسم لنوع من الحلوى، ولغيزى، اسم اللغز.
- **فُعّالى " بضم أوله وتشديد ثانيه "**، مثل شُقّارى، وخُبّازى اسم نبتين، وخضارى اسم طائر.

– **ملحوظة:** ومن الأوزان النادرة: **فعيلى:** مثل خسيرى، للخسارة، **فعلوى:** مثل: هرنوى، اسم نبت، **فيعولى؛** مثل: فيضوضى، اسم للمفاوضة، أي: الاشتراك في الشيء، **فعلايا**، مثل: برحايا، كلمة تقال عند التعجب من شيء.

3.3– العلامة الثالثة (ألف التأنيث الممدودة): فكأختها المقصورة في أنّها سماعية محضة، لا تدخل في غير الوارد عن العرب، وقد زادها العرب في آخر بعض الأسماء المعربة الجامدة، أو المشتقة للدلالة على التأنيث. وأوزان الأسماء السماعية التي تحتويها

مختلفة؛ بعضها نادر مفرّق في المظان اللغوية، وهي التي ترشد إليه؛ وبعضها شائع مشهور يعرف بمجرد سماع صيغته. ومنه الأوزان الآتية[1]:

- **فَعْلاء**، كصحراء، اسم للبقعة القفرة، و" رغباء، مصدر للفعل: رغب"، و" حمراء مؤنث: أحمر"، و" طرفاء اسم جنس جمعي"، مفرده: طرفاءة في الأكثر، وهي نوع من شجر الأثل".
- **أفعلاء (أَفعِلاء، أَفعَلاء، أَفعُلاء)**، كأربعاء، اسم لليوم المعروف، ومن معانيه إذا كان مفتوح الهمزة مضموم الباء: عمود الخيمة.
- **فَعْلَاء**، مثل: عقرباء اسم لمكان، واسم لأنثى العقرب.
- **فِعَالاء**، مثل: قصاصاء، اسم للقصاص.
- **فُعْلُلاء**، مثل: قرفصاء، اسم لنوع من القعود.
- **فَاعُولاء**، مثل: عاشوراء، اسم لليوم العاشر من المحرم.
- **فَاعِلَاء**، بكسر العين، بعدها لام مفتوحة غير مشددة"، نحو: قاصعاء، وغائباء، ونافقاء، وكلها اسم لجحور اليربوع.
- **فِعْلِيَاء** "بكسر، فسكون، فكسر، فياء مفتوحة مخففة، نحو: كبرياء، اسم للتكبر.
- **مَفْعُولاء**، نحو: مشيوخاء، اسم لجماعة الشيوخة، واسم للأمر المختلط.
- **فَعَالاء**، نحو: براساء؛ اسم للناس، وبراكاء: اسم لمعظم الشيء وشدته، ومنه قول الشاعر: ولا ينجي من الغمرات إلاّ ... براكاء القتال، أو الفرار

  يقال؛ وقعوا في براكاء الأمر، أو القتال أي: في شدته وأكثره.
- **فَعِيلاء**، نحو: فريثاء. وكريثاء، اسمين لنوعين من التمر.
- **فَعُولاء**، نحو: جلولاء.
- **فَعَولاء** " بفتح أوله وثانيه"، نحو: جنوباء، اسم لموضع، وقروماء، اسم لموضع أيضا.

---

[1]– عباس حسن النحو الوافي، 4 / 603، 604.

- **فِعَلاء**، نحو: سِيَراء، اسم لثوب مخطط مخلوط بالحرير، واسم لبنت، وللذهب.
- **فُعَلَاء**، نحو: خيلاء، اسم للكبر والاختيال.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

الدرس الرابع: التثنية

1- مفهوم التثنية وأصلها

- **التثنية:** ثنّى الشيء جعله اثنين واصطلاحا جعل الاسم مثنى[1]. وهي: صيغة مبنية للدلالة على الإثنين، وأصل التثنية العطف، تقول قام الزيدان وذهب العمران، والأصل فيه: قام زيد وزيد، وذهب عمرو وعمرو إلاّ أنّهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية طلبا للإيجاز والاختصار[2].

والذي يدل على أنّ الأصل هو العطف أنّهم يفكون التثنية في حال الاضطرار ويعدلون عنها إلى التكرار. كقول الشاعر: كأنّ بين فكها والفك ... فارةَ مسك ذبحت في سُكّ[3]

وقال الآخر: كأنّ بين خلفها والخلف ... كَشةُ أفعى في يبيس قُفّ[4]

والشاهد في الأول: " فكها والفك ". فالأصل أن يقول: كأنّ بين فكيها، ولكنه عدل عن تثنية الفك مراعاة للوزن؛ وهذا كثير شائع. وفي الثاني: " كأنّ بين خلفها والخلف "، وجه الاستشهاد: فكّ الشاعر التثنية للضرورة الشعرية – كما في الشاهد السابق – لأنّ الأصل في

---

[1]- عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، 1/ 332.

[2]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 61.

[3]– لم ينسبه ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 61، والبيت من شواهد الجوهري ونسبه محقق الصحاح أحمد عبد الغفور عطّار إلى منظور بن مرثد الأسدي. وقبله: يا حبذا جارية من عك * تعقد المرط على مدك. الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 04 (1407 هـ / 1987 م)، 1/ 362. والفَكُّ: اللَّحيُ. يقال: " مقتلُ الرجلُ بين فَكَّيْهِ " وفَكَكْتُ الصبيّ: جعلت الدواء في فيه. 4/ 1604.

[4]– لم ينسبه ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 61، كَشيشُ الأَفْعَى: صَوْتُها من جِلْدِها، لا من فيها. ينظر: الفيروزآبادى (مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، ت: 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: 08، (1426 هـ / 2005 م)، ص: 604.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا الاستعمال: كأنّ بين خِلفَيْها. وقال الراجز: (ليث وليث في مجال ضنك ....)، أراد " ليثان" إلاّ أنّه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار، لأنّه الأصل[1].

2- كيفية تثنية الأسماء

الاسم الذي يراد تثنيته إمّا أن يكون صحيح الآخر " وهو الذي لا تكون لامه حرف علة؛ مثل: " محمود "، وإمّا أن يكون بمنزلة صحيح الآخر، وهو المختوم بواو، أو ياء، وقبلهما سكون سواء أ كانتا مخففتين أم مشددتين، مثل: ظبي، وعضو، ومرمي ومغزو؛ وإمّا أن يكون منقوصا، أي اسما معربا في آخره ياء لازمة غير مشددة قبلها كسرة؛ مثل: العالي المستعلي، وإمّا أن يكون مقصورا، وإمّا أن يكون ممدودا، وكلاهما لا يختم بتاء التأنيث[2].

فأمّا الصحيح، وشبهه فلا يلحقهما تغيير عند تثنيتهما وجمعهما تصحيحا إلاّ زيادة علامات التثنية والجمع، نحو: زيد زيدان، طالب طالبان، قسم قسمان، جامعة جامعتان. قال سيبويه: « اعلم أنَّ التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه، الياء والألف مفتوحاً. أمَّا ما لم يكن منقوصاً ولا ممدوداً فإنّك لا تزيده في التثنية على أن تفتح آخره كما تفتحه في الصلة إذا نصبت في الواحد، وذلك قولك: رجلانِ، وتمرتان، ودلوان، وعدلان، وعودان، وبنتان، وأختان، وسيفان، وعريانان، وعطشانان، وفرقدان، وصمحمحان، وعنكبوتان، وتقول في النصب والجرِّ: رأيت رجلين؛ ومررت بعنكبوتين » [3].

فإذا أُريدَ تَثْنيةُ المركب الإضافيّ، يُثنى جُزؤه الأولُ، فيقال في تثنية عبد الله، وخادم الدار "عبدا اللهِ وخادِما الدّار"؛ وإذا أردتَ تثنيةَ المركّبِ المزْجيّ، أو ما سُمي به من المركَّب الإسناديّ، أو المثنى، أو الجمع، جِئتَ قبلَهما بكلمة "ذّوا" رفعاً، و"ذَوَيْ" نصباً وجَراً، فتقولُ

---

[1]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 61، 62.

[2]– عباس حسن النحو الوافي، 4/ 613.

[3]– سيبويه، كتاب سيبويه، 3/ 385.

في تثنيةِ سيبَويهِ وتأبَّط شرًّا، وحَسنَينِ وعابدينَ، أعلاماً "ذَوا سِيبويهِ، وذَوا تأبَّطَ شرًّا، وذَوا حسنينِ، وذَوا عابدينَ"، أي صاحِبا هذا الاسم.

1.2- تثنية الاسم المنقوص: المنقوص هو المختوم بياء لازمة غير مشددة، وقبلها كسرة، ... فيجب إثبات يائه في التثنية وجمع المؤنث السالم، وعند إضافته، أو تصديره بأل؛ وكذا في ندائه، على حسب التفصيل السابق ففي مثل: هاد، داع، يقال: هاديان، داعيان؛ كما يقال: الهادي والداعي، ولا فرق في هذا الحكم بين أن تكون ياء المنقوص مذكورة في المفرد قبل التثنية والجمع، أم محذوفة لسبب يقتضي حذفها، ذلك أنّ ياء المنقوص قد تحذف من المفرد[1]. فتحذف الياء في حالتي الرفع والجر إفرادا مثل: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وتثبت في النصب، مثل رأيت قاضيا. وهذه الياء تثبت في تثنية المنقوص رفعا ونصبا وجرا، مثل: جاء قاضيَان، ورأيت قاضيَين، ومررت بقاضيَين[2].

2.2- تثنية الاسم المقصور: المقصور هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة؛ مثل: الهدى، الهوى، المولى، في قول أحد الزهاد: " كلما جنحت نفسي إلى القوي تذكرت غضب المولى؛ فيرجعني التذكر إلى الهدى "، ومثل كلمة: " الغنى" في قولهم: خير الغنى غنى النفس[3].

فلا يمكن أن تزاد في آخره علامتا التثنية مع بقاء الألف على حالها؛ لذا يجب قلبها حرفا آخر يقبل العلامتين؛ فعند التثنية تقلب ياءً في ثلاث حالات، وتقلب واوا في حالتين[4]:

- **فإن كانت الألف ثالثة وأصلها ياء وجب قلبها عند التثنية ياء**، فيقال في تثنية: ندى، وهدى، وغنى ... نديان، وهديان، وغنيان.

---

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 613.

[2]- بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، 1 / 332.

[3]- عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 605.

[4]- عباس حسن، النحو الوافي/ [613 – 617].

- **إن كانت ثالثة مجهولة الأصل** –لأنّها جامدة– وأميلت، نحو متّى، وإذا "علمين"؛ فيقال في تثنيتهما: متّيان وإذيان.
- **يجب قلبها ياءً إن كانت رابعة فأكثر**– بغير نظر إلى أصلها– فيقال في تثنية: نعمى، ومرتضى، ومستعلى ... نعمَيان، ومرتضيان، ومستعليان. وإذا قلبت الزائدة على الثلاثة ياء عند التثنية، وأدى قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر كلمة واحدة وجب حذف التي بعدها مباشرة؛ نحو: ثريا وثريان؛ لكيلا يجتمع في الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف للعلة من نوع واحد.
- **تقلب واواً إن كانت ثالثة وأصلها الواو**؛ نحو: علا، وشذا (المسك أو رائحته)، وعصا، فيقال في التثنية: علوان، وشذوان وعصوان. قال سيبويه: ولو سمَّيت رجلا بخطا قم ثنَّيت لقلت: خطوان، لأنَّها من خطوت. ولو جعلت على اسما ثم ثنَّيت لقلت: علوان، لأنَّها من علوت، ولأنَّ ألفها لازمة الانتصاب، وهي التي في قولك: على زيدٍ درهمٌ، وكذلك الجميع بالتاء في جميع ذا، لأنَّه يحرك، ألا تراهم قالوا: قنوات وأدواتٌ، وقطواتٌ[1].
- **إن كانت ثالثة مجهولة الأصل** – لأنّها جامدة – ولم تطرأ عليها الإمالة، نحو: إلى، ألا "علمين"، فيقال في تثنيتهما: إلوان، وألوان. وغير ما سبق شاذ، لا يقاس عليه، وطريق معرفته المراجع اللغوية.

3.2– تثنية الاسم الممدود: الممدود هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو: قراء، بيداء، سماء، بناء، عوراء، خضراء، فإذا كانت الهمزة بعد ألف أصلية فليس بممدود، نحو: ماء، وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ألف زائدة وفي آخر الاسم تاء التأنيث، نحو: هناءة، فإنّه لا يسمى في هذه الصورة ممدودا، ولا تجري عليه أحكام الممدود، لأنّ الممدود لا بد أن يكون مختوما بالهمزة، وتجري عليها حركات ضبطه[2].

---

[1]– سيبويه، كتاب سيبويه، 3/ 387.

[2]– عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 610.

فإذا أريد تثنيته **فقد تبقى الهمزة حتما، وقد تقلب واوا حتما، وقد يجوز فيها الأمران**؛ فلها ثلاث حالات[1]:

- **يتحتم بقاؤها إن كانت حرفا أصليا من أصول كلمتها**؛ نحو: قَراء، وبداء، وخباء ...، فيقال في تثنيتها: قراءان، وبداءان وخباءان، بإثبات الهمزة وجوبا: لأنّها من بنية الكلمة الأصلية؛ إذ الأصل: قرأ، وبدأ، وخبأ.
- **يجب قلبها واواً إن كانت زائدة للتأنيث**؛ نحو: بيضاء، وصفراء، وخضراء، وحمراء، فيقال: في تثنيتها؛ بيضاوان، وصفراوان، وخضراوان، وحمراوان.
- **يجوز بقاؤها وقلبها واواً إن كانت مبدلة من حرف أصلي**، نحو: **صفاء** ودعاء، وبناء، وفداء؛ لأنّ الأصل: صفاو، دعاو، بناي، فداي، **أو كانت مبدلة من حرف زائد للإلحاق**، نحو: **علباء**، وقوباء، فيقال في التثنية: **صفاءان؛ أو صفاوان**، دعاءان أو دعاوان، بناءان، أو بناوان، فداءان أو فداوان؛ كما يقال: **علباءان أو علباوان**، قوباءان أو قوباوان. وهكذا، والأحسن إبقاء المبدلة من حرف أصلي، وقلب المبدلة من حرف زائد للإلحاق، وما جاء مخالفا لما سبق فهو شاذ لا يقاس عليه، كقولهم: قراوان في تثنية: قرّاء: بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة، ومن معانيه: القارئ، مع أن همزته أصلية، وكحمرايان، تثنية: حمراء، وعاشوران، تثنية: عاشوراء، بقلب همزة التأنيث ياء في حمراء، وحذفها في عاشوراء، ومثل: كسايان، تثنية كساء، الذي همزته مبدلة من حرف أصلي هو الواو ... وهكذا. قال سيبويه: اعلم أنَّ كلَّ ممدود كان منصرفاً فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب؛ بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك. وذلك نحو قولك: علباءان؛ فهذا الأجود الأكثر[2].

---

[1]– عباس حسن، النحو الوفي، 4/ 617، 618.

[2]– سيبويه، الكتاب، 3/ 391.

4.2- تثنية الجمع واسم الجمع: يثنى كل منهما على تأويل جماعتين، مثل: رماح رماحان، غنم غنمان[1]. قوم قومان، وشعب شعبان...الخ.

3- مسائل في التثنية والجمع السالم

نتناول في هذ المبحث بعض الأحكام المتعلقة بالتثنية منها: إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات، تخصيص التثنية بالألف في حال الرفع والجمع السالم بالواو والياء شركة بينهما في النصب والجر، اشتراك التثنية والجمع السالم في الياء شركة حالي النصب والجر يقتضي حمل أحدهما على الآخر، فتح ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع، النون في التثنية والجمع، الأصل في الجمع السالم للعاقل. وكل هذه المسائل هي عبارة عن تساؤلات طرحها ابن الأنباري وأجاب عنها كما سيأتي بيانه.

1.3- إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات

التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أُعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرعُ الفرعَ، كما أعطي الأصلُ الأصلَ، وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها لأنّها أشبه الحروف بالحركات[2].

2.3- تخصيص التثنية بالألف في حال الرفع والجمع السالم بالواو والياء شركة بينهما في النصب والجر: إنّما خصوا التثنية بالألف والجمع بالواو، لأنّ التثنية أكثر من الجمع، لأنّها تدخل على من يعقل وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان من الجماد والنبات، بخلاف الجمع السالم فإنّه في الأصل لأولي العلم خاصة، فلمّا كانت التثنية أكثر والجمع أقل، جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقل ليعادلوا بين التثنية

---

[1]- بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي 1/ 332، 333.

[2]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 62.

والجمع، وإنّما أشركوا بينهما في النصب والجر لأنّ التثنية والجمع لهما ستة أحوال، وليس إلاّ ثلاثة أحرف فوقعت الشركة ضرورة[1].

3.3- اشتراك التثنية والجمع السالم في الياء حالي النصب والجر يقتضي حمل أحدهما على الآخر: النصب محمول على الجر، لأنّ دلالة الياء على الجر أشبه من دلالتها على النصب، لأنّ الياء من جنس الكسرة والكسرة في الأصل تدل على الجر فكذلك ما أشبهها. وحمل النصب على الجر دون الرفع لخمسة أوجه، وزاد ابن الأنباري وجها سادسا[2]:

الوجه الأول: أنّ الجر ألزم للأسماء من الرفع، لأنّه لا يدخل على الفعل، فلمّا وجب الحمل على أحدهما كان حمله على الإلزام أولى من حمله على غيره.

الوجه الثاني: أنّهما يقعان في الكلام فضلة، ألا ترى أنك تقول: مررت، فلا يفتقر إلى أن تقول بزيد أو نحوه، كما أنّك إذا قلت: رأيت لا يفتقر إلى أن تقول زيدا أو نحوه.

الوجه الثالث: أنّهما يشتركان في الكتابة، نحو: رأيتك، ومررت بك.

الوجه الرابع: أنّهما يشتركان في المعنى تقول: مررت بزيد، فيكون في معنى جزت زيدا.

الوجه الخامس: أنّ الجر أخف من الرفع، فلمّا أرادوا الحمل على أحدهما كان الحمل على الأخف أولى من الحمل على الأثقل.

الوجه السادس: وهو أنّ النصب من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والرفع من الشفتين، فكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع، لأنّ أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين، فلما أرادوا حمل النصب على أحدهما كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد والجار أحق بصقبه، والذي يدل على اعتبار هذه المناسبة بينهما، أنّهم لما حملوا النصب على الجر في باب التثنية والجمع، حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف. يقصد ابن الأنباري بقوله " اعتبار هذه المناسبة " المناسبة الصوتية.

---

[1]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 62.

[2]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 63.

4.3- فتح ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع: وقد فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع لثلاثة أوجه: **الوجه الأول:** أنّ التثنية أكثر من الجمع، فلما كانت التثنية أكثر من الجمع والجمع أقل أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتحة، والأقل الحركة الثقيلة وهي الكسرة. **الوجه الثاني:** أنّ حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية أشبه تاء التأنيث، التي تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث، وتاء التأنيث يفتح ما قبلها فكذلك ما أشبهها، وكانت التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع لأنّها قبل الجمع. **الوجه الثالث:** أنّ بعض علامات التثنية الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحا، ففتحوا ما قبل الياء لئلا يختلف إذ لا علة ههنا توجب المخالفة[1].

5.3- النون في التثنية والجمع: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه إلى أنّها بدل من الحركة والتنوين، وذهب بعض النحويين إلى أنّها تكون على ثلاثة أضرب: فتارة تكون بدلا من الحركة والتنوين، وتارة تكون بدلا من الحركة دون التنوين، وتارة تكون بدلا من التنوين دون الحركة، فكونها بدلا من الحركة والتنوين ففي نحو: رجلان وفرسان، وكونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي نحو: " الرجلان والفرسان "، وكونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو: " رحيان وعصوان "؛ وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها زيدت للفرق بين التثنية وبين الواحد المنصوب في نحو: قولك رأيت زيدا[2].

6.3- كسر نون التثنية وفتح نون الجمع: وذلك للفرق بينهما مع تباين صيغتيهما، وأمّا الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما، فلأنّهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح، ألا ترى أنّك تقول في جمع مصطفى، رأيت مصطفينَ، ومررت بمصطفينَ، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ [سورة ص، الآية 47]، فلفظ مصطفين كلفظ زيدين، فلو لم يكسروا

---

[1]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 65

[2]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 65.

نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية. فإن قيل فهلا عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلا، قيل لثلاثة أوجه: **الوجه الأول:** أنّ نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يستثقلوا فيها الكسرة، وأمّا نون الجمع فإنّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة والياء والكسرة، ولو عكسوا ذلك لأدّى ذلك إلى الاستثقال، إمّا لتوالي الأجناس، وإمّا للخروج من ضم إلى كسر. **والوجه الثاني:** أنّ التثنية قبل الجمع، والأصل في التقاء الساكنين الكسر، فحركت نون التثنية بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع لأنّ الفتح أخف من الضم. **والوجه الثالث:** أنّ الجمع أثقل من التثنية، والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأخف الأثقل والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما[1].

7.3-**حكم نون المثنى عند الإضافة:** تسقط نون التثنية عند إضافته، وسقوطها في الإضافة كسقوط التّنوين في المضاف؛ فتقول: (غُلاما زيد) و(مسلمو المدينة). وثبتت هاتان النّونان مع الألف واللاّم، ولم تثبتا مع المضاف. لأنّ الإضافة زيادةٌ أُلحقت بآخر الاسم كنون التّثنية، ونون الجمع؛ فاستثقل التوالي بين زيادتين؛ وليس كذلك الألف واللاّم لما بينهما من الافتراق[2]. لأنّ النّون عوضٌ من الحركة والتّنوين، والتّنوين لا يثبت مع الإضافة؛ فكذلك ما هو بدلٌ منه[3]. ومثله في قوله تعالى: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾[سورة المسد، الآية 01].

8.3- الملحق بالمثنى: يُلحق بالمثنى، في إعرابه، ما جاء على صورة المثنى، ولم يكن صالحاً للتجريد من علامته، وذلك مثل " **كِلا وكِلتا** " مضافتين إلى الضمير. ومثل " **اثنين**

---

[1]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 65، 66.

[2]- ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 1/ 200.

[3]- ابن يعيش، وشرح المفصّل، 3/ 195.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

واثنتين"، وكذا ما ثُنيَ من باب التَّغليب " كالعمَرين والأبوينِ والقَمَرين" وكذلك ما سُمّي به من الأسماء المثناة " كحَسنَين وزَيدين "[1].

9.3- ما لا يثنى من الكلمات: لا يثنى المُركَّبُ "كبعلبكَّ وسِيبَويهِ"، ولا المثنى، ولا الجمعُ. ولا مالا ثانيَ له من لفظه ومعناه "كعُمرَ معَ عليٍّ، وكعينٍ للباصرة والجارحة". وأما نحو "العُمرينِ والقمَرينِ والأبوينِ" فهو من باب التغليب[2]. وهنا مسألة نبّه عليها سيبويه، قال: « بابُ لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون وذلك نحو: عشرين، وثلاثين، والاثنين. لو سميت رجلاً بمسلمين قلت: هذا مسلمون، أو سميته برجلين قلت: هذا رجلان، لم تثنّه أبداً ولم تجمعه كما وصفت لك من قبل أنَّه لا يكون في اسم واحد رفعان ولا نصبان ولا جران ولكنك تقول: كلُهم مسلمون، واسمهم مسلمون، وكلُهم رجلان، واسمهم رجلان. ولا يحسن في هذا إلاّ هذا الذي وصفت لك وأشباهه. وإنَّما امتنعوا أن يثنوا عشرين حين لم يجيزوا عشرونان، واستغنوا عنها بأربعين. ولو قلت ذا لقلت مائانان، وألفانان، واثنانان، وهذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب. وإنّما أوقعت العرب الاثنين في الكلام على حد قولك: اليوم يومان واليوم خمسة عشر من الشهر. والذين جاءوا بها فقالوا: أثناءٌ إنَّما جاءوا بها على حد الاثن كأنَّهم قالوا: اليوم الاثن. وقد بلغنا أنَّ بعض العرب يقول: اليوم الثُّنى. فهكذا الاثنان كما وصفنا، ولكنَّه صار بمنزلة الثَّلاثاء والأربعاء اسماً غالبا، فلا تجوز تثنيته. وأما مقبلاتٌ فتجوز فيها التثنية إذا صارت اسم رجل، لأنَّه لا يكون فيه رفعان ولا نصبان ولا جران فهي بمنزلة ما في آخره هاءٌ في التثنية والجمع بالتاء. وذلك قولك في أذرعات: أذرعاتان وفي تمراتٍ اسم رجل: تمراتان. فإذا جمعت بالتاء قلت: تمرات، تحذف تاء وتجيء أخرى كما تفعل ذلك بالهاء إذا قلت: تمرة وتمرات »[3].

---

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، 212/2.

[2]- الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2/ 212.

[3]- سيبويه، الكتاب، 3/ 392، 393.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدرس الخامس: الجمع السالم بنوعيه

1- الجمع المذكر السالم

- مفهوم الجمع

الجمع لغة: اسم لجماعة الناس، وهو مصدر، جمعت الشيء، والجمع: المجتمعون، ويجمع على: جموع، والجماعة والجميع والمجمع والمجمعة كلها كالجمع، وقد استعملوا ذلك في غير الناس، فقالوا جماعة الشجر، وجماعة النبات[1].

وفي الاصطلاح: هو صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين والأصل فيه أيضا العطف كالتثنية إلاّ أنّهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلبا للاختصار كان ذلك في الجمع أولى[2]. **أو**هو: ضَمُّ الشّيء إلى أكثرَ منه. وينقسم إلى جمع صِحَّة وإلى جمع تكسير. فجمع الصّحة: ما سَلِمَ فيه نظمُ الواحد وبناؤه. وجمع التّكسير: ما تغيّر فيه نظمُ الواحد وبناؤه[3].

والجمع ما دلّ على الجنس صالحا للقليل والكثير، وهو تحويل الاسم من صيغة المفرد إلى صيغة الجمع، وهو أنواع عديدة، وله مسميات كثيرة[4].

1- جمع المذكَّرِ السَّالمِ: ما دلَّ على أكثرَ من اثنين، وسلِم فيه بناءُ واحدِه[5]. أي سلم من التغيير في حروفه الأصول.

---

[1]- بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي 1/ 416.

[2]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 62.

[3]- ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 1/ 193.

[4]- بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي 1/ 416.

[5]- شهاب الدين الأندلسي (أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي)، الحدود في علم النحو تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112، السنة 33 (1421هـ/2001م)، ص: 457.

ويسمى كذلك الجمع الذي على هجاءين وهما الواو والنون رفعًا، والياء والنون نصبًا وجرًّا. ويسمى أيضًا: الجمع الذي على حد المثنى، أي على طريقة المثنى، لأنّه أعرب بحرفين الواو والياء. وسلم فيه بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة كما أنّ المثنى أعرب بحرفين (الألف والياء)، وسلم فيه بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة[1].

1.1- شرطه: وهذا الجمع من شرطه أن يكون **مذكّرًا، علَمًا، عاقلاً، عاريًا من تاء التّأنيث وألف التّأنيث.** وفيه تفصيل: إن كان جمعُ المذكرِ السالم اسماً جامدا فيشترطُ فيه أن يكونَ علماً لمذكّرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التأنيثِ ومن التركيب. وإن كانَ صفةً أي مشتقا فيشترطُ فيها أن تكونَ صفةً لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التأنيثِ ومن التركيبِ، وليسَ من بابِ أفعل فعلاء ولا فَعْلاَن فَعْلَى، ولا ممّا يستوي فيه المذكرُ والمؤنث[2].

2.1- إعرابه: وإعرابه يكون بالحروف، رفعه بالواو مضموماً ما قَبلَهُ. فالواو علامة رفعه، وعلامة جمع الصّحّة، وحرف الإعراب؛ وكذلك الياء. وحكم النّون التّابع الواو والياء حكم نون التّثنية[3].

وأوجب الرّفع – ههنا بالواو، وفي المثنّى بالألِف – قِلّةُ هذا الجمع بما شُرط فيه؛ فاختصَّ بالواو لِقِلّته، وكثرة ما يُثنّى بالألِف لِخَفّة الألِف؛ وكان ذلك تَعدِيلاً. فالواو والنّون، أو الياء والنّون المكسور ما قبلها؛ لا يدلاّن إلاَّ على جمع الصّحة، ولا يوصف بهما إلاَّ مَن يعقل، كقولك: (الزّيدون) و(السّابقون). فإن وصفت ما لا يعقل أتيت بالألِف والتّاء، فتقول من ذلك: (نَخْلٌ باسِقات) و(خَيلٌ سابقات)[4]. وقيل: إنّ التّثنية قبل الجمع؛ والأصل

---

[1]- الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد ت: 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 01 (1421هـ- 2000م)، 2/ 511.

[2]- شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، ص: 457.

[3]- ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 1/ 193.

[4]- ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 1/ 196.

في التقاء السّاكنين الكسر، فحُرّكت نون التّثنية بما وجب لها في الأصل، وفُتحت نون الجمع؛ لأنّ الفتح أخفّ من الضّمّ. وقيل: إنّ الجمع أثقل من التّثنية، والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأخف الأثقل، والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما[1].

فإن أتى ما لا يعقل موصوفًا ومجموعاً بالواو والنّون؛ فذلك لمناسبة، أو تنزيل منزلة من يعقل، كقوله تعالى إخبارًا عن السّماء والأرض: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾[سورة فصلت، الآية 11]، فَنُزّلا لوصفهما بالقول منزلة من يعقل؛ ومثله قوله تعالى حكايةً عن النّملة: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾[سورة النمل، الآية 18]، وكذلك: ﴿ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [سورة يوسف، الآية 04]، فساغ ذلك تغليبًا بالوصف بمن يعقل. أو تغليبًا لمجاوَرةٍ، كقولك: (الفرس والجمل وعمرٌو ذاهبون) و(هندٌ وسعادٌ وزيدٌ منطلِقون). أو تشبيهًا من جهة اللّفظ، كـ (عشرين) إلى (تسعين) ؛ وهذا من أسماء الجموع. و(أرضون) و(سنون)[2]. وقيل: " لأنّ العدد لَمّا كان يقع على من يعقل نحو: (عشرين رجلاً) ، وعلى ما لا يعقل نحو (عشرين ثوبًا) ، وكذلك إلى التّسعين، غلّب جانب من يعقل على ما لا يعقل"[3].

3.1- جمع الاسم المقصور: يجمع الاسم المقصور بتفتح ما قبل علامة الجمع؛ ليدلّ على الألف المحذوفة، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ ﴾ [سورة آل عمران، الآية139، وسورة محمد، الآية 35]، وفي جمع المصطفى، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾[سورة ص، الآية47]، وتحذف لهذا الجمع " ألف " المقصور دون فتحتها: التي

---

[1]- ابن الأنباري، أسرار العربيّة، ص: 66.

[2]- اللمحة في شرح الملحة 1/ 196، 197.

[3]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 66.

قبلها، فتقول في جمع: موسى علمًا: الموسون، والأصل: الموساون، حذف الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة[1].

وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة، فأجازوا في جمع موسى: موسَون وموسُون، بفتح السين وضمها، فالفتح بناء على أنّ وزنه مفعل وألفه أصلية، من: أوسيت رأسه إذا حلقته بالموس؛ والضم: بناءً على أنّ وزنه فعلى وألفه زائدة، من ماس رأسه موسًا: حلقه. واتفق الجميع على إبقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة عن أصل، ياءً أو واواً، فتقول: الفتون والأعلون. وفي التنزيل: ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾[سورة آل عمران، الآية 139، و[سورة محمد، الآية 35]، ومثله: ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾ [سورة ص، الآية47]، وأصلهما: الأعليون، والمصطفيين، تحركت ياءهما المبدلتان من واو في الأصل لأنّهما من العلو والصفوة, وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفين ثم حذفا لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما[2].

4.1- جمع الاسم الممدود: يعطى " **الممدود**" في جمعه جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية، ومن وجوب القلب إلى الواو فيما همزته بدل من ألف التأنيث. ومن جواز الأمرين فيما همزته بدل من ألف الإلحاق أو بدل من أصل، فتقول في جمع "وضاء" و" قراء "، وصفين لمذكر: وضاؤون، وقراؤون، بالتصحيح بسلامة الهمزة لأصالتها. وتقول: في جمع "حمراء "، علمًا لمذكر عاقل: حمراوون، بالواو"، لأنّ همزته بدل من ألف التأنيث، واحترز بقوله: علمًا، لأنّ حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة. ويجوز الوجهان: التصحيح والإعلال في نحو " علباء وكساء ", علمين لمذكرين عاقلين، فتقول: علباؤون وكساؤون، بالتصحيح، وعلباوون وكساوون، بإبدال الهمزة واوًا لأنّها في:

---

[1]- الأزهري شرح التصريح على التوضيح، 2/ 511.

[2]- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 2/ 512.

علباء للإلحاق بقرطاس، وفي: كساء بدل من أصل. وفي الأرجح من الوجهين الخلاف السابق، والتقييد بالعلمية لصحة الجمع[1].

5.1- جمع الاسم المنقوص: وكذلك ياء المنقوص تُحذف في هذا الجمع، كقولهم في الرّفع (القاضون)، وفي الجرّ والنّصب (القاضين)؛ وحذفها لامتناع دخول الضّمّة والكسرة على هذه الياء[2]. قال خالد الأزهري: اعلم أنّه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم ياء المنقوص وكسرتها التي قبلها، فتقول في جمع القاضي، مما ياؤه أصلية، والداعي، مما ياؤه منقلبة عن واو: " **القاضون والداعون** " والأصل فيهما: " **القاضيون والداعيون** " ؛ حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء، لئلا يلزم قلب الواو ياءً لوقوعها ساكنة إثر كسرة، ثم عُوّض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو، وإن شئت قلت: استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين[3].

6.1- الملحق بجمع المذكر السالم: يلحق بجمع المذكّر السّالم أسماء دالة على الجمع جاءت بواو ونون أو ياء ونون، مثل: ألفاظ الأعداد من عشرين إلى تسعين، وأرضين، وسنين؛ أهلون، وعالمون، وعِلِّيُّون، وأولو. قال ابن عقيل: « فمالا واحد له من لفظه، أو له واحد غير مستكمل للشروط، فليس بجمع مذكر سالم، بل هو ملحق به، **فعشرون** وبابه وهو **ثلاثون** إلى **تسعين ملحق بجمع المذكر السالم**، لأنّه لا واحد له من لفظه، إذ لا يقال عشر وكذلك **أهلون** ملحق به لأنّ مفرده وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة، لأنّه اسم جنس جامد كرجل، وكذلك **أولو** لأنّه لا واحد له من لفظه، **وعالمون** جمع عالم، وعالم كرجل اسم جنس جامد، **وعليون** اسم لأعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة، لكونه لما لا يعقل، **وأرضون**

---

[1]- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 2/ 512.

[2]- ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 1/ 198.

[3]- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 2/ 511.

جمع أرض وأرض اسم جنس جامد مؤنث، **والسنون** جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث؛ فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لما سبق من أنّها غير مستكملة للشروط »[1].

7.1- حكم النون في جمع المذكر السالم: تسقط نون جمع المذكر السالم عند إضافته نحو: رأيتُ ساكنِي الرَّصافه، وسقوطها في الإضافة كسقوط التّنوين في المضاف؛ فتقول: (غُلاما زيد) و(مسلمو المدينة). وثبتت هاتان النّونان مع الألِف واللاّم، ولم تثبتا مع المضاف. لأنّ الإضافة زيادةٌ أُلحِقَت بآخر الاسم كنون التّثنية، ونون الجمع؛ فاستثقل التَّوالي بين زيادتين؛ وليس كذلك الألف واللاّم لِمَا بينهما من الافتراق. لأنّ النّون عوضٌ من الحركة والتّنوين، والتّنوين لا يثبت مع الإضافة؛ فكذلك ما هو بدلٌ منه[2].

8.3- مسائل في جمع المذكّر السالم

- **الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل:** ذلك تفضيلاً لهم؛ لأنّهم المقدّمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم، وتفضيله إياهم؛ قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [سورة الإسراء، الآية 70]. فإن قيل: **فَلِمَ جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين؟** قيل: إنّما جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين؛ لأنّ الأعداد لَمّا كان يقع على من يعقل نحو: "عشرين رجلاً " وعلى ما لا يعقل نحو: "عشرين ثوبًا " وكذلك إلى التسعين، غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل، كما يغلب جانب المذكر على المؤنث في نحو: أخواك هند وزيد، وما أشبه ذلك[3].

---

[1]- ابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري، ت: 769 هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه: كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ت: 1392 هـ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة ومنقّحة، مراجعة وتنقيح: محمد أسعد النادي ط (1427هـ/ 2006م)، 64/1، 65.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 145/4.

[3]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 66.

فإن قيل: فمن أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾[سورة فصلت، الآية 11] ؟ قيل: لأنه لَمّا وصفها بالقول؛ والقول من صفات من يعقل، أجراهما مجرى من يعقل؛ وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [سورة يوسف، الآية 04]،لأنّه لَمّا وصفها بالسجود، وهو من صفات من يعقل، أجراها مجرى من يعقل؛ فلهذا، جمعت جمع من يعقل[1].

فإن قيل: **فَلِمَ جاء هذا الجمع في قولهم في جمع أرض " أرضون" وفي جمع سنة "سنون"؟** قيل: لأنّ الأصل في أرض " أرضة " بدليل قولهم في التصغير " أُرَيْضَةَ "، وكان القياس يقتضي أن تجمع بالألف والتاء، إلاّ أنهم لمّا حذفوا التاء من أرض؛ جمعوه " بالواو والنون تعويضًا " عن حذف التاء، وتخصيصًا له بشيء، لا يكون في سائر أخواته؛ وكذلك الأصل في سنة: "سنوة" بدليل قولهم في الجمع "سنوات" و"سنهة" على قول بعضهم، إلاّ أنهم لمّا حذفوا اللام، جمعوه بالواو والنون تعويضًا من حذف اللام، وتخصيصًا له بشيء لا يكون في الأمر التام، وهذا التعويض تعويض جوازٍ، لا تعويض وجوب، لأنّهم لا يقولون في جمع: شمس شمسون، ولا في جمع غد غدون فلهذا، لما كان هذا الجمع في أرض، وسنة، على خلاف الأصل، أدخل فيه ضرب من التكثير، ففتحت الراء من " أرَضون " وكسرت السين من " سِنون " إشعارًا بأنّه جمع السلامة على خلاف الأصل[2].

2- جمع المؤنّث السالم

جمعِ المؤنّثِ السالم: ما جُمعَ بألفِ وتاءِ مزيدتين[3]. ولا يمنع تسميته سالما تغير بناء مفرده في حال الجمع كسجَدَات، وزَفَرات، وظُلُمات، وغُرُفات جمعا لسجْدة وزفرة وظُلْمة

---

[1]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 67

[2]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 67

[3]- شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، ص: 457.

وغرفة؛ ولا فرق بين أن يكون مسمّاه مؤنثا تأنيثا معنويا كدعدات ووادات وزينبات جمعا لدعد ووداد وزينب أعلام إناث، أو مؤنثا تأنيثا لفظيا مع دلالته على مذكر كجمعات وحمزات وطلحات جمعا لجمعة وحمزة وطلحة أعلام ذكور[1].

1.2- كيفية جمع الاسم جمعا مؤنثا سالما: وقد زادوا في آخر هذا الجمع ألفًا وتاء؛ نحو: مسلمات وصالحات، لأنّ أولى ما يزاد حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، وكانت الألف أولى من الياء والواو، لأنّها أخف منهما، ولم تجز زيادة أحدهما معها؛ لأنّه كان يؤدي إلى أن ينقلب عن أصله؛ لأنّه كان يقطع طرفًا وقبله ألف زائدة فينقلب همزة، فزادوا التاء بدلاً عن الواو؛ لأنّها تبدل منها كثيرًا؛ نحو: تراث، وتجاه، وتهمة، وتخمة، وتكلة، وما أشبه ذلك، **والأصل في مسلمات وصالحات: مسلمتات، وصالحتات، إلاّ أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة،** وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم: رجل بصريّ وكوفيّ، في النسب إلى البصرة والكوفة، والأصل: بصرتي وكوفتي؛ لئلا يقولوا في المؤنث: امرأة بصرتيّة، وكوفتيّة، فجمعوا بين علامتي تأنيث، فلأَن يحذفوا – ههنا – مع تحقق الجمع، كان ذلك من طريق الأَولى. وحذف التاء الأُولى أَولى لأنّها تدل على التأنيث فقط، والثانية تدل على الجمع والتأنيث، فلمّا كان في الثانية زيادة معنى، كان تبقيتها، وحذف الأُولى أَولى. ولم يحذفوا الألف في جمع: حُبلى، كما حذفوا التاء، فيقولوا: حبلات، كما قالوا مسلمات، لأنّ الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة؛ لأنّها صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وأمّا التاء فليست كذلك؛ لأنّها ما صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وإنّما هي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم كحضرموت، وبعلبك، وما أشبه ذلك[2].

---

[1]- النادري، نحو اللغة العربية، ص: 40، 41.

[2]- شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، ص: 68.

2.2- ما يجمع على جمع المؤنث السالم: وقد فصّل الحديث فيها أسعد النادري، نوردها مختصرة هنا بتصرّف[1]:

- **علم المؤنث مطلقا:** سواء كان مختوما بعلامة تأنيث كسميحة ونجوى ولمياء، أم غير مختوم بها كسعاد ونوال، فجمعها: سميحات، ونجويات، ولمياوات، وسعادات، ونوالات.
- **الاسم المختوم بالتاء الزائدة:** سواء كانت التاء للتأنيث كـ" عاملة "، أم للتعويض كـ" زنة "، أم للمبالغة كـ" علاّمة "، وسواء أ كان الاسم علما كـ" سميحة " أم غير علم كـ" صناعة، ومعلّمة"، وسواء أ كان مؤنثا تأنيثا لفظيا ومعنويا كـ" غادة" أم مؤنثا تأنيثا لفظيا فحسب كـ" طلحة "، فجموع هذه الأسماء: عاملات، زِنات، سميحات، صناعات، ومعلّمات، غادات، طلحات. ويستثنى من هذا النوع ما استغنوا عنه بجمعها جمع تكسير، وأشهرها: **امرأة، شاة، شفة، أمَة، أمّة، ملّة**، فجموعها: **نساء، شياه، شفاه، إماء، أمم، ملل.**
- **اسم الجنس المؤنث بالألف المقصورة أو الممدودة:** سواء أ كان اسما كـ" سلمى وصحراء وزهراء" علماً، أم صفة كـ" حبلى وفضلى وحسناء "، فجموعها: سلميات وزهروات وحبليات وفضليات وحسناوات. وإن خلت صفة المؤنث من علامة التأنيث كـ" حامل وحائض وطالق وجريح وصبور" استغني عن جمه جمع مؤنث سالما بجمعه جمع تكسير، فيقال: حوامل وطوالق وجرحى وصُبّر.
- **مصغّر المذكّر الذي لا يعقل:** نحو قمير ودريهم وحميّر، فجموعها: قميرات ودريهمات، بخلاف مصغّر المؤنث كـ" أرينب وخنيصر" فهذان لا يجمعان هذا الجمع.
- **صفة المذكر الذي لا يعقل:** كـ" جبال عاليات، وشوارع واسعات، وأيام خاليات".
- **علم غير العاقل المصدّر بإضافة ابن وذو:** كـ" ابن عرس، ذي القعدة، ذي الحجة " فجمعها: بنات عرس، وذوات القعدة وذوات الحجة.

---

[1]- النادري، نحو اللغة العربية، ص: 41، 42.

- **الخماسي الذي لم يسمع له جمع تكسير:** مثل " حمّام، سرادق، اسطبل"، فجموعها: حمّامات، وسرادقات، واسطبلات.

وما عدا هذه الأنواع فمقصور على السماع كسموات وأمهات وثيّبات، وكبعض جموع الجمع نحو: رجالات، بيوتات.

3.2- جمع المقصور والممدود جمع مؤنث سالما

- **حكم ألف المقصور** عند جمعه هذا الجمع هو حكمها عند تثنيته، تُرد ألفه إلى أصلها من واو أو ياء، فيقال في جمع هدى وندى، هديات ونديات. والمقصور الذي ألفه رابعة تقلب ياء، فيقال في جمع سُعدى وحبلى، سعديات وحبليات.

- **حكم همزة الممدود** عند جمعه هذا الجمع هو أيضا يأخذ حكمها في التثنية، فإن كانت أصلية بقيت وجوبا فيجمع قَراء (علما لمؤنث) قراءات؛ وإن كانت همزته زائدة للتأنيث قلبت واوا، فجمع حسناء حسناوات، وإن كانت مبدلة من حرف أصلي أو زائدة للإلحاق جاز بقاؤها على حالها وقلبها واوا، فجمع: رجاء وسناء وعلباء، أعلاما لمؤنث: رجاءات، وسناءات، وعلباءات؛ ويجوز رجاوات، وسناوات، وعلباوات.

الدرس السادس: أبنية جموع التكسير ودلالاتها (جمع القلة، جمع الكثرة)

1- جمع التكسير

جمع التكسير: هذا الجمع يسمى مكسرًا؛ لأن بناء الواحد فيه قد غُيّر عمّا كان عليه فكأنّه قد كسر؛ لأنّ كسر كل شيءٍ تغييره عما كان عليه، والتكسير يلحق الثلاثي من الأسماء والرباعي ولا يكادون يكسرون اسمًا خماسيا لا زائد فيه، فمتى كسروه حذفوا منه وردوه إلى الأربعة، ويكسرون ما يبلغ بالزيادة أربعة أحرف فأكثر من ذلك؛ لأنه يسوغ لهم حذف الزائد منه[1].

وهو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده، تغييرًا مقدرًا كـ " **فُلْك** "، بضم فسكون، للمفرد والجمع، فزنته في المفرد كزنة " **قُفْل** "، وفى الجمع كزنة " **أُسْد** "، وكـ" **هِجان** " لنوع من الإبل، ففي المفرد كـ" **كتاب** "، وفى الجمع كـ " **رِجال** ". أو تغييرًا ظاهرًا، إمّا بالشكل فقط، كأُسْد بضم فسكون، جمع أَسَد بفتحتين. وإمّا بالزيادة فقط، كصِنوان في جمع صِنْو بكسر فسكون فيهما. وإمّا بالنقص فقط، كتُخَم فى جمع تُخَمة بضم ففتح فيهما. وإمّا بالشكل والزيادة كرِجال بالكسر، في جمع رَجل بفتح فضم، وإمّا بالشكل والنقص ككُتُب بضمتين، في جمع كتاب بالكسر، وإما بالثلاثة، كغِلمان بكسر فسكون، في جمع غُلام بالضم. أمّا التغير بالنقص والزيادة دون الشكل، فتقضيه القسمة العقلية، ولكن لم يوجد له مثال[2].

وهذا الجمع عامٌّ في العقلاء وغيرهم، ذكورًا كانوا أو إناثًا، وأبنيته سبعة وعشرون، منها أربعة للقِلة، والباقي للكثرة. والجمعان قيل إنّهما مختلفان مبدأً وغاية، فالقلة من ثلاثة

---

[1]- ابن السراج، (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، ت: 316هـ .)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2/ 429،

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 131.

إلى عشرة، والكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية له. وقيل: إنّهما متفقان مبدأً لا غاية، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية له[1].

وإنَّما تعتبر القلة في نكران الجمع، أمّا معارفها بأل أو الإضافة فصالحة للقلة والكثرة، باعتبار الجنس أو الاستغراق، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعًا: بأن تضع العرب أحد البنَاءين صالحًا للقلة والكثرة، ويستغنون به عن وضع الآخر، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازًا، ويسمى ذلك بالنيابة وضعًا، كـ" أرْجُل "، بفتح فسكون فضم، في جمع" رِجل " بكسر فسكون، وكـ" رجال " بكسر ففتح، وفي جمع " رَجُل " بفتح فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأوّل ولا قِلّة للثاني، فإن وضع بناءينِ للفظ واحد، كأفلس وفلوس، فى جمع فَلْس بفتح فسكون، وأثوُب وثياب، في جمع ثَوْب، فاستعمال أحدهما مكان الآخر يكون مجازًا، كإطلاق أفلس أحَدَ عشر، وفُلُوس على ثلاثة، ويسمى بالنيابة استعمالًا[2]. جمعُ التكسيرِ كثيرُ الاختلافِ لا يكادُ يسلمُ فيه بناءٌ من كثرةِ الشذوذِ[3].

1.1- جمع القِلَّة

الأول: أفْعُل، بفتح فسكون فضم. ويطَّرد في[4]:

- **كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعَف**، على وزن **فَعْل**، بفتح فسكون، ككلْب، وأكْلُب، وظَبْي وأظْب، ودَلْو وأدْلٍ. وما كان من هذا النوع واويَّ اللام أو يائيَّها، تكسر عينه في الجمع، وتحذف لامه، كما سيأتي: في الإعلال. وشذَّ أوْجه، وأكُفّ وأعْيُن، وأثْوب، وأسْيُف في نحو: لِكُل دَعِرٍ قد لَبسْتُ أثْوُبا ... حتَّى اكْتَسَى الرَّأسُ قنَاعًا أشْيبَا[5]

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 131.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 131.

[3]- شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، ص: 444.

[4]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 132.

[5]- البيت غير منسوب، من شواهد الأزهري (محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01 (2001م)، 5/ 66.

كأَنَّهُم أسْيُفٌ بيضٌ يَمَانِيّةٌ ... عضْبٌ مضَارُبها باقٍ بهَا الأُثُرُ[1]

- **فى اسم رباعي مؤنّث بلا علامة قبل آخره مدّ** كـ " ذراع وأذرع "، ويمين وأيمن، وشذ أفْعُلٌ في مكانٍ، وغُرابٍ، وشهابٍ من المذكر.

الثاني: أفعَال، بفتح فسكون، **ويكون جمعًا لكل ما لم يَطَّرد فيه أفْعُلٌ السابق**، كثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وحِمْل بكسر فسكون وأحمال، وصُلُب بضم فسكون وأصلاب، وباب وأبواب، وسبَب بفتحين وأسباب، وكَتِف بفتح فكسر وأكتاف، وَعضُد بفتح فضم وأعضاد، وجنُبُ بضمتين وأجناب، ورُطَب بضم ففتح، وأرطاب، وإبِل بكسرتين وآبال، وضِلَع بكسرٍ ففتح وأضلاع، وشذّ أفراخ في قوله الحُطيئة: ماذا تقول لأفرَاخٍ بذي مَرَخٍ ... حمر الحواصلِ لا ماءٌ ولا شجَرُ[2].

كما شذّ أحمال، جمع حَمْل، بفتح فسكون، فى قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [سورة الطلاق، الآية 04][3].

الثالث: أفْعِلَة، بفتح فسكون فكسر، **ويطرّد في كل اسم مذكَّر رُباعيّ قبل آخره مدّ**، كطعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، ويُلتَزَم في فِعَال، بفتح أوله أو كسره، مضعَّف اللام، أو معتلها، كَتَبَاتٍ وأبِتَّة، وزِمام وأزِمَّة، وقَباء وأقبية، وكِساء وأكسِية؛ ولا يُجمعان على غيره إلاّ شذوذًا[4].

---

[1]– البيت غير منسوب، من شواهد الخليل (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، ت: 170هـ)، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 8/ 238.

[2]– البيت من شواهد المبرّد (محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، ت: 285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: 03 (1417 هـ / 1997 م)، 1/ 54، قال: ففعلوا هذا تشبيهاً بباب" فعل" كما شبهوا فعلاً بفعلٍ في الجمع، فقالوا: جبلٌ وأجبلٌ، وزمن وأزمن، و 2/ 143. وروي " حمر، زغب ".

[3]– شذا العرف، ص: 133.

[4]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 131.

الرابع: فِعْلة، بكسر فسكون، ولم يطّرد في شيء، بل سمع فى ألفاظ، منها شِيخة جمع شيخ، وثِيْرة جمع ثَوْر، وفِتية جمع فَتىً؟، وصِبْية، جمع صَبِيّ وَصَبِيّة، وغِلْمَة جمع غُلام، وثِنْية جمع ثُنْيٍ بضم الأول أو كسره، وهو الثاني في السيادة. ولعدمِ اطّراده قيل: إنّه اسم جمع ولا جمع[1].

2.1- جمع الكثرة

الأول: فُعْل، بضم فسكون. **وينقاس في أفْعَلَ ومؤنّثِه فَعْلاء صِفتين**، كحُمْر بضم فسكون، في جمع أحمر وحمراء. كما في قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ جِمَالَتٌ صُفْرٌ ﴾ [سورة المرسلات، الآية 33]. ويكثر في الشِّعر ضم عينِه إن صحت هي ولامه ولم يضعَّف، نحو: وأنكرتني ذوات الأعين **النُّجُلِ**، من قوله: طوى الجديدان ما قد كنت أنشره ... وأنكرتني ذوات الأعين النُّجُلِ[2]. بضم الجيم جمع نَجْلاء: أي واسعة، بخلاف نحو: بيضٍ وَعُمْي وغُرّ فلا يُضَمْ، لاعتلال العين في الأول، واللام في الثاني، والتضعيف في الثالث[3].

الثانى: فُعُل: بضمتين. **ويطَّرد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل**، كغفور وغُفُرُ، وصَبور وصُبُر، وفى كل اسم رُباعيّ قبل آخره مدّ، صحيح الآخِر، مذكرًا كان أو مؤنثًا، كقَذَال بالفتح، وهو جِمَاع مؤخَّر الرأس، وقُذُل، وحِمار وَحُمُر، وكُرَاع بالضم وكُرُع، وقضيب وقُضُب، وَعمود وعُمُد. ويشترط في مفرده أيضًا ألاّ يكون مضعَّفًا مَدّته ألِفٌ. ثم إن كانت عين هذا الجمع واوًا وجب تسكينُها، كَسُورْ وسُوْك جمعَي سِوار وسِواك، وإلاّ جاز ضمُّها وتسكينُها، نحو: قُذُل بضمتين، وقُذْل بالسكون، وسُيُل بضمتين، وسِيْل بكسر فسكون، جمع

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 131.

[2]- أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان ، ت: 356هـ)، الأمالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط: 02 (1344 هـ/ 1926م)، 1/ 259.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 134.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

سَيال: اسم شجر له شوك. لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها، نظير بِيْض في جمع أبيض[1].

الثالث: فُعَل بضم ففتح: ويطّرد في اسم على **فُعَلة** بضم فسكون، وفى **فُعْلى** بضم فسكون أنثى أفعل، كغُرْفة ومُدْية وحُجّة. وكصُغْرَى. وكُبْرَى. فتقول فيها غُرَف، ومُدىً، وحُجَج، وصُغَر وكُبَر. وشذَّ في يُهُمة بضم فسكون، وصف للرجل الشجاع: يُهَم، كما شذ جمع رُؤْيا بضم الأوّل، ونَوْبَة وقَرية بفتح أوّلهما، ولحِية بكسره، وتُخَمة بضم ففتح، على فُعَل، للمصدرية في الأوّل، وانتفاء ضم الفاء في الثلاثية بعده، وفتح عين الأخير[2].

الرابع: فِعَل بكسر ففتح. ويطّرد في اسمٍ على **فِعْلة** بكسر فسكون، كحِجَّة وحِجج، وكِسْرة وكِسَر، وفِرْية، وهي الكذب، وفِرَى. وسُمِع في حِلية ولحْية بكسر أوّلهما: حُلىً وَلحىً بضمه، كما سمع في فُعْلة بضم فسكُون فِعَل بكسر ففتح، كصُورة وصِوَر[3].

الخامس: فُعَلَة، بضم ففتح. ويطّرد في وصفِ عاقلٍ على وزن فاعل معتل اللام، كقاضٍ وقضاة، ورام ورُماة، وغاز وغُزَاة[4].

السادس: فَعَلة بفتحات، ويطّرد في وصف مذكر عاقل صحيح اللام، ككاتب وكَتَبة، وساحر وسحَرة، وبائِع وباعة، وصائغ وصاغَة، وبارٍ وَبَرَة، وبعضهم يجعل هذه الصيغة أصلَ سابقتها، وإنَّما ضُمّت فاء الأولى، للفرق بين صحيح اللام ومعتلها[5].

السابع: فَعْلَى، بفتح فسكون ففتح، ويطّردُ في وصفٍ دالٍّ على هلاك، أو توجُّع، أو تشتُّت، بزنة فَعِيل، نحو قتيل وقَتْلى، وجريح وَجرحَى، وأسير وأسْرَى، ومريض ومَرْضَى. أو

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 134، 135.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 135.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 135.

[4]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 135.

[5]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 136

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

زنة فَعِل بفتح فكسر، كميت ومَوْتَى، أوزنة أفعَل كأحمَقَ، وَحَمقى، أو زنة فَعْلان، كعطشان وعَطْشَى[1].

الثامن: فِعَلَة، بكسر ففتح. وهو كثير في **فُعْل** بضم فسكون اسمًا صحيح اللام، كقُرط وقِرَطة، ودُرْج ودِرَجة، وكُوز وكِوَزة، ودُبّ ودِبَبة. وقلَّ في اسم صحيح اللام على فَعْل بفتح فسكون، كغَرْد بالغين المعجمة لنوع من الكمأة وغِرَدَة، أو بكسر فسكون كقِرْد وقِرَدة[2].

التاسع: فُعَّل، بضم الأول، وتشديد الثاني مفتوحًا، ويطَّرد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحي اللام، كراكع وراكعة، وصائم وصائمة، تقول في الجمع رُكَّع وصُوَّم. وندر في مُعْتَلِّها كغازٍ وغُزَّى، كما ندر في فَعلية وفُعلاء ففتح، كخَريدة وخُرَّد، ونُفَسَاء ونفَّس[3].

العاشر: فُعَّال، بضم الأول، وفتح الثاني مشدَّدًا. ويطَّرد كسابقه في وصف على وزن فاعل، فيقال: صائم وصُوَّام، وقارئ وقرَّاء، وعاذل وعُذَّال. وندر في وصف على فاعلة، كصُدَّاد في قول القُطاميّ: أبْصَارُهُنَّ إلى الشُبَّانِ مائلةٌ ... وقد أراهُنَّ عنى غيْرَ صُدَّادِ[4]

كما ندر في المعتل، كغازٍ وغُزّاء، وسارٍ وسُرَّاء[5].

الحادى عشر: فِعَال، بكسر ففتح مُخَفَّفًا. ويطَّرد فى ثمانية أنواع[6]:

(1 و2): فَعْل وفَعْلة بفتح فسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء، مثل: كلْب وكلبَة، وصعْب وصَعْبة وصِعاب؛ وتُبدل واوُ المفرد ياء في الجمع، كثَوْب وثِياب، وندر فيما عينه أو فاؤه الياء منهما، كضيْف وضِياف، ويَعْر ويَعار، وهو الجَدْي يُرْبط في زُبْية الأسد.

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 136

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 136.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 136.

[4]- البيت غير منسوب عند ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 123/4.

[5]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 136، 137.

[6]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 137، 138.

(3 و4): فَعَل وفَعَلة، بفتحتين اسمين صحيحي اللام، ليست عينهما ولامهما من جنسٍ واحد، نحو جَمَل وجِمال، ورَقَبة ورِقاب.

5: فِعْل بِكَسْرٍ فسكون كقِدْح وقِداح، وذِئْب وذِئاب، ونِهْي، وهو الغدير، ونِهاء.

6: فُعْل بضم فسكون، اسمًا غيرَ واويِّ العين، ولا يائيّ اللام، كرُمْح ورِماح وجُبّ وَجِباب.

(7 و8): فَعيل وفَعَيلة، وصفي باب كَرُم، صحيحي اللام، كظَرِيف وظريفة وظِراف. وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يُجمع على غيرها، كطويل وطويلة وطِوال. وشاعت أيضًا في كل وصف على فَعْلان بفتح فسكون للمذكر، وفَعَلَى للمؤنث، وفُعْلان بضم فسكون له، وفُعْلانة لها، كغَضْبان وغضْبَى وغِضاب، وعطْشان وعطْشَى وعِطاش، وكخُمْصان وَخُمْصانة وخِماص.

الثانى عشر: فُعُول، بضمتين، **ويطّرِد في اسم فَعِل**، بفتح فكسر، ككَبِد وكبُود، وَوَعِل ووُعَول، ونَمِر وَنُمور. **وفي فَعْل اسما ثلاثيًا ساكن العين**، مثلث الفاء، نحو كَعْب وكعُوب، وَجُنْد وَجُنود، وضِرْس وَضُرُوس[1].

وقد جاء جمعًا لستة أبنية: فَعُلٌ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفِعَلٌ وفِعْلٌ فُعْلٌ، فأما فَعْلٌ فإذا جاوز العشرة فإنّه قد يجيء على "فُعُول" قال: نَسْرٌ ونُسُورٌ وبَطْنٌ وبُطُونٌ والمضاعف مثله: صَكٌّ وصُكُوكٌ...، فأما "فَعَلٌ" فيجمع في الكثير على فُعُولٍ نحو: أَسَدٍ وأُسُودٍ وذكَرٍ وذُكُورٍ وهو أقل من فِعَالٍ والمضاعف فيه قياسه فُعُولٌ، فالذي جاء على أفعالٍ نحو لبَب وأَلبابٍ...، وإنما كُسرت الفاء من أجل الياء والكسرة، والمعتل العين نحو نَابٍ ونُيُوبٍ...، وأما فَعِلٌ فنحو: نَمِرٍ ونُمُورٍ ووَعِلٍ ووُعُولٍ، وأما فِعَلٌ فنحو، ضِلَعٍ وضُلُوعٍ وإرَمٍ وأُرُومٍ، وأما فِعْلٌ فنحو: حِمْلٍ

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 138.

وحُمُولٍ وعِرْقٍ وعُرُوقٍ، وشِسْعٍ وشُسُوعٍ، استغنوا فيها عن بناء أدنى العدد، والمضاعف: لِصّ ولُصُوصٌ والمعتل: فِيلٌ وفُيُولٌ ودِيكٌ ودُيُوكٌ، وأما فُعْلٌ فنحو بُرْجٍ وبُرُوجٍ وخُرْجٍ وخُرُوجٍ[1].

الثالث عشر: فِعْلان، بكسر فسكون. **ويَطَّرد في اسم على فُعالٍ** بالضم، كغُراب وغِرْبان، وغُلام وغِلمان، أو **فُعَل بضم ففتح** كصُرَد وصِرْدان. وبه يُسْتَغْنَى عن أفعال في جمع هذا المفرد. **أو فُعْل بضم الفاء أو فتحها واوىّ العين الساكنة،** كحُوت وَحِيتان، وكُوز وَكِيزان، وتاج وَتِيجان، ونار ونِيران، **وقَلّ في نحو غَزَالٍ غِزْلان،** وفى خروف خِرْفان، وفى نِسْوة نِسْوان[2]. وفي المعتل: جَارٌ وجِيران وقاعٌ وقِيعانٌ وقل فيه فِعَالٌ، وألزموهُ "فِعْلان" وقد يستغنى فيه بأَفعالٍ نحو مَال وأَموال، وأما فُعْلٌ فنحو خُشٍّ وخُشان وقالوا: خُشّانٌ لأن "فِعْلان" و"فُعْلان" أُختان [3].

الرابع عشر: فُعْلان بضم فسكون. **ويَكثر فى اسم على فَعْل** بفتح فسكون، كظَهْر وظُهْران، وبَطْن وبُطنان، **أو على فَعَل بفتحتين صحيح العين وَليست هي ولامه من جنس واحد،** كذَكَر وذُكْران، وحَمَل بالمهملة، وهو ولد الضأن الصغير وحُمْلان، **أو على فَعيل** كقضيب وقُضْبان، وغَدِير وغُدْران. وقَلَّ فى نحو راكب رُكبان، وفى أسْود سُودَان[4]. ومنه كذلك: فارس فُرسان.

الخامس عشر: فُعَلاء، بضم ففتح ممدودًا. **ويطَّرد فى وصف مذكر عاقل، على زنة فعيل بمعنى فاعل، غير مضعَّف ولا معتل اللام، ولا واوىّ العين،** نحو كرِيم وكُرماء، وبخيل وبُخلاء، وظريف وظُرفاء. وشَذّ أسيرٌ وأُسَرَاء، وقَتِيلٌ وقُتلاء؛ لأنّهما بمعنى مفعول. أو بمعنى مُفْعِل، بضم فسكون فكسر، كسميع بمعنى مُسْمِع، وأليم بمعنى مُؤْلم، تقول فيهما: سُمعاء وأُلَماء، أو بمعنى مُفاعِل، كخُلطاء وجُلَسَاء، في خَليط بمعنى مُخَالِط، وجَلِيس بمعنى

---

[1]- ابن السراج، الأصول، 2/ 434، 435.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 138.

[3]- ابن السراج، الأصول، 2/ 435، 436.

[4]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 138، 139.

مجالِس. أو على زِنة فاعل دالاً على معنى كالغريزة، كصالح وصُلحاء، وجاهِل وجُهَلاء. وشَذَّ شُجَعاء في شُجاع، وجُبَنَاء في جَبَان، سُمَحاء في سَمْح، وخُلفاء في خليفة؛ لأنّها ليست على فَعِيل ولا فاعل[1].

السادس عشر: أفْعِلاء، بفتح فسكون فكسر، **ويطَّرد في مُفرد سابقه الأول، وهو فعيل، لكِنْ بشرط أن يكون اللام أو مضعّفًا**، كغنىّ وأغنياء، ونبيّ وأنبياء، وشديد وأشِدَّاء، وعزيز وأعِزَّاء، وهو لازم فيهما. وشذ فى نصِيب أنْصِبَاء، وفى صديق أصْدقاء، وفى هَيِّن أهْوناء؛ لأنها ليست معتلة اللام ولا مضعَّفة[2].

السابع عشر: فوَاعِل، ويطَّرد في فاعِلةٍ اسمًا أو صِفة، كناصية ونواصٍ، وكاذبة وكواذب، وفي اسم فَوعل، بفتح فسكون ففتح، أوْ فَوْعَلَة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما، أو فاعِل بفتح العين أو كسرها، كجَوْهَر وجَواهر، وصوْمَعة وصوامِع، وخاتَم وخواتِم وكاهِل وكواهِل، أو فاعِل بكسر العين وصفًا لمؤنث، كحائض وحوائض، وحامل وحوامل، أو لمذكرٍ غير عاقلٍ كصاهلٍ وصواهِل، وشاهِق وشواهِق، وشذَّ في فارسٍ فوَارس، وفى ناكسٍ بمعنى خاضع نوَاكِس وفى هالِكٍ هَوَالِك ويطّرد أيضًا في فاعِلَاء بكسر العين والمدّ، كقاصِعَاء، وقَواصِع، ونافِقَاء ونَوافِق[3].

الثامن عشر: فعَائِل، بالفتح وكسر ما بعد الألف. **ويطرد في رباعِيّ مؤنَث، ثالثه مَدَّة، سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف مطلقاً، أو بالمعنى**، كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وذُؤابة وذوائِب، وحَلوبة وحَلائب، وشِمال بالكسر، وشَمال بالفتح: ريح تهب من جهة القطب الشماليّ، وشَمائل، وعَجُوز وعجائز، وسعيد علم امرأة وسعائِد، وحُبَارَى وحَبَائِر، وجَلُولَاء: قرية بفارس، وجَلَائِل. ويُشْتَرَط في ذي التاء من هذه

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 139.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 139.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 139.

الأمثلة: الاسميةُ، إلاّ فَعيلة، فيشترط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة، وشذ ذَبيحة وذبائح. وندر في وَصِيد: وهو اسم للبيت أو فنائه: وصائِد؛ وفى جَزُور جَزائر، وفى سماء، اسم للمطر: سمائي[1].

التاسع عشر، والعشرون: فَعَالِي بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه. و**فَعَالَى**، فتح أولِه وثانيه ورابعِه. وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء، وينفرد كل منهما فى أشياء. **فتشتركان فى فَعْلاء** اسمًا كصَحْراء، أو صفة لا مذكر لها كعَذْراء، وفي الألف المقصورة للتأنيث كحبلَى، أو الإلحاق، كذِفْرى بكسر الأول: اسم للعظم الشاخص خلف أذُن الناقة، وألفه للإلحاق بدرهم، وعَلْقًى بفتح الأول: اسم لنبت، فتقول في جمعها صحارٍ وصحارَى، وعَذارٍ وعَذَارى، وحَبَال وحَبَالَى، وذَفَار وذَفَارَى، وعَلَاقٍ وعَلَاقَى. **وتنفرد الفَعالِي** بكسر اللام في أشياء: منها فَعْلاة بفتح فسكون، كَمَوْماة: اسم للفلاة الواسعة التى لا نباتَ بها، وفِعْلاة بالكسر كسِعْلاة، اسم لأخبث الغِيلَان؛ **وفِعْلِيَّة** بكسرتين بينهما سُكون مخفَّف الياء كهِبْرِيَّة، وهو ما يعلق بأصول الشَّعَر كنُخَالَة الدَّقيق، أو ما يَتطاير من زَغَب القُطن والرِّيش؛ **وفَعْلُوة** بفتح فسكون فضم كعَرْقُوة، اسم للخَشبَة المعترِضة في فم الدلو، وما حُذِف أوّلُ زَائِديه كحبنطًى: اسم لعظيم البطن، وقَلَنْسُوة لما يُلْبَس على الرأس، وبُلَهْنِيَة بضم ففتح فسكون فكسر اسم لِسِعَة العيش، وحُبَارى بضم الأول، فتقول في جمعها: مَوام، وسَعَال، وهَبَار، وعَرَاق، وحَبَاط، وقَلاس، وبَلاه، وحَبَار. **وينفرد الفعالَى** بفتح اللام في وصف على **فَعْلان**، كعطشانَ وغضْبان، أو على **فَعَلى** بالفتح كعَطْشَى وغَضْبَى، وتقول في الجمع: عطَاشَى وغضَابَى. والرَّاجِح فيهما، ضم الفاء كسُكَارَى[2].

ويحفظ المفتوح اللام في نحو حَبِط بفتح فكسر وحَبَاطَى، ويَتِيم ويَتَامَى وأَيِّم، وهي الخالية من الزوج وأَيَامَى، وطاهِر وطَهارَى، في قول امرئ القيس: " ثِيابُ بَني عَوْفٍ طَهَارَى

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 140.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 140، 141.

نَقيَّةٌ ... " وفي شاةٍ رئيسٍ: إذا أصيب رأسها، ورآسَى. ويُحفظ المضموم في نحو: قديم وقُدَامَى، وأَسِير وأُسَارَى[1].

الحادي والعشرون: فَعَالِيّ، بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء، ويطَّرد **في كل ثلاثي ساكن العين، زيد في آخره ياء مُشدَّدة، ليست متجدَّدَة للنَّسب**، ككُرْسِي وبُخْتِي وقُمْري، بالضَّم، أو لنسب تُنُوسِيَ كمَهْرِي، تقول في جمعها: كَرَاسِي، وبَخَاتِي، وقَمَارِي، ومَهَارِي. والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو كُرْسِي، إذ يختل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى، وشذّ قَبَاطِي في قُبْطِي لأنّ ياءه للنسب، والقِبط: نصارَى مصر. ويُحْفَظُ في إنسان، وظَرِبَان بفتح فكسر، إذ قد سمع أنَاسِيُّ وظَرَابِيُّ، وليسا جمعًا لإنسيٍّ وظَرِبِيٍّ بل أصلهما: أنَاسِين وظرابين، قُلبت النون فيهما ياء وأدغمت الياء في الياء. وسُمِع في عَذْرَاء وصَحْرَاء، تقول فيهما: عَذارَيّ وصَحَارِيّ[2].

الثانى والعشرون: فَعَالِل. ويطَّرد في **الرُّباعِيّ المجرَّد ومزيده**، وكذا في **الخماسيّ المجرّد ومزيده**، فتقول في جعْفَر وبُرْثُن وزَبْرِج: جَعَافِر، وبَرَاثِن، وزَبَارِج. أما الخماسيّ فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد، حُذِف الخامس كسَفَرْجَل، تقول فيه سَفَارِج، وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرَج فأَنَت بالخيار بين حذفه وحذف الخامس، فتقول في نحو خَدَرْنَق بوزن سَفَرْجَل، اسم للعنكبوت، وفي فرزدق بوزنه أيضا: خَدَارِق أو خَدَرِان، وفَرَازِق أو فَرَازِد، إذ النون في الأول من حروف الزيادة، والدال في الثاني تُشبه التاء في المخرج، وتقول في مزيد الرُّباعِي نحو مُدحرِج ودَحَارِج، بحذف الزائد، إلاّ إذا كان ما قبل الآخر لِيّنا فلا يُحذف، ثم إن كان اللين ياءً صحّ، كقنديل وقناديل، وإن كان ألفًا أو واوًا قلب الياء نحو سِرْدَاح، وهي الناقة الشديدة، وعصفور، فتقول فيهما: سراديح وعصافير، وفى مزيد الخماسي: يحذف الخامس

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 141.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 141، 142.

مع الزائد، فتقول في قِرْطَبوس بكسر القاف: للناقة الشديدة، وبالفتح للداهية، وقَبَعْثَرِيّ: قرَاطِب وقبَاعِث[1].

الثالث والعشرون: شِبْه فعَالِل. وهو ما ماثله عَدَدًا وهيئة، وإن خالفه زِنَة، وذلك كمَفَاعِل، وفَوَاعِل، وفَيَاعِل، وأَفَاعِلة. ويطَّرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو أحمر، وسكران، وصائم، ورام، وباب كُبْرَى وسَكْرَى، فإن لها جموعَ تكسير تقدمت. ولا يُحْذَف الزائد إن كان واحدًا كأفضلَ ومَسْجِد وجَوْهَر وصَيْرَف وعَلْقى، بل يُحذَف ما زاد عليه، سواء كان واحدًا كما في نحو مُنطَلِق، أو اثنين كما في نحو مستخرج، ويُؤْثَر بالبقاء ما له مَزِيَّة على الآخر، معنىً ولفظاً كالميم، فيقال مَطَالِق ومَخارِج، لا نَطَالِق وتَخَارِج أو نخارج، لفضْل الميم، بتصدّرها، ودلالتها على معنى يختص بالأسماء؛ لأنها تدلُّ على اسمَيّ الفاعل والمفعول، وكالهمزة والياء مُصدرتين في نحو ألَندد ويَلَنْدَد للشديد الخصومة؛ لأنهما في موضعين يقعان فيه دالَّين على معنى كأقوم ويقوم، فتقول فى جمعهما أَلَادٌ ويَلَادٌ، أو لفظًا فقط، كالتاء في نحو استخرج تقول في جمعه تَخَارِيج بإبقاء التاء؛ لأنّها لا تَخْرُج الكلمة عن عدم النظير، بل لها نظير نحو تَبَاريح وتماثيل وتصاوير، بخلاف السين لو قلت سَخَاريج، إذ لا وجود لسفاعيل، وكالواو في نحو حَيْزَبُون للعجوز، فإن بقاءها يغنى عن حذف غيرها، وهو الياء فتقول في جمعه حَزَابِين، بقلب الواو ياءً كما في عُصفور، بخلاف ما لو حذفتها وأبقيت الياء، وقلت: حَيَازِبْن بسكون الموحدة قبل النون، فإن حذفها لا يغنى عن حذف غيرها، إذ لا يلى ألف التكسير ثلاث إلاّ وأوسطهن ساكن معتل. فليجئك ذلك إلى حذف المثناة التحتية، حتى يحصل مفاعل، فتقول حَزَابن. فإن لم يكن لأحد الزائدَين مَزِيَّة على الآخرَ. فأنت بالخيار في حذف أيهما شئت، كنونَيّ سَرَنْدَى: للسريع في أموره والشديد، وعَلنْدَى للغليظ، وألفيهما. فتقول سَرَانِد، وعَلَانِد بحذف الألف، وسَرَادٍ وعَلَاد بحذف النون.

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 142.

وكذا حَبَنْطَى لعظيم البطن. تقول فيه حَبَانِط وحَبَاط، بقلب الألف ياءً، ثم يُعَل إعلال جَوَارٍ؛ لأنّ كلتا الزيادتين للإلحاق بسفرجل؛ فتكافأتا[1].

- خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأولى: يجوز تعويض ياءً قبل الطَّرَف مما حُذِف، سواء كان المحذوف أصلًا أو زائدًا. فتقول في سَفَرْجَل ومُنْطَلِق: سَفَارِيج ومَطَالِيق. وأَجَاز الكُوفِيون زيادتها في مُمَاثِل مَفَاعِل، وحذفها من مماثل مَفَاعِيل، فتقول في جَعافر جعافِير وفى عصافِير عصافِر. من الأول: ﴿ وَلَوۡ أَلۡقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾ [سورة القيامة، الآية 15]، ومن الثاني: ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ ﴾ [سورة الأنعام، الآية 95] . وأما فَواعِل فلا يقال فيه فَواعِيل إلا شذوذًا، كقول زهير بن أبى سُلمى: سَوَابِيغُ بَيضٌ لا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ[2].

الثانية: كلّ ما جرى على الفعل: مِن اسَميّ الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح ولا يُكَسَّر، لمشابهته الفعل لفظًا ومعنى؛ وجاءَ شذوذًا في اسم مفعول الثلاثي من نحو ملعون، وميمون، ومشؤوم، ومكْسور، ومَسلوخة: مَلاعين، ومَيامين، ومَشائيم، ومكاسير، ومَسَاليخ، وجاء أيضًا في مُفْعِل. بضم الميمْ وكسر العين من المذكر، كمُوسِر ومُفْطِر: مَيَاسِير ومَفَاطِير، كما جاء في مُفْعَل بفتح العين كمَنكَر: مَناكِير. وأما إذا كان مُفْعِل بكسر العين، مختصًا بالإناث، فإنه يُكَسَّر كمُرضِع ومرَاضِع[3].

الثالثة: قد تدعُو الحاجة إلى جَمع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت جِمالان وبَيُوتان. تقول أيضًا في جماعات منها جمالات وبَيُوتات. ومنه ﴿ كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفۡرٌ ﴾[سورة المرسلات، الآية 33]، وإذا قصِد تكسير مُكَسَّر نُظر إلى ما يشاكله من الآحاد، فيُكَسَّر بمثل تكسيره، كقولهم في أعْبُد أعابد، وفى أسلحة أسالح، وفى أقوال أقاوِيل، شبَّهوها بأسْود وأسَاوِد، وأَجرِدة وأجَارِد، وإعصار وأعاصير،

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 142، 143.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 144.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 145.

وقالوا في مصْران جمع مَصِير: مَصَارِينُ. وفى غِرْبَان غَرَابِين. تشبيهًا بسلاطين وسَراحين. وما كان على زِنة مَفَاعِل أو مَفاعِيل، فإنه لا يُكْسَّر لأنه لا نظير له في الآحاد، حتى يُحْمَل عليه، ولكنه قد يُجْمَع تصحيحًا، كقولهم فى نَوَاكِس وأيامِن: نواكِسُون وأيامنون، وفى خرائد وصَواحِب: خَرَائِدات وصَواحِبَات، ومنه: "إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ"[1].

الرابعة: قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع: إمَّا عِوَضًا عن الياء المحذوفة، كقَنَادِلَة فى قناديل، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كأشَاعِثَة وأزارِقَة ومَهَالِبَة، وفي جمع أَشْعَثي وأزرقىّ ومُهَلَّبِي، نسبة إلى أشعثَ وأزرقَ ومهلبَ، وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كصَيَارِفة وصياقلة، جمع أن كان ممنوعًا من الصرف. وربما تلحق التاءُ بعضَ صيغ الجموع لتأكيد التأنيث اللاحق له، كحجارة وغمومة وخُؤولة[2].

الخامسة: المركبات الإضافية التي جُعلت أَعلامًا تُجمع أجزاؤها الأوَل كما تُثنى، فتقول: عَبْدَا الله مثنى وعُبْدَان الله، وعِبَاد الله، وذَوا القعدةِ والحِجَّة، وأَذْوَاء أو ذَوات. وما كان كابن عِرس وابن آوَى وابنِ لَبُون، يقال في جمعه: بنات عرس وبنات آوى وبنا ت لَبُون، والمركبات المَزْجِية والمركبات الإسنادية والمثنى والجمع إذا جُعلت أعلامًا لا تُثنى ولا تُجمع، بل يؤتى بذو مثناة أو مجموعًا، بحسب الحاجة، فتقول: ذَوَا بَعْلَبَك أو أَذْواء سِيبَوَيْه، وذَوو سِيبَوَيه وذَوو زَيْدِين[3].

السادسة: مما تقدم علمتَ أن للجمع صيغًا مخصوصة، وقد يدُلُّ على معنى الجمعية سواها، ويسمى اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعي[4].

والفرق بين الثلاثة مع اشراكهما في الدلالة على ما فوق الإثنين: أن **اسم الجنس الجمعيّ:** هو ما يتميز عن واحده: إما بالياء في الواحد، نحو روميّ ورُوم، وتُرْكِي، وتُرْك،

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 145.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 146.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 146.

[4]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 146.

وزَنجيّ وزَنِج، وإما بالتاء في الواحد غالبًا، ولم يلتزم تأنيثه نحو تمرة وتمر، وكَلمة وكلِم، وشجرَة وشجر، ويقل كونها في غير الواحد، المحفوظ منه جَبْأة وكَمْأة: لجنس الجَبْء، والكَمْءِ. وبعضهم يجعل الواحد منها ذا التاء على القياس، فإن التُزِم تأنيثه بأن عُومِل معاملة المؤنث فَجَمْع، كَتُخَم وتُهَم، وفي تخمة، إذ تقول هي أو هذه تُخَمٌ وتُهَمٌ[1].

وأن **اسم الجمع ما لا واحد له من لفظه**، وليس على وزن خاص بالْجموع أو غالب فيها، كقوم ورهط، أوله واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع، كرَكْب وصَحْب، جمع راكب وصاحب، وكغَزِي. بوزن غَني: اسم جمع غاز، أوله واحد وهو موافق لها، لكنه مساوٍ للواحد في النسب إليه: نحو رِكاب، على وزن رجال، اسم جمع ركوبة، نقول في النسب رِكابي، والجمع كما سيأتي لا يُنسَبُ إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام، أو أُهْمِل واحده، وهذا ليس واحدًا منهما، فليس بجمع[2].

وأن **الجمع ما عدا ذلك**، سواء كان له واحد من لفظه كرجال، أو لم يكن، وهو على وزن خاص بالجموع، كأبابيل: لجماعات الطير، وعَباديد: للفِرَق من الناس والخيل، أو غالب في الجمع كأعراب، فإنه جَمْعٌ واحدُه. مُقَدَّرٌ. وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة، كفُلْك وإمام، زمنه: ﴿ وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ [سورة الفرقان، الآية 74] أو لا، كأفراس جمع فرَس. وعندهم اسم جنس إفراديّ، وهو ما يصدق على التقليل والكثير، كعسل ولبَن وماء وتُراب[3].

3.1- تثنية وجمع صيغ جمع التكسير أو اسم الجمع

ذهب فريق إلى أنّ جمعه مقصور على السماع. أما تثنيته فملخص الرأي فيها عندهم أنّ القياس يأبى تثنية الجمع، وذلك أنّ الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة العددية،

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 146، 147.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 147.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 147.

والتثنية تدل على القلة؛ فهما متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة. وقد جاء شيء من ذلك – عن العرب – على تأويل الإفراد؛ قالوا: إبلان، وغَنَمان، وجِمَالانِ. ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد، وضمّوا إليه مثله فثنّوه ... وما دام القياس يأباه، فالأحسن الاقتصار فيه على السماع[1]. وهذا ما ذكره النحاة والصرفيون من تأويل الجمع وقد سبقت الإشارة إليه في جمع المذكر السالم.

وذهب فريق آخر إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة، دون ما يدل على الكثرة، والأفضل الأخذ بالرأي القائل إنّ الحاجة الشديدة قد تدعو أحيانًا إلى جمع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته؛ فكما يقال في جماعتين من الجِمال: جمالان – كذلك يقال في جماعات منها: جِمالات. وإذا أريد تكسير جمع التكسير روعي فيه ما نصّوا عليه في بابه[2].

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، 1/ 161.

[2]– عباس حسن، النحو الوافي، 1/ 161.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية

الدرس السابع: أبنية جموع التكسير "2"

(اسم الجمع، جمع الجمع، اسم الجنس الإفرادي، اسم الجنس الجمعي)

1-اسم الجمع

اسم الجمع: وهو **لفظ دالّ على الجمع، لكن لا مفرد له من لفظه**، فهو خارج عن قواعد أنواع الجمع المتقدمة، **وضابطه النّقل عن العرب**، ومن أمثلته: إبِل، خَيْل، غَنَم، فِئة، رَهْط، فَريق، شَعْب، حِزْب، نَفَر، نِساء[1]. أو هو: **ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالجموع أو غالب فيها**، كقوم ورهط، أوله واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع، كرَكْب وصَحْب، جمع راكب وصاحب، وكغَزِي. بوزن غَني: اسم جمع غاز، أوله واحد وهو موافق لها، لكنه مساوٍ للواحد في النسب إليه: نحو رِكاب، على وزن رجال، اسم جمع ركوبة، نقول في النسب رِكابي[2]. وإذا أردت أن تعرف ما يكون اسمًا للجمع فهو الذي ليس له باب يكسر فيه[3].

- النسبة إلى الجمع

الجمع لا يُنْسَبُ إليه على لفظه إلاّ إذا جرى مجرى الأعلام، أو أُهمِل واحده، وهذا ليس واحدًا منهما، فليس بجمع. وأن الجمع ما عدا ذلك، سواء كان له واحد من لفظه كرجال، أو لم يكن، وهو على وزن خاص بالجموع، كأبابيل: لجماعات الطير، وعباديد: للفِرَق من الناس والخيل، أو غالب في الجمع كأعراب، فإنه جَمْعٌ واحدُه مُقَدَّرٌ. وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة، كفُلْك وإمام، زمنه: ﴿ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ [الفرقان، 74]

---

[1]- الجديع العنزي (عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي)، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 03 (1428 هـ. 2007 م)، ص: 161

[2]- الحملاوي، شذا العرف ص: 147.

[3]- عباس حسن، النحو الوافي، 2/ 430.

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

أو لا، كأفراس جمع فرس. وعندهم اسم جنس إفراديّ، وهو ما يصدق على التقليل والكثير، كعسل ولبَن وماء وتُراب[1].

2- جمع الجمع: جمع الجمع ليس بقياس، فلا يجمع كل جمع، وإنّما يوقَف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يُتجاوز إلى غيره، وذلك لأنّ الغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى جمع ثان. قال سيبويه: اعلم أنّه ليس كل جمع يُجمع، كما أنّه ليس كل مصدر يُجمع كـ "الأشْغال"، و"الحُلوم". وقال أبو عمر الجَرْمي: لو قلنا في "أفْلُسٍ": "أفالِسُ"، وفي "أكْلُبٍ": "أكالِبُ" وفي "أذْلٍ": "أدالٍ"، لم يجز، فإذا جمعُ الجمع شاذ[2].

وإنّما يجمعون الجمع، إذا أرادوا المبالغة في التكثير، والإيذانَ بالضروب المختلفة من ذلك النوع على تشبيه لفظ الجمع بالواحد. وقد جاء ذلك في جمع القلة، وفي جمع الكثرة، وهو في جمع القلّة أسهلُ لدلالته على القلة، فإذا أُريد الكثيرُ، جمعوه ثانيًا. فأمّا مَجِيئُه في جمع القلة "أفْعُلَ"، و"أفْعِلَةَ"، و"أفْعالٍ"، فمن ذلك قولهم: "أيْدٍ"، و"أيادٍ"، و"أوطُبٌ"، و"أواطِبُ"، فـ" اليَدُ" التي هي الجارحة تجمع على "أيدٍ". قال الله تعالى: ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [سورة المائدة، الآية 38]، وقال: ﴿ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ﴾ [سورة الأعراف، الآية 195]، وقال: ﴿ أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَارِ ﴾ [سورة ص، الآية 45]، جمعوا "يدًا " على" أفعُلَ"، وهو من أمثلة أقل العدد لما كان واحده "فَعلًا"، والدالُ التي هي عينُ الفعل، وإن كانت مكسورة، فأصلُها الضم، كما أنها في "كَلبٍ"، و"أكْلُبٍ"، و"كَعب"، و"أكعُبٍ" كذلك. وإنّما عدلوا إلى

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف ص: 147.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل، 3/ 327.

الكسر، لتصح الياءُ، إذ لو بقيت الضمةُ قبل الياء، لانقلبت واوًا، وكنت تصير إلى بناء ليس مثله في الأسماء، ويجمع "الأيْدِي" على "أيادٍ"[1].

- **تثنية الجمع واسم الجمع:** يثنى كل منهما على تأويل جماعتين، مثل: رماح رماحان، غنم غنمان[2]. قوم قومان، وشعب شعبان...الخ.

3- **اسم الجنس الإفرادي:** وهو الذي يصدق على القليل والكثير من الماهية، أي: من الحقيقة الذهنية من غير اعتبار للقلة أو الكثرة. مثل: "هواء، ضوء، دم، ماء" فكل واحد من هذه وأشباهها يسمى بهذا الاسم؛ سواء أكان قليلًا أم كثيرًا[3].

4- **اسم الجنس الآحادي:** وهو الذي يدل على الماهية "أي الحقيقة الذهنية" ممثلة في فرد غير معين من أفرادها، ولا يمكن تصورها في العقل إلّا بتخيل ذلك الفرد غير المعهود، واستحضار صورة له في الذهن؛ مثل: أسامة للأسد[4].

5- **اسم الجنس الجمعي:** لفظ دالٌّ على الجمع، يكون للجنس يُميَّزُ مفردُه بزيادة تاءِ التّأنيث، أو ياء النّسبة، نحو: (تَمْر، دَجاج، عَرَب، تُرْك) مفردُها: (تَمْرة، دجاجَة، عَرَبيّ، تُرْكيّ)[5].

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، 3/ 327، 328.

[2]- بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي 1/ 332، 333.

[3]- عباس حسن، النحو الوافي، 1/ 24.

[4]- عباس حسن، النحو الوافي، 1/ 24، 25.

[5]- الجديع، المنهاج المختصر، ص: 162.

الدرس الثامن: أبنية جموع التكسير (صيغ منتهى الجموع)

من جموع الكثرة جمعٌ يقال له "**منتهى الجموع**" و"**صيغة منتهى الجموع** " وهو: **كل جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثةُ أحرف وسطُها ساكنٌ كدراهمَ ودنانيرَ. وله تسعةَ عشَر وزناً**. وهي كلها لمزيدات الثلاثيّ، وليس للرُّباعي الأصول وخماسيّة إلاّ " فعالِلُ وفعاليلُ " ويشاركهما فيهما بعضُ المزيدِ فيه من الثلاثي[1]. يجمعُ هذا الجمع كلَّ اسم رُباعيَ الأصول كـ" **درهم**" أو خماسيها كـ" سفرجل "، والمزيد فيه منهما كـ" غضنفر وعندليب "، وبعض الأسماء الثلاثية الأصول المزيد فيها كـ" إصبع وتجربة ومسجد ويحمدَ وخاتمٍ وكوثَرٍ وصَيرَفٍ وسحابةٍ وتنوفة ومؤْماةٍ وسعلاةٍ وهبريةٍ وعنصوةٍ وكرسي وحرباء ونشوانَ وحبلى وعلقى وعذراء"[2]، وهذه أوزانه:

(1، 2)- فعالِلُ وفَعالِيلُ: ويُجمعُ على " **فعالَ** " كلُّ اسم رباعيّ الأصول، مجرَّد **كدرهم ودراهمَ**، والمزيدُ فيه منه **كغَضنْفَر وغَضافِرَ**، والأسماءُ الخماسيّةُ الأصولِ المجرَّدةُ **كسفرجل وسفارج**، والمزيدُ فيه منه كعَندليبٍ وعَنادلَ[3]. ويُجمعُ على " **فَعاليلَ** " ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفُ علَّةٍ ساكنٌ كقرطاس وقراطيسَ، وفرْدوْس وفراديسَ، وقنديل وقناديل، ودينار ودَنانير. ويلحقُ بالرباعيّ المجرَّدِ ومزيده (من حيث جمعُهُ على فعالَ أو فعاليلَ) ما يُشبههما من الثلاثي المزيدِ في حشوه، أو في آخره، حرفٌ صحيح. فالمزيدُ في حشوه كسُنْبُل وسنابل، وقُمَّسٍ وقمامسَ، وسكين وسكاكين، وسَفود وسَفافيد، وفَرُّوخ وفراريخ. والمزيدُ في آخره كشَدقهم وشَداقم، وفَسْحُم وفَساحم، وقُعْدُد وقعادَد، وسرحانٍ وسراحين، وشِمْلال وَشماليل[4].

---

[1]- الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2 / 47.

[2] الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2 / 60

[3]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2 / 47، 48.

[4]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2/ 48.

أما الثلاثي الأصول، الذي زيادته في أوله كأصبع، المزيد فيه حرف علة في حشوه كخاتم وكودن وصيرف وصحيفة وعجوز، أو في آخره كحبلى وكرسي، فله غير " فعالل وفعاليل " من صيغ منتهى الجموع[1].

(3، 4)- أَفاعِلَ وأفاعيلُ: ويجمع على " **أفاعلَ** " **شيئانِ (الأوَّل)** ما كان على وزن " **أَفعل"، صفة للتَّفضيل كأفضَل وأفاضلَ.** فإن كان صفة لغير التفضيل كأحمر وأزرق وأسود وأعرج وأعمى، لم يُجمع عليها وإنما يُجمع على " فُعْل" كحمر وزُرق. كما تقدم، إلا إذا خرجَ عن معنى الوصفيَّة إلى معنى الاسميَّة، فيجمع هذا الجمع كأسود (للحيَّة) واساودَ، وأجدل (للصقر) وأجادل، وأدهم (للقيد) وأداهمَ. ومثل أحمر وأزرق وأعرجَ وأعمشَ (أعلاماً) ، فتجمعُ على "أحامرَ وأزراقَ وأعارجَ وأعامشَ". **(الثاني) اسمٌ على أربعة أحرف، أوَّله همزةٌ زائدة كإصبع وأصابعَ،** وأُنمُلة وأنامل. ولا يعتدُّ بعلامة التأنيث التي تلحقه، كما رأيتَ. وكذا لا يعتدُّ بها في كل الصّيَغ[2].

ويُجمع على " **أفاعيل**" ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفُ مدّ كـ" **أسلوب وأساليبَ، وإضبارة وأضابيرَ** ". ومثل " **آدم**" وزنه " فاعل" لأنّ أصله " أأدم"، قلبت همزته الثانية مدة، **ويجمع على " أوادم" على وزن " أفاعل**" لا على وزن " فواعل " كما قالوا. وذلك لأنّ الهمزة في أوله هي زائدة وهي همزة " أفعل" الصفة المنقول عنها الاسم. فهي كهمزة " أجدل " نثبتها في الجمع كما نثبتها في "جادل". وتقول في **جمع أول. " أوائل** " بوزن " أفاعل ". لأن " أول" أصله " أوأل " أو " أأول " وكلاهما وزنه " أفعل ". وهكذا تقول في كل ما كان على وزن " أفعل" من الأسماء أو الصفات التي تشبه ما ذكرنا[3].

---

[1]- الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2/ 49

[2]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2/ 49.

[3]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2/ 50.

(5، 6)- تفاعلُ وتفاعيلُ: يُجمع على " **تَفاعلَ**" اسمٌ على أربعة أحرف، أوَّله تاء زائدة، **كتنبل وتنابِلَ، وتجربةٍ وتجاربَ.** ويجمع على " **تفاعيل**" ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفُ مد **كتقسيمٍ وتقاسيمَ، وتسبيحة وتسابيح،** وتنبالٍ وتُنبولٍ وتنْبالة وتنابيل، وتفراج وتفاريج[1].

(7، 8)- مفاعل ومفاعيل: ويجمع على " **مفاعل** " ما كان على أربعة أحرف، أوله ميم زائدة " **كمسجد ومساجد، ومكنسة ومكانس**". وما كان منه ثالثه حرف مدّ (والحرف هنا لا يكون إلاّ أصلياً، أو منقلباً عن أصل)، فإن كان ياء أبقيتها على حالها، **كمصيف ومصايف، ومعيشة ومعايش، ومعيبة ومعايب.** وإن كان منقلباً عن أصل رددته إلى أصله: **كمفازة ومفاوز** (واشتقاقها من الفوز) ومغارة ومغاور " واشتقاقها من الغور"، ومنارة ومناور "واشتقاقها من النور". ولا يجوز قلب حرف المد هنا همزة لأنّه ليس بزائد كما هو في صحيفة وصحائف، ومدينة ومدائن، وسحابة وسحائب، وكلها بوزن " فعائل" إلاّ ما شذّ من قولهم مصيبة ومصائب. وحقها أن تجمع على " مصاوب " لكنّ العرب قد أجمعت على همز "المصائب" وقد قيل "همز المصائب من المصائب" على أنّها قد أجمعت أيضاً على مصاوب، كما هو القياس. وكذا قالوا في جمع منارة " مناور" على القياس، و" منائر" على الشذوذ[2].

ويجمع على " **مفاعيل** " ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مدٍّ كمصباح ومصابيح، ومطمورة ومطامير وميثاق ومواثيق[3].

---

[1]- الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2/ 50، 51.

[2]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2/ 51.

[3]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2/ 52.

(9، 10)- يَفاعِلُ ويفاعيلُ: يُجمع على " **يفاعل** " اسم على أربعة أحرف، أوله ياءٌ زائدة " **كيحمد ويحامدَ، ويُعملةٍ ويَعاملَ** ". ويُجمع على " **يفاعيل** " ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفُ مدٍّ " **كيحموم ويحاميمَ، ويَنبوعٍ وينابيع** "[1].

(11، 12)- فواعلُ وفواعيلُ: يُجمع على " فواعل" ثلاثة أشياء:

الأوَّل: اسمٌ على أربعة أحرف، ثانيه واو أو ألف زائدتان " ككوثر وكواثر، وخاتم وخواتم، وجائز وجوائز، وخالفةٍ وخوالف، وناصية ونواصٍ، ونافقاءَ ونوافق إلاّ ما كان منه معتل العين واللام، فيجمع على مثال " فعالى" بفتح الفاء واللام، كزاوية وزوايا، وراوية وروايا، وحاوية وحاوياء وحوايا[2].

والثاني: ما كان من الصفات على وزن" فاعل "، للمؤنث " كحائض وحوائض، وطالق وطوالق، وناهد ونواهد ". أو للمذكر غير العاقل " كصاهل وصواهل، وشاهق وشواهق ". وشذ جمعهم " هالكاً وناكساً وفارساً " من المذكر العاقل، " هواجس ونواكس وفوارس "[3].

الثالث: ما كان من الصفات على وزن " فاعلة " ككاتبة وكواتب، وشاعرة وشواعر، وخاطئة وخواطئ، وخاطية وخواط، وما كان منه يوصف به المذكر والمؤنث، فيجع على " فواعل" أيضاً كخالفة وخوالف[4].

ويجمع على " **فواعيل** " ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفُ مد " كطاحونة وطواحين، وطومار وطوامير "[5].

---

[1]- ا الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2/ 52.

[2]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2/ 52، 53.

[3]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2/ 53.

[4]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2/ 53.

[5]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2/ 54.

ملحوظة: الجواهر والجوارب والكواغد والطواجن ونحوها، من الجموع التي مفرداتها معرّبة، ليس وزنها فواعل، كما قالوا، وإنّما هو فعالل، وكذلك اليواقيت والشواهين والجواميس والخواتين ونحوها، ليس وزنها فواعيل. وإنّما هو فعاليل. لأنّ وزن فواعل وفواعيل لما كان ثانيه ألفاً أو واواً زائدتين. وهذه الكلمات أعجمية معرّبة، ولا يجوز أن يحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بالزيادة. فالألف والو فيها أصليتان، كالدال في درهم والراء في قرطاس. هذا هو الحق عند التحقيق[1].

(13، 14)- فياعل وفياعيل: ويجمع على " **فياعل**" ما كان على أربعة أحرف، ثانيه ياء زائدة كصيرف وصيارف وهيزعة وهيازع. ويجمع على "**يفاعيل**" ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفُ مدٍّ " كديجور ودياجير، وصيخود وصياخيد، وصيداح وصياديح"[2].

(15)- فعَائِل: يُجمعُ عليها شيئان، **الأول: اسمٌ مؤنثٌ، على أربعة أحرف، قبل آخره حرف مد زائد**، سواء أكان تأنيثه بالعلامة كسحابة وسحائب، **ورسالة ورسائل**، وذؤابة وذوائب، وحمولة وحمائل وصحيفة وصحائف، أم كان مؤنثاً بلا علامة كشَمال (بفتح الشين) وشمالٍ بكسرها) وشمائل، وعُقاب وعقائب، وعجوز وعجائز، وسعيد (علم امرأة) وسعائد". تقلب حرف المد في كل ذلك همزة. وأما نحو "عروب ونوار وجبان وفروقة "، فلا يجمع على "فعائل" لأن هذه الصفات لم تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسميّة. فإن سميت بها جُمعت عليها[3].

وشذّ من المؤنث جمع **ضَرة وحرة** على **ضرائر وحرائر**، لأنّه لم يزد قبل آخرها حرفُ مد. **وشذ من المذكر** جمع **صحيح ووصيد** على **صحائح ووصائد**[4].

---

[1]- الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2 / 54.

[2]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2 / 54.

[3]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2 / 55.

[4]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2 / 56.

الثاني: صفة على وزن " فعيلة " بمعنى (فاعلة) ككرمية وكرائم، وظريفة وظرائف، ولطيفة ولطائف، وبديعة وبدائع؛ **وأمّا " فعيلة " بمعنى مفعولة،** باقية على الوصفية، فلا تكون. لأنّه يجب ترك التأنيث اللفظي فيها، فيقال " امرأة قتيل وجريح" فإن أنَّثتَ عند اللبس، لعدم ذكر الموصوف كرأيت قتيلة وجريحة، فهي لا تجمع أيضاً على " فعائل "، لأنّ التاء عارضة. وأما قولهم " نطيحة وذبيحة " فهما اسمان لما ينطح ويذبح من الحيوان، مذكراً كان أو مؤنثاً، وليستا صفتين، لأنّهما خرجتا عن الوصفيّة إلى الاسمية. لذلك جمعوها على نطائح وذبائح[1].

(16) فَعالَى: بفتح الفاء واللام كـ" **عَذارَى** وغَضابَى ".

(17) فُعالِى: بضم الفاء وكسر اللام كـ" تُراقٍ وموامٍ ".

(18) فُعالَى: بضم الفاء وفتح اللام كـ " سُكارَى وغُضابَى ".

ويجمعُ على " **الفَعالَى" والفَعالِي"** أربعة أشياء: **الأول:** اسم على وزن " **فَعْلى** " بفتح فسكون " كفتوى وفتاوى وفتاوٍ "؛ **الثاني:** اسمٌ على وزن " **فَعْلَى** " بكسر فسكون كـ" ذفرى وذَفارى وذفار". والثالث: ما كان على وزن فعلاء اسماً، كصحراء وصَحارى وصحار"، أو صفة لأنثى ليس لها مذكر "كعذراء وعذارى وعذار"؛ الرابع: ما كان على وزن "فُعلى"، بضم فسكون صفة لأنثى ليس لها مذكر "كحبلى وحبالى وحَبالٍ". و"الفعالى"، في ذلك كله، هي الأصلُ. وقد فتحوا لامها تخفيفاً.[2].

يُجمع على "**الفَعال والفعالى"** صفة على وزن "فَعلانَ" أو "فعلى"، كـ" غضبان وغَضبى وغضابى، وسكران وسكرى وسَكارى وسُكارى "، و" عَطشى وعَطاشى وعُطاشى، وكسلانَ وكسلى وكَسالى وكُسالى، وغَيرَان وغَيرَى وغَيارى وغُيارَى". والأفضلُ ضمُّ أولها في الجمع.

---

[1]– الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2 / 56.

[2]– الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2 / 57.

وقد جمعوا، على غير قياس أسيراً على " أُسارى"، وقديماً على " قُدامى"[1]. ومنه في القرآن الكريم: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية 85].

ويُجمع على " **الفَعَالى**"، وحدها، ثلاثةُ أشياء: **الأول: اسم معتل اللام** على وزن " **فَعيلة " كـ" هديَّة وهدايا". الثاني: اسمٌ معتلُّ اللام** على وزن " **فَعالة** " بفتح الفاء، أو " **فِعالة** "، بكسرها أو " **فُعالة** " بضمها **كـ" جداية وجدايا، وهِراوة وهَراوى. ونُقاية ونَقاية ". الثالث: اسم معتل العين واللام،** على وزن " **فاعلة** "، كـ " **زاوية وزوايا** "[2].

ملحوظة: جمعوا كذلك على قياس " **فعالى** "، يتيما وأيماً وطاهراً على " يتامى وأيامى وطَهارَى ". و" زوايا " في الحقيقة، وزنه " فواعل" كـ" كاتبة وكواتب " والأصل " زوايي" فاستثقلوه فقلبوه إلى " زوايا " بضرب من الإبدال، مشابهاً لفعالى، من حيث زنتها اللفظية. وقد أهمل النحاة ذكر هذه الأنواع الثلاثة، المتقدمة في باب منتهى الجموع، اعتماداً على ما ذكروه في باب الإبدال[3].

ويُجمع على " **الفَعالِي**"، وحدها، شيئان، **الأول:** اسم ثلاثي مختوم بتاء التأنيث، مزيد في آخره حرفُ علة كـ" المؤماة والموامي، والسعلاة والسَّعالي، والهبرية والهباري، والتَّرُقوَة والتراقي ". **الثاني:** ما كان ثلاثياً مزيداً فيه حرفان، أحدهما في حشوه، والآخر حرف علة في آخره كـ" حبنطي ". ومثلُ هذا يجبُ أن يُحذف أحد زائديه. فإن حذفت أولهما، جمعته على " الفَعَالي" كـ" الحباطي". وإن حذفت حرف العلة، جمعته " **فعالل**" كـ" حبانط "[4].

---

[1]– الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2/ 57، 58.

[2] – الغلاييني، المرجع نفسه، 2 / 58.

[3] – الغلاييني، المرجع نفسه، 2 / 58.

[4]– الغلاييني، المرجع نفسه، 2 / 58، 59

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

وقد جمعوا الأهل والأرض والليلة على " الأهالي والأراضي والليالي " شذوذاً وهي ليست من هذا الباب. وما كان على وزن " الفعالي " إذا تجرد من (أل) والإضافة، حذفت يَاءَه، ونونته تنوين العِوض كحبالٍ وسعالٍ وتراقٍ[1].

(19)- فَعاليّ " بتشديد الياء ": ويجمع عليه شيئان، **الأول:** اسم على ثلاثة أحرف مزيد في آخره ياء مشددة لا يرادُ بها النسبُ كـ" كرسي وكراسي، وأمنية وأماني، وقُمريّ وقماري، وزربيٌّ وزرابيّ وانسيٌّ وأناسي". **الثاني:** اسم مزيد في آخره ألف الإلحاق الممدودة. كـ" علباء وعلابيٌّ وحرباء وحرابيٌّ"[2].

ملحوظة: جمعوا إنساناً وظرباناً على " أناسيٌّ وظرابيٌّ" شذوذاً. وما كان على وزن " فعالي " يجوز تخفيفه، فيجيء على " **فعال** "، وتشديد يائه أكثر في الاستعمال[3].

---

[1]- الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2 / 59.

[2]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2 / 59.

[3]- الغلاييني، المرجع نفسه، 2 / 59.

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

الدرس التاسع: الإعلال والإبدال

1. **الإعلال:** هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسْكانه، أو حذفه؛ فأنواعها ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف[1].
2. **الإبدال:** هو **جعل مُطْلَق حرف مكان آخر**. فخرج بالإطلاق الإعلال بالقلب، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له إبدال ولا عكْسَ، إذ يجتمعان في نحو " قال ورمى "، وينفرد الإبدال في نحو: " اصْطَبَر وادَّكر ". وخرج بالمكان العِوَض، فقد يكون في غير مكان المعوَّض منه كتاءَي "عِدَة واستقامة"، وهمزتي "ابن واسم"، وقال الأشموني: قد يُطلق الإبدال على ما يُعم القلب، إلاّ أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلاّ بين الأشياء المتماثلة، ومن ثَمَّ اختص بحروف العلة والهمزة، لأنّها تقاربها بكثرة التغيير [2]. وقيل: **الإبدال ومعناه: حذف حرف، ووضع آخر في مكانه**، بحيث يختفي الأول، ويحل في موضعه غيره، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة أم كانا صحيحين، أم مختلفين. فهو أعم من " القلب "؛ لأنّه يشمل "القلب" وغيره؛ ولهذا يستغنون بذكره عن القلب[3].

أنواع الإبدال حسب نوع الحروف

- **إبدال الصحيحين:** منه: قول بعض العرب في: "وكنة، وربع وتلعثم".. وقنة. وربج، وتلعذم. بقلب الكاف قافا. والعين جاء؛ والثاء ذالا. وأغلب هذا النوع من إبدال الحروف الصحيحة مقصور على السماع؛ لقلته. والأمر في معرفته موكول إلى المراجع اللغوية

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 182.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 182.

[3]– عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 757.

وحدها؛ إذ ليس له ضابط عام، ولا قاعدة مطردة. وقليل منه قياسي؛ كإبدال الدال والطاء من تاء الافتعال[1].

- **إبدال المختلفين:** قولهم: كساء، وخطايا. والأصل: كساو، وخطاءا، قلبت الواو همزة في المثال الأول. وقلبت الهمزة ياء في المثال الثاني؛ طبقا لقواعد عامة مضبوطة –في الأغلب– تختص بهذا النوع، ومن الممكن أن يعتمد عليها من يريد إجراءه، وكذلك من يريد الاهتداء إلى نوع الحرف الذي اختفى، وحل غيره محله، وهذا النوع من الإبدال قياسي مطرد، وموضع ضوابطه وقواعده هذا الباب أيضا[2].
- **إبدال نادر:** وهناك أنواع أخرى من الإبدال توصف بأنها نادرة، أو لهجات قليلة لبعض العرب، أو مهجورة ... أو غيرها هذا مما لا يعنينا هنا[3].

والذي يعنينا هو: "الإبدال الشائع"، أي: المطرد، الواجب إجراؤه بين حروف معينة، **وهو القياسي الذي يخضع للضوابط والقواعد العامة، ويسمونه اصطلاحا: "الإبدال الصرفي الشائع"**، أو: "الإبدال الضروري، أو: اللازم"، أي: الذي لا بد من إجرائه متى تحققت ضوابطه وشروطه. ويكتفون بتسميته: "الإبدال" لأنّه؛ المقصود وحده عند الإطلاق؛ بسبب قياسيته، واطراده؛ ووجوب إجرائه، فمتى ذكر اسمه من غير تقييد كان هو المراد، وكان في ذكره غني عن ذكر: "القلب"[4].

3. **حروف الإبدال:** « الحروف التي تبدل من غيرها **ثلاثة أقسام: ما يُبدل إبدالاً شائعًا للإدغام،** وهو جميع الحروف إلاّ الألف، **وما يبدل إبدالًا نادرًا،** وهو ستة أحرف: الحاء، والخاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد، والذال المعجمتانِ، كقولهم فى وُكْنة، وهي بيت القَطَا في الجبل: وُقْنة: وفى أغْنّ أخَنّ، وفى رُبَع رُبَح، وفى خَطَر غَطَر، وفى جَلْد

---

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 758.

[2]– عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 758.

[3]– عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 857.

[4]– عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 857.

جَضْد، وفى تلعثَم تلَعْذَم. **وما يُبدل إبدالاً شائعًا لغير إدغام،** وهو اثنان وعشرون حرفًا، يجمعها قولك " لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته "، **والضروريّ منها فى التصريف تسعة أحرف،** يجمعها قولك: " **هَدَأتُ مُوطِيا** "[1]، وما عداها فإبداله غير ضروريّ فيه، كقولهم في أصْلان بالضم، على ما ذهب إليه الكوفيون، جمع أصيل، أو هو تصغير أصيل، وهو الوقت بعد العصر: أصيَلال، وفى اضطجع إذا نام: الطَجع، وفى نحو عليّ علَما، في الوقف أو ما جرى مجراه: علِج بإبدال النون لامًا في الأول، والضاد لامًا في الثاني، والياء جيمًا في الثالث »[2]. ومن شواهد غير الضروري المقتصر في معرفته على المعاجم اللغوية، قال النابغة:

وقَفتُ فِيها أصيْلالًا أُسَائِلُهَا أعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[3]

وقال منظور بن حَبَّة الأسدي في ذئب:

لَمَّا رَأى أن لا دَعَهْ لا شِبَعْ ... مالَ إلىَ أرْطَاة حَقْفٍ فَالطَجَعْ[4]

وقال آخر: خالِي عُوَيْفٌ **وَأَبُوا عَلِجّ** ... المُطعمانِ اللَّحمَ **بِالعَشِجّ**[5]

يريد: " **أبا عليّ والعشيّ** "، وتسمّى هذه اللغة عَجْعَجَة قُضاعة. واشترط بعضهم فيها أن تكون الجيم مسبوقة بعين، كما في البيت، وبعضهم يُطلِق[6].

4. العِوض، أو التعويض، ومعناه: **حذف حرف، والاستغناء عنه بحرف آخر من غير تقيد في أحدهما بحرف معين،** ولا اشتراط أن يحل العوض في المكان الذي خلا بحذف

---

[1]– ينظر: المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، ت: 807 هـ)، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة)، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط: (1425 هـ / 2005)، ص: 377.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 182، 183. عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 758.

[3]– البيت من شواهد ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة: هل تكون إلاّ بمعنى الواو، 1/ 218.

[4]– البيت من شواهد، الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 2/ 324. واستشهد به كثير من النحويين.

[5]– البيت من شواهد الرضي الأستراباضي، شرح شافية ابن الحاجب، 2/ 287.

[6]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 184.

الأصيل؛ فقد يكون في موضعه؛ كزيادة الياء قبل الآخر في تصغير: "فرزدق" عوضا عن الدال، حيث يقال: فريزيق –جوازا– ومثل: "عدة"، وأصلها: وعد؛ حذفت الواو من الأول وجاءت تاء التأنيث في آخر الكلمة؛ عوضا عنها. ومثل: "اسم"، وأصلها: سمو، حذفت الواو من آخر الكلمة، وجاءت همزة الوصل عوضا منها في أولها... وهكذا[1].

والمعوّل عليه في معرفة العوض والمعوض عنه هو المراجع اللغوية المشتملة على الألفاظ التي وقع فيها التعويض السماعي الوارد عن العرب؛ إذ ليحس للتعويض قواعد مضبوطة تدل عليه. لكن مما يكشف عن التعويض في حروف الكلمة ويرشد إليه، الرجوع إلى جموع التكسير، أو المصادر، أو التصغير، أو نحو هذا ... مما يرد الأشياء إلى أصولها –وقد سبق النص على كل منها في بابه الخاص– كالاهتداء إلى أن همزة: "ماء" منقلبة عن "الهاء" من الرجوع إلى جمع تكسيرها؛ وهو: مياه، وأمواه؛ حيث ظهرت فيه "الهاء" فكان ظهورها دليلا على أنّها أصل للهمزة في: "ماء" ... وكثير من هذه الجموع والمصادر والمصغّرات مرجعه كتب اللغة. ونصوص ألفاظها؛ فمن العسير الاسترشاد في أمر التعويض بغير النصوص اللغوية[2].

خلاصة: أجملها عباس حسن مبينا العلاقة بين الإعلال والإبدال والعوض والقلب، قال: من كل ما سبق يتبين[3]:

1–أنّ العوض؛ لا يتقيد بحرف علة أو صحيح، ولا بمكان معين من الكلمة. والإبدال القياسي يتقيد بموضع المحذوف، والإعلال القياسي يتقيد بأحرف العلة. والقلب نوع من الإعلال.

---

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 758، 759.

[2]– عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 759.

[3]– عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 759.

2-أنّ للإبدال الصرفي الشائع "أي: القياسي" وللإعلال ضوابط وقواعد عامة، يمكن – في الأغلب– الاعتماد عليها في إجرائهما إجراءً مطردا واجبا، وفي معرفة نوع الحرف الذي تغيّر بسببهما. أمّا التعويض وبعض أنواع الإبدال غير الشائع "أي: غير القياسي" فالاعتماد في فهمهما مقصور على المراجع اللغوية؛ إذ ليس لهما ضوابط ولا قواعد عامة.

3-أنّ المراد من لفظ الإبدال عنده ذكره بغير تقييد هو ما يسمى: "الإبدال الصرفي الشائع، أو الضروري، أو اللازم".

5. الإعلال في الهمزة

1.5. تقلب الياء والواو همزة وجوباً في أربعة مواضع:

الأول: أن تتطرفا بعد ألف زائدة، كسماء وبناء، أصلهما سَماوٌ وبِنايٌ، بخلاف نحو قال، وباع، وإداوة[1] وهي المِطْهرة، وهداية، لعدم التطرف، ونحو دَلْو وظَبْي، لعدم تقدم الألف، ونحو آيةٍ ورايةٍ، لعدم زيادتها. وتشاركهما في ذلك الألف، فإنّها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أُبدلت همزة، كحمراءَ إذا أصلها حَمْرَى كسَكْرَى، زيدت ألف قبل الآخر للمد، كألف كتاب، فقلبت الأخيرة همزة[2].

الثانى: أن تقعا عينًا لاسم فاعلِ فِعل أعِلَّتا فيه، نحو قائل وبائع، أصلهما قاوِل وبايع، بخلاف نحو عَينَ فهو عاينَ، وعَوِرَ فهو عاوِر، لأنّ العين لما صحَّت في الفعل، خوف الالباس بعان وعار، وصحت في اسم الفاعل تبعًا للفعل[3]. ومن ذلك: صائم، نائم، قائم، دائم، وكلمة صائم مثلا تنطق في الاستعمال غالبا على أصلها فيقول الناس: صايم.

---

[1]– وهي ما يحمل بها الماءُ للطهارة والوضوء ومنه قول المغيرة بن شعبة في صحيح مسلم: " بَيْنما أنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلةٌ إذ نَزَل فقضى حاجتَهُ ثمّ جاء فَصَبَبْتُ عليه مِنْ إدَاوَةٍ كانَتْ مَعِي فَتَوَضّأ ومَسَحَ على خُفَّيه" ينظر: مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، " باب المسح على الخفين "، 1/ 229.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 186.

[3]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 186.

الثالث: أن تقعا بعد ألف مَفَاعل وشِبْهه وقد كانت مَدَّتين زائدتين في المفرد، كعجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، بخلاف نحو قَسْوَر، وهو الأسد، وقساوِر، لأن الواو ليست بمَدَّة، ومَعِيشة ومعايِش، لأن المدة في المفرد أصلية، وشذ في مُصيبة مصائب، وفى مَنارة منائر بالقلب، مع أصالة المدة في المفرد، وسهَّلهُ شَبَهُ الأصليّ بالزائدِ؛ وتشاركهما فى ذلك الحكم الألفُ، كَرِسَالة ورسائل، وقِلادَة وقلائد[1].

الرابع: أن تقعا ثانيتي لِينين بينهما ألف مفَاعِل، سواء كان اللِّينان ياءين، كنيائف جمع نيّف، وهو الزائد على العِقد، أو واوين، كأوائل جمع أوَّل، أو مختلفين، كسيائد جمع سيِّد، أصله سيود، وأما قول جَنْدَل بن المُثَنَّى الطُّهَوِي: " وَكَحَّلَ العينين **بالعَوَاوِرِ** "، من غير قلب، فلأنّ أصله " **بالعواوير كَطَواويس** "، ويجوز حذف ياء مفاعيل، ولذا صُحِّح[2].

وتختص الواو بقلبها همزة إذا تصدرت قبل واوٍ متحركة مطلقًا، أو ساكنة. متأصلَّة الواوية، نحو: " **أواصل وأواق**، جمعَيّ: **واصلة وواقية** "، ومنه قول مُهَلْهل:

ضرَبت صدرها إليَّ وقالت ... يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأوَاقِي[3]

ونحو" **الأولى مؤنث الأوّل** "، وكذا جمعها وهو **الأوَلُ**، بخلاف نحو: " هَوَوي ونَوَوي " في النسبة إلى " هَوىً وَنَوَىً "، لعدم التصدّر، و" **وُفِيَ وَوُعِدَ** " مجهولين، لعدم تأصل الثانية[4].

- إبدال الهمزة من الواو جوازًا:

ويكون في موضعين: **أحدهما:** إذا كانت مضمومة ضمًا لازمًا غير مشددة، كوُجوه وأجُوه، ووُقوت وأقُوت: في جمع وقت ووجه، وأدْوُر وأدْؤُر، وأنْوُر أنْؤُر: جمعيّ دار ونار، ووُقوت وقَنُول وصَنُول، مبالغة في قائل وصائل، فخرجت ضمة الإعراب، نحو هذا دلُو، وضمةُ التقاء السكانين، نحو: ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ ﴾ [سورة البقرة، الآية 237]،

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 186.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 186، 187.

[3]- البيت من شواهد: الجوهري، الصحاح، 6/ 2538.

[4]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 187.

وخرج بـ"غير مشددَّة" نحو التعوُّذ والتحوُّل. **ثانيهما:** إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، كإشاح وإفادة وإسادة، في وِشاح، ووِفادة، ووِسادة[1].

- إبدال الهمزة من الياء جوازًا:

وذلك إذا كانت **الياء بعد ألف، وقبل ياء مشدَّدة،** كغنائي ورائيّ: في النسبة لغاية وراية. **وجاءت الهمزة بدلاً من الهاء** في ماء، بدليل تصغيره على مُويَه، وجمعه على أمواه[2].

- قلب الهمزة ياءً أو واوًا، ولا يكون ذلك إلاّ في بابين:

1- باب الجمع الذي على زنة مَفاعِل، إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه، وكانت لامه همزة أو واوًا أو ياءً، فخرج باشتراط عروض الهمزة المَرائِي: في جمع مِرآة، فإنّ الهمزة موجودة في المفرد، وبالأخير سلامةُ اللام، في نحو صحائف وعجائز ورسائل، فلا تغير الهمزة فيما ذُكِر، والذي استوفى الشروط يجب فيه عملان: قلب كسرة الهمزة فتحة، ثم قلب الهمزة ياء فى ثلاثة مواضع، وواوًا فى موضع واحد. فالتي تقلب ياءً يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو واوًا منقلبة ياء، والتي تقلب واوًا يشترط فيها أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة فى اللفظ، سالمة من القلب ياء[3].

وهذه أمثلة عن تلك المواضع الأربعة لقلب الهمزة ياء، أو واوا:

- مثال ما لامه همزة: خطايا جمع خطيئة، أصلها خَطَاييء، بياء مكسورة، هي ياء المفرد، وهمزة بعدها هي لامه، ثم أبدلت الياء المكسورة همزة، على حد ما تقدم فى صحائف، فصار خطائيء بهمزتين، ثم الهمزة الثانية ياء، لأن الهمزة المتطرفة إثر همزة تقلب ياء مطلقًا، فبعد المكسورة أولى، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، كما في المذَاري والعذَاري، ثم قلبت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خَطاءا بألفين بينهما

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 188.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 189.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 190.

همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، وذلك مستكرَه، فأبدلت الهمزة ياء، فصار خطايا، بعد خمسة أعمال[1]. ونظيرها غير المهموز: صنيعة صنائع، كبيرة كبائر، جريمة جرائم، صحيفة صحائف.

– **مثال ما لامه ياء أصلية: قضايا جمع قضية**، أصلها قضايي بيائين، أبدلت الياء الأولى همزة، على ما تقدم في نحو صحائف، فصار قضائِيُ، قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء ألفا، فصار قضاءًا، ثم قلبت الهمزة المتوسطة ياء، لما تقدّم، فصار قضايا، بعد أربعة أعمال[2].

– **مثال ما لامه واوٌ قلبت ياء فى المفرد: مَطِيّة**، إذ أصلها مَطِيْوة من المَطا، وهو الظهر، أو من المَطْو وهو المدّ، اجتمعت الواو والياء وَسُبقت إحداهما بالسكون، فقلَبت الواو ياء وأدغمتا، كما فى سيِّد وميِّت، وجمعها مطايا، وأصلها: مَطايُو، فقلبت الواو لتطرُّفها إثر كسرة، فصار مَطاييُ، ثم الياء الأولى همزة كما تقدّم، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصار مَطَاءَيُ، ثم الياء ألفا، ثم الهمزة المتوسطة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال[3].

– **مثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في المفرد: هِرَاوَة**، وهي العصا، وجمعها هَرَاوَى، أصلها هَرَائِو. وذلك أنّ ألف المفرد قلبت في الجمع همزة، كما فى رسالة ورسائل فصار هَرائُو، ثم أبدلت الواو ياء، لتطرُّفها إثر كسرة، فصار هَرَائي، ثم فتحت كسرة الهمزة، فصار هَرَاءَيُ، ثم قلبت الياء ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هراءَا، بهمزة بين ألفين، ثم قلبت الهمزة واوًا، ليتشاكل الجمع مع المفرد، فصار هَرَاوى بعد خمسة أعمال.

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 190.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 190.

[3]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 191.

وشذّ من هذا الباب قوله: " حَتى أزيُروا المَنَائِيا "، والقياس المنايا، واللهم اغفِرْ لي خَطَائِئِي والقياس خطاياي، وهَدَاوَى جمع هَدية، والقياس هدايا[1].

2- باب الهمزتين الملتقيين في كلمة واحدة، والتي تُعَل هي الثانية، لأنّ الثقل لا يحصل إلاّ بها، فلا تخلو الهمزتان إمّا أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين. فإن كانت **الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى،** نحو آمنت أومِنُ إيمانًا، والأصل أأمَنْت أؤْمِن إئمَانا، وشذَّ قراءة بعضهم: إئلافِهِم، بتحقيق الهمزة الثانية. فإن كانت **الأولى ساكنة والثانية متحركة،** ولا تكونان إلاّ في موضع العين أو اللام، **فإن كانتا في موضع العين، أدْغمت الأولى في الثانية،** نحو سال مبالغة السؤآل، ولأآل ورألَّس، في النسب لبائع اللُّؤْلؤ والرُّءوس. **وإن كانتا في موضع اللام، أبْدِلت الثانية ياء مطلقًا،** فتقول في مثال قِمَطْر مِن قرأ قرَأى، في مثال: سَفَرجَل منه: قَرَأيَا؛ **وإن كانتا متحركتين،** فإن كانتا في الطّرَف، كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقًا. وإن لم تكن طَرَفًا وكانت مضمومة، أبدلت واوًا مطلقا، وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واوًا، وإن انكسر أبدلت ياء. ويجوز فى نحو رَأس ولُؤْم وبِئْر، إبقاؤها وقبلها من جنس حركة ما قبلها، وفى نحو وضوء وجيء، يجوز إبقاؤها وقبلها من جنس ما قبلها مع الإدغام[2].

- القلب (الإعلال في حروف العلة)

1. قلب الألف والواو ياء: تقلب الألف ياء في مسألتين: **الأولى: أن ينكسِر ما قبلها،** كما فى تكسير وتصغير نحو مصباح ومفتاح، تقول فيهما مصابيح ومفاتيح، ومُصَيْبيح ومُفَيتيح. **الثانية: أن تقع تالية لياء التصغير،** كقولك في غلام غُلَيِّم[3].

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 191، 192.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 192، 193.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 194.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي
للكلية

وتقلب الواو ياء في **عشرة مواضع**[1]:

1. **أن تقع بعد كسرةٍ في الطرف**، كَرَضِيَ وقَوِيَ وعُفِيَ مبنيًا للمجهول، والغازِي والداعِي؛ أو قبل تاء التأنيث كشجِيَة وأكْسِيَة وغازِية وعُرَيْقِية: تصغير عُرْقُوة؛ وشذَّ سَوَاسِوة: جمع سواء. أو قبل الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثل: قَطِران، بفتح فكسر، من الغزو: غَزِيان[2].
2. **أن تقع عينًا لمصدر فعلٍ أعِلَّت فيه، وقبلها كسر، وبعدها ألف**، كصِيام وقِيام انقِياد واعتِياد، فخرج نحو سِوار وسِواك، بكسر أولهما، لانتفاء المصدرية، ولِواذ وجِوار، لعدم إعلال عين الفعل في لاوَذ وجاوَرَ، وحال حِوَلًا وعاد المريضَ عِوَدًا، لعدم الألف فيها، وراحَ روحًا لعدم الكسر. وقلَّ الإعلال فيما عَدِم الألف، كقراءة بعضهم: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ ﴾ [سورة المائدة، الآية 97]؛ وشذَّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نَارَت الظِّبية تَنُور نِوَارًا، بكسر النون، أي نفرت، وشار الدابةَ شِوارًا بالكسر: راضها، ولا ثالث لهما[3].
3. **أن تكون عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة**، وهي في مفرده إما معتلَّة، كدار ودِيار، وحِيلة وحِيل، ودِيمة ودِيَم، وقِيمة وقِيَم، وشذَّ حِوَج بالواو في حاجة؛ وإما شبيهة بالمعتلَّة، وهي الساكنة بشرط أن يليها في الجمع ألف، كسوط وسِياط، وحَوْض وحِياض، وروض ورِياض. فإن عُدِمت الألف صحت الواو، نحو كُوز وكِوَزة، وشذَّ بِيَرة جمع ثَوْر. وكذا إن تحركت في مفرده، كطَوِيل وطِوال، وشذَّ الإعلال في قول أنَيْفِ بن زَيَّان النَّبْهَانيّ الطَّائي:

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: [194 – 197].

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 194.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 194.

تَبَيَّنَ لِي أنَّ القَمَاءَةَ ذلَّةٌ وأنَّ أعِزَّاءَ الرِّجالِ طِيَالُها[1]

وتسْلم الواو أيضا إن أعِلَّت لامُ المفرد، كجمع رَيَّان وجَوّ، فيقال فيهما رِوَاء، وجِوَاء، بكسر الفاء وتصحيح العين، لئلا يتوالى في الجمع إعلالان: قَلْبُ العين ياء، وقلبُ اللام همزة[2].

1. **أن تقع طَرَفًا، رابعة فصاعدًا بعد فتح**، نحو أعْطَيْت وزَكَّيْتُ، ومُعْطَيان ومُزَكَّيان، بصيغة اسم المَفعول، حملوا الماضي المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل[3].
2. **أن تقع متوسطة إثر كَسْرة، وهي ساكنة مفردة**، كمِيزان، ومِيقات، فخَرج نحو صِوان، وهو وِعاء الشيء، وسِوار، لتحرك الواو فيهما، ونحو اجْلِوَّذا، وهو إسراع الإبل فى السير، واعْلِوَّاط وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب؛ لأن الواو فيهما مكررة لا مفردة[4].
3. **أن تكون الواو لامًا لِفُعْلَى بضم فسكون وصفا**، نحو الدُّنيا والعُلْيا. وقول الحجازيين القُصْوَى شاذ قياسًا، فصيحٌ استعمالاً، نُبِّه به على أن الأصل الواو، كما اسْتَحْوَذَ والقَوَد، إذ القياس الإعلال، ولكنه نُبِّه به على الأصل، وبنو تميم يقولون: القُصْيَا على القياس. فإن كانت فُعْلَى اسمًا لم تُغَيَّر كحُزْوَى: لموضع[5].
4. **أن تجتمع هي والياء في كلمة، والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونًا**، نحو سيد وميت، وظبيّ وَلَىٌّ مصدَرَي طويت ولويت، فخرج نحو يدعو ياسر، ويرمى واقد، لكون كل منهما في كلمة، ونحو طويل وغيور، لتحرك السابق، ونحو ديوان، إذ أصله دِوَّان بشد الواو وبُويع، إذ أصل الواو ألف فاعَلَ، ونحو قَوْيَ بفتح فسكون مخفف قَوِيَ بالكسر للتخفيف.

---

[1]– البيت من شواهد: ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، ت: 711هـ)، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط: 03 (1414 هـ)، 11/ 410.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 195.

[3]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 195.

[4]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 196.

[5]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 196.

وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط، كَضَيْوَنِ للسِّنَّور الذكر ويوم أيْوَمُ: حصلت فيه شدَّة، وعَوَى الكلب عَوْية، ورجاء بن حَيْوَة[1].

5. **أن تكون الواو لام مَفْعُول الذي ماضيه على فَعِل بكسر العين**، نحو مَرْضي ومَقْوِيّ عليه، فإن كانت عينُ الفعل مفتوحة صحت الواو، كمدعوّ ومغزوّ. وشذَّ الإعلال فى قول عبدِ يغوثَ الحارثيّ من الجاهليين:

وقد عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكَةُ أنَّني ... أنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وعادِيا[2]

6. **أن تكون لام فُعُول بضم الفاء جمعا**، كعِصي ودِلِيّ وقفيّ؛ ويقل فيه التصحيح نحو أبُوٌّ وأخُوٌّ جمعى أب وأخ، ونُجُو جمع نَجو، وهو السحاب الذي هَرَاق ماءه. وأما المفرد فالأكثر فيه التصحيح، كعُلُوّ وعُتُوّ، ويقلّ فيه الإعلال، نحو عَتَا الشيخ عِتِيًّا: إذا كَبر وقسا قلبه قِسِيًّا[3].

7. **أن تكون عينًا لفُعَّل بضم الفاء وتشديد العين، جمعًا صحيح اللام، غير مفصولة منها**، كصُيَّم ونُيَّم، والأكثر تصحيحه، كصُوَّم ونُوَّم1. ويجب تصحيحه إن أعلت اللام؛ لئلا يتوالى إعلالان، كشُوّى، جمعى شاوٍ وغاوٍ، أو فصلت من العين، نحو صُوَّام ونُوَّام، وشذ قول ذى الرُّمَّة:

ألا طَرَقَتْنَا أمَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ ... فَمَا أرَّقَ النُّيَّامَ إلا سَلَامُها[4]

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 196.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 129. البيت من شواهد: ابن منظور، لسان العرب، 6/ 115

[3]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 196.

[4]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 196، البيت من شواهد: ابن منظور، لسان العرب، 12/ 596.

2. قلب الألف والياء واوًا

1. **وتقلب الألف واوًا إذا انضم ما قبلها**، كبُويع، وضُورِب، وضُوَيْرِب.

2. **وتقلب الياء واوًا:**

– **إن كانت الياء ساكنة مفردة مضمومًا ما قبلها في غير جمع**، كموقنٍ ومُوسِر. ويُوقِنُ ويُوسِرُ فخرج بـ" ساكنة " نحو هُيَام، وبمفردة نحو حُيّض جمع حائض، وبـ "مضمومًا ما قبلها " ما إذا كان مفتوحًا أو مكسورًا أو ساكنًا، وبـ" في غير جمع" ما الحالة إذا كانت فيه كبيض وهِيم، جمعي أبيض وبيضاء، وأهيم وهيماء، ويجب في هذه الحالة قلب الضمَّة كسرة[1].

– **تقلب الياء واوًا إذا انضم ما قبلها، وكانت لام فَعُلَ بفتح فضم**، كنَهُوَ الرجل وقَضُوَ، أو كان ما هى فيه مختومًا بتاء بنيت الكلمة عليها، كأن تَصُوغ من الرمْي مثل مقْدُرة، فإنك تقول مَرْمُوَة. أو كانت هي لام اسم ختم بألف ونون مزيدتين، كأن تصوغ من الرمْي أيضًا مثل سَبُعَان، بفتح فضم: اسم موضع، فإنّك تقول رَمُوان[2].

– **تقلب واوًا إن كانت لامًا لـ" فَعْلَى "، بفتح الفاء اسمًا لا صفة**، كـ" تَقْوَى وشَرْوَى، وهوَ المِثل، فَتْوَى. وشذّ التصحيح في سَعْيا: لمكان، وَرَيَّا: للرائحة. **وكذا إن كانت الياء عينًا لـ" فُعْلَى"**، بضم الفاء اسمًا كطُوبى، أو صفة جارية مجرى الأسماء وكانت مؤنث أفعل، كطُوبى وكُوسَى وخُوْرَى، مؤنثات أطْيَبَ وَأكْيَسَ وأخيَرَ، فإن كانت " **فُعْلَى** " صفة محضة، وجب تصحيح الياء، وقلب الضمة كسرة، ولم يسمع منه إلّا ﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾ [سورة النجم، الآية 22]، أي جائزة، ومِشْيَة حِيْكَى، أي يتحرَّك فيها المَنْكِبان. وقال بعضهم: إن كانت فُعْلَى وصفا: فإن سلمت الضمة قلبت الياء واوًا، وإن قلبت كسرة بقيتا لياء، فتقول الطُّوبَى

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 198.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 198.

والطَّيَبى، والضُّوقَى [والضِّيقى]، والكوسَى والكِيسَى[1]. وفي قراءة: "ضِئزى" لابن كثير المكيّ.

– **قلب الواو والياء ألفًا:** تقلب الواو والياء ألفا بعشرة شروط[2]:

الأول: أن يتحركا. **الثاني:** أن تكون الحركة أصلية. **الثالث:** أن يكون ما قبلها مفتوحًا. **الرابع:** أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيهما. **الخامس:** أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألاّ يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فخرج بالأول القول والبيع لسكونهما، وبالثاني جَيَل وتَوَم بفتح أولهما وثانيهما مخففي جَيْأل وتَوءَم بفتح فسكون ففتح فيهما، الأول اسم للضَّبُع، والثاني للولد يولد معه آخر. وبالثالث العِوَض والحِيَل والسُّوَر، بالكسر في الأوَّلَيْن والضم في الثالث، وبالرابع ضربَ واقَد، وكتبَ يَاسر، وبالخامس بَيَان وطوَيل وخوَرْنَق: اسم قصر بالعراق، لسكون ما بعدهما، ورَمَيَا وغَزَوا وفَتَيان وعَصَوان، لوجود الألف، وعَلَوِيّ وفَتَويّ، لوجود ياء النسب، المشدَّد[3].

السادس: ألاّ تكونا عينًا لِفَعِلَ بكسر العين، الذي الوصف منه على أفعل، كهَيفَ فهو أهْيَف، وعَوِر فهو أَعْور. وأما إذا كان الوصف منه على غير أفعل، فإنه يُعَلّ، كخاف وهاب.

السابع: ألاّ تكونا عينًا لمصدر هذا الفعل، كالهَيف وهو ضُمور البطن، والعَوَر، وهو فقد إحدى العينين.

الثامن: ألاّ تكون الواو عينًا لـ"افتعل" الدال على التشارك في الفعل، كاجْتَوَرُوا واشْتَوَروا، بمعنى تجاوروا وتشاوروا، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله، كأخْتَان بمعنى خان، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلۡ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخۡتَانُونَ أَنفُسَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 198.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 199، 200.

[3]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 199.

أَثِيمًا ﴾ [سورة النساء، الآية 107] ، واختار بمعنى خار. وأما الياء فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك، ولذلك أعِلَّت في استافوا: بمعنى تسايفوا، أي تضاربوا بالسيوف، لقربها من الألف في المخرج[1].

التاسع: ألاّ تكون إحداهما متلوَّة بحرف يستحق هذا الإعلال. فإن كانت كذلك صَحَّت الأولى، وأعلّت الثانية، نحو الحَيَا والهوَى، وربما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى، كآية أصلها أيَيَة كقَصبَة، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا فصار آية. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وإنْ لحِرْفَيِنِ ذا الإعْلَالُ اسْتُحِقّ ... صُحِّحَ أوَّلٌ وعَكْسٌ قد يَحِقّ[2]

العاشر: ألاّ تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء، كالألف والنون، وألف التأنيث، نحو الجَوَلان والهَيَمَان3 مَصْدَري جَالَ وهَامَ، والصَّورَى اسم محل، والحَيَدَى: وصف للحمار الحائد عن ظله.

وشذّ الإعلال في " مَاهَان ودَارَان "، والأصل: مَوَهان ودَوَران، بفتحات فيهما[3].

- تاء الافتعال " افتعل ":

إذا كانت فاء الافتعال واوًا أو ياء أصلية، أبْدلت تاء، وأدْغمت في تاء الافتعال، وكذا ما تَصَرَّف منه، نحو: " **اتَّعَد واتَّصَل واتَّسَر** "، من الوعد والوصل واليُسر، **وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة،** فلا يجوز إبدالها تاء، وإدغامها في تاء الافتعال، في نحو ايتَزَر من

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 200.

[2]- ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ت: 672 هـ)، الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، تحقيق: د. عبد المحسن بن محمد القاسم، (محققة على نسخة مقروءة على تلميذ الناظم وعليها خطه وإجازته، ونسخة بخط ابن هشام ونسخ مقروءة على أبي حيان وابن السراج وابن عقيل والفيروزآبادي، ونسخ أخرى)، ط: 04 (1442 هـ/ 2021 م)، ص: 399.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 200.

إزار؛ لأنّ الياء ليست أصلية، ونحو أوتمن من الأمن؛ لأنّ الواو ليست أصلية. وشذ في افتعل من الأكل اتَّكَل. **وإذا كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق،** وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف، فتقول في افتعل من الصبر: **اصطبر،** ولا يجوز في الفصيح الإدغام. ومن الضرب: **اضطرب،** بلاإدغام أيضًا، وجاء قليلًا اصَّلح واضَّرب، بلا إدغام أيضا، وجاء قليلا اصَّلح واضَّرب بقلب الثاني إلى الأوَّل، ثم الإدغام، وتقول من الطُّهر بالطاء المهملة اطَّهَّر وفى هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثلين، وسكون أوَّلهما، ومن الظلم بالمعجمة اظطَلم، بمعجمة فمُهْمَلة. ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه: إظهار كل منهما على الأصل، وإبدال الظاء المعجمة طاء مهملة مع الإدغام، فتقول: اطَّلم بالمهملة. وإبدال الطاء المهملة ظاء والإدغام أيضًا، فتقول اظَّلم بالمعجمة. وقد رُوي قول زُهَير يمدح هَرِمَ بن سِنان: هُوَ الجَوَاد الَّذِى يُعْطِيك نَائِلَهُ ... عفْوًا، ويُظْلَمُ أحْيَانًا فَيَظَّلِمُ[1]

فَيَظَّلِمُ بتشديد المهملة، ويَظَّلِمُ بتشديد المعجمة، ويَظْطَلِم بالإظهار[2].

وإذا كانت فاؤه دالاً، أو ذالاً، أو زايًا، أُبدِلت تاؤه دالاً مُهملة، فتقول في افْتَعَل من دان: ادّان بالإبدال والإدغام، لوجود المثلين وسكون أوَّلهما، ومن زَجَر ازْدَجَر، بلا إدغام، ومن ذكر اذْدَكَر. ولك في هذا المثال ثلاثة الأوجه المتقدمة في اظطلم، فتقول: اذْدَكَر وادّكر واذَّكر. وقريء شاذاً ﴿ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [سورة القمر، الآية 15] بالذال المعجمة والإدغام. وسمع إبدال تاء الافتعال صادًا مع الإدغام، وعليه قراءة ﴿ وَهُمۡ يَخِصِّمُونَ ﴾ [سورة يس، الآة: 49]،أي: يَخْتصِمُون[3].

---

[1]– البين من شواهد ابن منظور، لسان العرب، 12/ 377.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 201.

[3]– الحملاوي، شذا العرف، 202.

- إبدال الميم من الواو والنون

تُبْدل الميم من الواو وجوبًا في " فم"، إذا لم يضف إلى ظاهر أو مضمر؛ ودليل ذلك تكسيره على أفواه، والتكسير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وربما بَقِيَ الإبدال مع الإضافة، كقوله صلى الله عليه وسلم: " لَخُلُوفُ فم الصائمِ أطيبُ عندَ اللهِ من ريحِ المسك"[1]. **ومن النون، بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها**، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ﴾ [سورة الشمس، الآية 12] وقوله: ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾ [سورة يس، الآية 52][2].

وأبدلت الميم من النون شذوذًا في قول رُؤْبة:

يا هَالَ ذاتَ المنْطِقِ التَّمْتَامِ ... وكفّكَ المخضَّبِ البَنَام

أصله البنان. وجاء العكس كقولهم: أسْودَ قَاتِنٌ: أي قاتم، بإبدال الميم نونًا[3].

- الإعلال بالنقل

تُنْقَلُ حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع إبقاء المعتل إن جانس الحركة، كـ "يَقُولُ ويَبيع، أصلها يَقوُل كيَنْصُر، ويَبْيِع كيضْرِب "، وإلا قُلِب حرفاً يجانسها كـ "يَخاف ويُخيف، أصلهما يَخْوَفُ كيعْلم، ويُخْوِف كيُكْرم ". ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلاً، كـ "بايع، وعَوَّق، وبَيَّن، بالتشديد فيهما "، كما يمتنع أيضًا إن كان فعلَ تعجب، نحو ما أبينَهَ وأقوَمه، أو كان مضعَّفًا، نحو أبْيَضّ وأسْوَدّ، أو معتل اللام نحو أحْوَى وأهوى[4].

وينحصر الإعلال بالنقل فى أربعة، مواضع[5]:

الأول: الفعل المعتل عينًا كما مُثِّل.

---

[1]- مسلم، صحيح مسلم، باب فضل الصيام، 2/ 807.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 203

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 204.

[4]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 205.

[5]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 205، 206، 207.

الثاني: الاسم المشبه للفعل المضارع وزنًا فقط، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل، كالميم في مَفْعَل، أو زيادة لا يمتاز بها، فالأول كمَقام ومَعاش، أصلهما: مَقْوَم ومَعْيَش على زنة مَذْهب، فقتلوا وقلبوا. وأما مَدْيَنَ ومَرْيَم فشاذَّان، والقياس: مَدَان ومَرَام، وعند المبرد لا شذوذ؛ لأنه يُشْترط فى مَفْعَل أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال. والثاني كأن تَبني من البيع أو القول اسمًا على زنة تِحْلِيء، بكسرتين بينهما ساكن، وآخره همزة: اسم للقشرة الذي على الأديم، مما يلي منبِت الشعر، فإنك تقول تِبِيع وتَقِيل، بكسرتين متواليتين، بعدهما ياء فيهما، فإن أشبهه في الوزن والزيادة نحو أبيض وأسود، خالفه فيهما نحو مِخْيط، ووجَبَ التصحيح.

الثالث: المصدر الموازن لـ" الإفعال والاستفعال "، نحو إقوام واستقوام. ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب، لالتقاء الساكنين، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ خِلاف، والصحيح أنّها الثانية؛ لقربها من الآخِر، ويؤتى بالتاء عوضًا عنها، فيقال: إقامة واستقامة، وقد تُحْذَف كأجاب إجابًا، وخصوصًا عند الإضافة، نحو: ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [سورة النور، الآية 37] ، ويقتصر فيه على ما سُمِع. وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو أعوَل إعوالا، واستحوذ استِحْواذًا، وهو إذن سماعيّ أيضًا.

الرابع: صيغة مفْعُول كمقُول ومَبِيع، بحذف أحد المدَّين فيهما، مع قلب الضمة كسرة في الثاني؛ لئلا تنقلب الياء واوًا، فيلتبس الواوي باليائي، وبنو تميم تصحيح اليائيّ، فيقولون: مَبْيوع ومَدْيون ومَخْيُوط، وعليه قول العبَّاس بن مِرْادس السُّلَميّ:

قد كان قَوْمُك يَحْسِبُونَكَ سَيِّدَا ... وإِخَالُ أَنَّكَ لسَيِّد مَغْيُونُ

وعلى ذلك لغة عامة المصريين، فى قولهم: فلان مَدْيُون لفلان

وربما صحَّح بعض العرب شيئًا من ذوات الواو، فقد سُمِر، ثوب مَصْوُون، وفرس مَقْوُد، وقول مَقْوُول، ومِسْك مَدْوُوف، أي مبلول.

- الإعلال بالحذف

الحذف قسمان: قياسيّ، وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستثقال والتقاء ساكنين؛ وغيرُ قياسي، وهو مما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطًا. فالقياسيّ يدخل في ثلاث مسائل: الأول: تتعلق بالحرف الزائد في الفعل. والثانية: تتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره. والثالثة: تتعلق بعين الفعل الثلاثي، الذي عينه ولامه من جنس واحد، عند إسناده لضمير الرفع المتحرك.

- **المسألة الأولى: إذا كان الماضي على وزن أَفْعَلَ** فإنّه يجب حذف الهمزة من مضارعه ووصْفَيْه، ما لم تُبدل، كرهة اجتماع الهمزتين فى المبدوء بهمزة المتكلم، وحُمِل غيره عليه، نحو أكَرَم ويُكْرِم ونكْرِم وتُكْرِم ومُكْرِم ومُكْرَم؛ وشذّ قولُه: " فإنّهُ أهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا "، فلو أبدِلت همزة أفْعَلَ هاءً، كهَرَاقَ في أراق، أو عينًا كعَنْهَلَ الإبَل: لغة في أنْهَلَهَا، أي سقاها نَهَلًا، لم تحذف، وتفتح الهاء والعين في جميعِ تصاريفهما[1]. **وأمّا المسألةُ الثانية: فقد تقدمت في حكم المثال.**

- **المسألة الثالثة:** متى كان الفعل الماضي ثلاثيًا مكسور العين، وكانت هي ولامه من جنس واحد، جاز لك فيه عند إسناده للضمير المتحرّك ثلاثةُ أوجه الإتمام، وحذف العين منقولة حركتها للفاء، وغير منقولة كظَلِلْت بالإتمام، وظِلْتُ بحذف اللام الأولى، ونقل حركتها لما قبلها، وظَلْت، محذوف اللام بدون نقل، فإن زاد على ثلاثة تعين الإتمام، نحو أقررت، وشذّ أحَسْتُ في أحْسَسْتُ، كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثيًا مفتوح العين، نحو حلَلْتُ، وشذَّ هَمْتُ في هَمَمْتُ. وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعًا أو أمرًا اتصل بنون نسوة، فيجوز فيه الوجهان الأوّلان فقط، نحو يَقْرِرْنَ ويقِرْنَ، واقْرِرْنَ وقِرْنَ؛ لأنّه لما اجتمع مثلان وأوّلهما مكسور، حسُن الحذف كالماضي، قال تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [سورة الأحزاب، الآية 33] ، فإن كان أولُ المثلين مفتوحًا كما في لغة قرِرت أقَرُّ بالكسر في

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 208، 209.

الماضي، والفتح في المضارع، قلّ النقل، كقراءة نافع وعاصم " وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ" وأما القسم الثاني من القياسيّ، وهو الحذف لالتقاء الساكنين. وأمّا غير القياسي فحذف الياء من نحو يدٍ ودمٍ، أصلهما يَدَي ودَمَي، والواو من نحو اسم وابن وَشَفة، أصلها: سِمْوٌ وَبَنَو وشَفو، والهاء من نحو الست، أصله سَتَةٌ، والتاء من نحو اسْطَاع، أصله استطاع في أحد وجهين.

الدرس العاشر: الإدغام

الإدّغام:

بسكون الدال وشدّها، والأولى عبارة الكُوفيين، والثانية عبارة البصريين، وبها عبَّر سيبويه. **وهو لغة: الإدخال**[1]. وفي لسان العرب: والإِدْغامُ: إدخال حرف في حرف. يقال: أَدْغَمْت الحَرفَ وادَّغَمْته، على افْتَعَلتُه. والإِدغامُ: إِدخال اللِّجَامِ فِي أَفواه الدَّوابِّ. وأَدْغَمَ الفرسَ اللجامَ: أدخله في فيه، وأَدْغَمَ اللِّجامَ في فمه كذلك[2].

واصطلاحًا: الإتيان بحرفين ساكن فمتحّرك، من مَخْرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطُّ بهما دفعة واحدة، وهو باب واسع لدخوله في جميع الحروف، ما عدا الألف اللينة، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين، في كلمة وفي كلمتين[3]. وقيل: أن تصل حرفًا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركةٍ، أو وقف، فينبو اللِّسان عنهما نبوةً واحدة[4].

وينقسم إلى: إدغام حرف في مثله من غير قلب؛ وإدغام حرف في مقاربة بعد القلب[5]. أي: **إدغام المتماثلين؛ وإدغام المتقاربين**، وفي جميعها يأخذ ثلاثة أحكام: **ممتنع، وواجب، وجائز.**

1- إدغام المتماثلين

- **الممتنع:** ما إذا تحرك أولُ المثلين وسكن الثاني، نحو ظَلِلْت، أو عُكِس وكان الأول هاء سكت، نحو: ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي **مَالِيَهۡۜ هَلَكَ** عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾ [سورة الحاقة، الآية 27، 28] ؛ لأنّ

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 210.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، 12/ 202.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 210.

[4]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 286.

[5]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 286.

الوقف مَنْوي، وقد أدغمها ورْش على ضعف، أو كان مَدّة في الآخر، كـ" يدعو واقد، ويُعْطَى ياسر "، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كـ" لم يقْرَأ أحد ". والحقُّ أن الإدغام هنا رديء، أو تحركًا وفات بالإدغام غرض الإلحاق، كـ" قَرْدَد وجَلْبَبَ "، أو خفيف اللبس بزنة أخرى، نحو: دُرَر[1].

– **الواجب:** ويجب إذا سَكَن أولُ المثلين وتحرَك الثاني، ولم يكن الأول مدًّا ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم، نحو جدّ وحظّ وَسآل ورَآس، بزنة فَعّال، وكذا إذا تحركا معًا بأحد عشر شرطًا. **أحدها: أن يكونا كلمة كمدّ ومَلّ وحَبّ،** أصلها مَدَد بالفتح، ومَلِلَ بالكسر، وحَبُب بالضم، وأمّا إذا كانا في كلمتين، فيكون الإدغام جائزاً، نحو جعلَ لَكم. **ثانيها: ألا يَتَصَدَّر أحدهما كدَدَن** وهو اللهو. **ثالثها: ألا يتَّصل بمدغم** كـ"جُسَّسٍ جمع جاسّ ". **رابعها: ألاّ يكونا في وزن مُلحق بغيره** كـ"قَرْدَد : لجبل "، فإنّه ملحق بجعفر، وجَلْبَبَ فإنّه ملحق بدحرجَ، واقعنسَسَ فإنّه ملحق باحرنجم. **خامسها وسادسها وسابعها وثامنها: ألاّ يكونا في اسم على وزن فَعَلٍ بفتحتين** كـ"طَلَل: وهو ما بقى من آثار الديار "، **أو فُعُل** بضمتين كذُلُل جمع ذَلول: ضد الصعْب، **أو فِعَل** بكسر ففتح كـ"لِمَم جمع لِمَّة: وهى الشعر المجاوز شحمة الأذن "، **أو فُعَل** بضم ففتح كـ"دُرَر جمع دُرة: وهى اللؤلؤة ". فإن تصدر أو اتصل بمدغم، أو كان الوزن ملحقًا، أو كان في اسم على زنة فَعَل، أو فُعُل، أو فِعَل، أو فُعَل، امتنع الإدغام. **التاسع: ألا تكون إحداهما عارِضة،** كـ" اخْصُصَ أبي واكْففِ الشر". **العاشر: ألاّ يكونا ياءين لَازَما تحريك ثانيهما،** كـ"حييَ وعَيي". **الحادي عشر: ألاّ يكونا تاءين في افتعل** كـ"استتر، واقتتل"[2]. وهذه الثلاثة الأخيرة يجوز فيها الإدغام وفكه.

– **الجائز:** ومعناه جواز الإدغام وجواز فك الإدغام وله ثلاث حالات:

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 210.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 210، 211.

إحداها: أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع، نحو تَتَجَلّى وتتعلم. وإذا أدغمتَ جئت بهمزة وصل في الأول، للتمكن من النطق، خلافًا لابن هشام في توضيحه، حيثُ رَدّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع، ولكنها حُجَّة في اللغة العربية، تقول في إدغام نحو استْتَر واقتتل وسَتّر وقَتَّل يُسَتِّر سِتّارًا، بنقل حركة التاء الأولى للفاء، وإسقاط همزة الوصل، وهو خماسيّ، بخلاف نحو سَتّر بالتضعيف كفعَّل، فمَصدره التفعيل، وتقول في نحو تَتَجَلّى، وتَتَعَلم: أتّجلَّى، وأتَّعَلّمُ. وإذا أردت التخفيف في الابتداء، حذفتَ إحدى التاءين وهي الثانية، قال تعالى: ﴿ ... نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [سورة الليل، الآية 14] و ﴿ وَلَقَدۡ كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ ٱلۡمَوۡتَ ﴾ [سورة آل عمران، الآية 143]. وقد تُحذف النون الثانية من المضارع أيضًا، وعليه قراءة عاصم: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُۡجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [سورة الأنبياء، الآية 88]، أصله نُنَجِّي بفتح الثاني[1].

ثانيها وثالثها: الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبنىّ عليه، نحو: ﴿ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ [سورة المائدة، الآية 54]، يُقرَأ بالفك، وهو لغة الحجازين، والإدغام، وهو لغة التميميين، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَ ﴾ [سورة لقمان، الآية 19]، قول جَرير يهجو الراعيَ النُّميريَّ الشاعر:

فَغُضّ الطرْفَ إنكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... فَلا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلا كِلابَا[2]

وقد تقدّم ذلك في حكم المضعّف. والتزموا فك أفْعَل في التعجُّب، نحو: أحبْبْ بزيد، وأشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجه المُتقِينَ، وإدغامَ هلُمَّ لثقلها بالتركيب، ولذا التزموا في آخرها الفتحَ، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في نحو: ردَّ ورشُدَّ، من الضم للاتباع، والكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين فهما مُستثنيان من فعل الأمر، واستثناؤهما منه في الأول بحسب الصورة؛ لأنّه في

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 212.

[2]– البيت من شواهد: ابن منظور، لسان العرب، 7/ 197.

الحقيقة ماض، وفي الثاني على لغة تميم؛ لأنه عندهم فعلُ أمرٍ غيرُ متصرّف تلحقه الضمائر، بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم اسمُ فِعْلِ أمر لا يلحقه شيء، وبلغتهم جاء التنزيل: ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [سورة الأحزاب، الآية 18]، و﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ [سورة الأنعام، الآية 150][1].

ملاحظة

إذا ولِي المدغَمَ حرفُ مدّ، وجب تحريكه بما يناسبه، نحو رَدُّوا، وَرُدِّي، وَرُدَّا؛ وإذا وليه هاء غائبة وجب فتحه، لخفاء الهاء، فكأن الألفَ وَليَته، ويجب الضم إذا وليه هاء غائب، خلافًا لثلعب؛ وأمّا إذا وليه ساكن أو لم يله شيء فيثلث آخره في المضارع المجزوم والأمر، إذا كانا مضمومَي الفاء، نحو رُدَّ القوم. ولم يَغُضَّ الطرْفَ. فإذا كانا مفتوحي الفاء أو مكسوريها نحو عَضَّ وفِرَّ، ففيه وجهان فقط: الفتح والكسر، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكُوفيين. وإذا اتصل المدغَم بضمير رفع متحرّك وجب فك الإدغام، نحو: ﴿ نَّحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ﴾ [سورة الإنسان، الآية 28]. وقد يُفَكُّ شذوذاً في غير ذلك، نحو ألِل السِّقاء، أي: تغيَّرت رائِحته، وفى الضرورة، نحو قول أبى النجم العِجْليّ[2]:

" الحمَدُ لله العَليَّ الأجْلَلِ "، يريد الأَجَلَّ، فأظهر التضعيف ضرورةً.

2- إدغام المتقاربين

ينقسم التقارب إلى تقارب في المَخْرج، وتقارب في الصفة[3]. **ومن مَخارج الحرُوف: أقصى الحلق:** للألف، والهمزة، والهاء؛ **ووسَط الحلق:** للحاء، والعين المهملتين؛ **وأدناه:** للخاء والغين المعجمتين.، **وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك:** للقاف والكاف؛ ووسطه مع ما فوقه من الحَنَك: للجيم والشين.، وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: للضاد...

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 212، 113.

[2]- الجوهري، الصحاح، 4/ 1660.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 215.

إلخ، **وصفاتِها:** جَهْر، هَمْس، ورَخاوة، وشدة، وتوسُّط بينهما، وإطباق، وانفتاح، واستعلاء، واستقبال، وذَلاقة، وإصمات، وصَفِير، ولين.

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف: قَلْب الأول إلى الثاني، لا العكس، إلاّ إذا دعا الحال لذلك، نحو: ادَّكَرَ، وَاذَّكَرَ[1].

ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها **ثلاثة أحكام:** الوُجوب، والامتناع، والجواز، وملخصها[2]:

- **الوجوب:** في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهي: التاء، والثاء، والدال، إلى الظاء، واللام، والنون، وفى اللام الساكنة غيرَها مع الراء، نحو: ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ ﴾ [سورة النساء، الآية 158]. وفى النون الساكنة مع ستة: أربعة فيها بِغُنّة: وهي أحرف" ينمو"، واثنان بلا غُنّة، وهما " اللام والراء ". وتقلب "ميمًا" مع "الباء" كما تقدَّم، وتظهر مع حروف الحلق، وتختفي مع البَاقي، فلها خمس حالات.
- **الامتناع** في إدغام أحرف" ضَوِيَ مِشْفَر " فيما يقاربها، لأنّ استطالة الضاد، ولين الياء والواو، وغُنّة الميم، وتَفَشِّي الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو سيِّد وَمَهْدِيّ لا يَرِد، لأن الإعلال جعلهما مثلين.
- **الجواز** فيما عدا ذلك، نحو إدغام النون المتحركة في حرف من حروف: يرملون، ونحو التاء والثاء والدال والذال والطاء بعضها في بعض، أو في الزاي والسين والصاد، كأن تقول سكَت ثَّابِت أو دارم أو ذاكر أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر، أو تقول لبثَ تَّاجر أو دارم.. إلخ، أو تقول: حقد تاجر أو دارم.

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 219.

[2]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 220.



الدرس الحادي عشر: التصغير

1- مفهوم لتّصغير

التصغير لغة: التقليل. قال ابن منظور: « ... وصَغَّرَه وأَصْغَرَه: جعله صَغِيراً... والتَّصغِيرُ للاسم، والنّعت **يكون تحقيرًا ويكون شَفَقَةً ويكون تخصِيصًا...** »[1].

والتّصغير يجيء بمعان شتّى[2]:

- **ما يجيءُ على التّعظيم**، وهو معنى قوله: فأصابتها سُنَيَّة حمراء، وكذلك قول الأنصاري: أنا جُذيلها المحكّك وعُذيقها المرجّب، ومنه الحديث: " أتتكم الدُهيْماء "؛ يعني الفتنة المظلمة فصغرها تهويلا لها.
- **أن يصغر الشيء في ذاته**، كقولهم: دويرة وحجيرة.
- **ما يجيء للتحقير في غير المخاطب، وليس له نقص في ذاته**، كقولهم: هلك القوم إلاّ أهل بييت، وذهبت الدراهم إلاّ دريهما.
- **ما يجيء للذم كقولهم:** يا فُويسق.
- **ما يجيء للعطف والشفقة** نحو: يا بُني ويا أُخي؛ ومنه قول عمر: أخاف على هذا السبب. وهو صُديْقي أي أخص أصدقائي.
- **ما يجيء بمعنى التقريب** كقولهم: دوين الحائط، وقبيل الصبح.
- **ما يجيء للمدح**، من ذلك قول عمر لعبد الله: كنيف ملئ علما. وفي حديث عمرو بن دينار قال: قلت لعروة: كم لبث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بمكة؟ قال: عشرا، قلت: فابن عباس يقول بضع عشرة سنة، قال عروة: فصغّره أي استصغر سنه عن ضبط ذلك.

---

[1]- ابن منظور لسان العرب، 4/ 458.

[2]- ابن منظور لسان العرب، 4/ 458، 459.

واصطلاحا: تغيير مخصوص، أنّه من الملحَق بالمشتقات لأنّه وصف في المعنى[1].

– **فوائده:** تقليل ذات الشيء أو كميته، نحو كُلَيب ودُرَيْهمات، وتحقير شأنه نحو رُجَيل، وتقريب زمانه أو مكانه، نحو قُبيل العصر، وبُعَيد المغرب، وفُوَيق الفَرْسخ، وتُحَيْت البَرِيد، أو تقريب مَنزلته نحو صُدَيّقي أو تعظيمه نحو قول أوْس بنِ حَجَر:

فَوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأس لم تكُن ... لِتَبْلُغَهُ حتَّى تَكِلّ وتَعْمَلا

وزاد بعضهم التمليح نحو بُنَية وحُبيب، في بنت وحبيب، وكلها ترجع للتحقير والتقليل.

– **طريقة تصغير الاسم:** ويكون بضمّ أوله وزيادة ياء

وضُمَّ أول الاسم الْمُصَغَّر **لوجهين: أحدهما:** أنَّ الاسم المصغّر يتضمن المكبر، ويدلُّ عليه، فأشبه فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، فكما بُني أول فعل ما لم يُسم فاعله على الضَّمِّ، فكذلك أوّل الاسم المصغر. **والوجه الثاني:** أنَّ التصغير لَمَّا صيغ له بناء؛ جُمع له جميع الحركات، فبني الأوّل على الضم؛ لأنَّه أقوى الحركات، وبُني الثاني على الفتح تبيينًا للضَّمَّة، وبُني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف، دون ما كان على ثلاثة أحرف؛ لأنَّ ما كان على ثلاثة أحرف، يقع ما بعد الياء منه حرف الإعراب، فلا يجوز أن يُبنى على الكسر[2].

وكان **التصغير بزيادة حرفٍ،** ولم يكن بنقصان حرف، لأنَّ التصغير قام مُقام الصِّفة، ألا ترى أنك إذا قلت في رَجُل: رُجيل، وفي دِرْهَم: دُرَيْهِم، وفي دينار: دُنَينير، قام رُجيل مُقام: رجل صغير، وقام دُريهم مقام درهم صغير، وقام دنينير مُقام: دينار صغير؛ فلمَّا قام التصغير مقام الصفة؛ وهي لفظ زائد، جُعل بزيادة حرف، وجُعل ذلك الحرف دليلاً على التصغير؛ لأنّه قام مقام ما يوجب التصغير[3].

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 148.

[2]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 253.

[3]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 253.

وإنّما **كانت الزيادة ياءً** ساكنة ثالثة في الكلمة؛ لأنّهم لَمَّا زادوا الألف في التكسير؛ والتصغير والتكسير من وادٍ واحد؛ زادوا فيه الياء؛ لأنّها أقرب إلى الألف من الواو. وإنّما كانت ساكنة ثالثة؛ لأنَّ ألف التكسير لا تكون إلاّ كذلك[1].

وأمّا حمله على التكسير فلأنّه يغير اللفظ والمعنى، كما أنّ التكسير يغيّر اللفظ والمعنى، ألا ترى أنَّك إذا قلت في تصغير "رَجُل: رُجيل ... قد غيَّرت لفظه بِضَمِّ أوّله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وغيَّرت معناه؛ لأنَّك نقلته من الكبر إلى الصِّغر، كما أنَّك إذا قلت في تكسيره: "رجال" غيّرت لفظه بزيادة الألف، وفتح ما قبلها؛ وغيّرت معناه؛ لأنَّك نقلته من الإفراد إلى الجمع، ولهذا المعنى؛ قلنا: إنّهما من وادٍ واحد[2].

شروط الاسم المصغّر[3]:

– **أن يكون اسمًا**، فلا يصغّر الفعل ولا الحرف، لأنّ التصغير وصف في المعنى، والحرف والفعل لا يوصفان فلا يصغّران، وسمع تصغير فعل التعجب في صيغة " ما أفعله " نحو: ما أحيلاه، وهو تصغير شاذ[4].

– **ألاّ يكون متوغلا في شبه الحرف**؛ فلا تصغّر المضمرات ولا المُبهمات ولا " مَنْ وكَيْف" ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذّ. أي يكون الاسم معربا.

– **أن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها**؛ فلا يصغّر نحو كُمَيت وشُعَيب؛ لأنّه على صيغته، ولا نحو مُهَيْمِن ومُسَيْطِر؛ لأنّهما على صيغة تشبهه.

– **أن يكون قابلا للتصغير**، فلا تصغّر الأسماء المعظّمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كلّ وبعض، ولا أسماء الشهور والأسبوع على

---

[1]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 253، 254.

[2]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 254.

[3]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 149، 150.

[4]– النادري، نحو اللغة العربية، ص: 200.

رأي سيبويه. لأنّ التصغير ينافي التعظيم، ولا تصغّر الأسماء المنافية لمعنى التصغير كـ" كبير "[1].

- أبنية التصغير:

وأبنيته ثلاثة: **فُعَيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل**، وكفُلَيْس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير، وضع هذه الأمثلة الخليل. وقال: عليها بُنِيت معاملة الناس. والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفيّ، ألا ترى أن نحو أحَيْمِر ومُكَيْرم وسُفَيرج: وزنها الصرفى أفيْعِل، ومَفُيْعل، وفَعُيلل، وأما التصغير فهو فُعَيْعِل فى الجميع[2].

والأصل في تلك الأبنية فُعَيْل وهو خاص بالثلاثيّ، ولا بدَّ من ضم الأوّل ولو تقديرًا، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، تسمَّى ياء التصغير. ويُقتصر في الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو لُغيز: للغز، وزُمَّيل للجبان تصغيراً، لسكون ثانيهما، وكون الياء ليست ثالثة[3].

وإن كان المصغّر متجاوزًا الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وهو بناء فُعَيْعِل كجعيفِر في جعفر. ثم إن كان بعد المكسور حرفُ لِينٍ قبل الآخِر. فإن كان ياء بقي كقنديل، فتقول فيه قُنَيْدِيل، وإلاّ قلب إليها، كمصيبيح وعُصيفير. في مصباح وعصفور، وهو بناء فُعَيْعِيل[4].

وإن صُغّر ما حذف منه أحد أصوله وجب رد المحذوف في موضعه سواء كان هذا المحذوف الفاء أم العين أم اللام، ومثال الأول: " عدة، زنة، صفة " فيقال في تصغيرها:

---

[1]- النادري، نحو اللغة العربية، ص: 200.

[2]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 150، 151.

[3]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 151. النادري، نحو اللغة العربية، ص: 203.

[4]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 151، 152.

"وعيدة، وزينة، وصيفة"؛ ومثال الثاني: "مذ، قم، بع " أعلاما ، يقال: "مُنيذ، قويم، بييع"؛ ومثال الثالث: " يد، ماء، بنت" يقال: " يُديّة، مويه، بنيّة"[1].

ومع رد المحذوف تحذف همزة الوصل من أول الاسم عند تصغيره، مثل: ابن وابنة وامرؤ وامرأة، فيقال: بُنَيّ، وبُنيّة، ومُريء، ومريئة[2].

فإن كان الاسم ثنائي الوضع صحيح الثاني، وجب إمّا تضعيف ثانيه أو زيادة ياء عليه تدغم في ياء التصغير، يقال في تصغير " هل، من، عن، لم " أعلاما: " هُليل، مُنين، عُنين، لُميم" أو يقال: " هُليّ، مُنيّ، عُنيّ، لُميّ"[3].

ملاحظة

وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفاً لما سبق فشّاذٌ، مثاله في التكسير جمعهم مكانًا على أمكن، ورهْطًا وكُراعًا على أراهط وأكارع، وباطلًا وحديثًا على أباطيل وأحاديث، والقياس: أمْكِنة، وأرْهُط أو رُهُوط، وأكرعة، وبواطل، وأحدثة. ومثاله في التصغير تصغيرهم مَغْرِبًا وعِشَاء على مُغَيْرِبَان وعُشَيَّان، وإنسانًا وليْلة، على أنَيْسِيَان ولُيَيْلِيَة، ورَجُلا على رُوَيْجِل، وصِبْيَة وغِلْمَة وبَنُون على أصَيْبِيَة، وأغيلمة، وَأبَيْنون، وعَشِيَّة على عُشَيْشِيَة، والقياس: مُغَيْرِب، وعُشَيّ، وأنَيْسِين، ولُيَيْلَة، ورُجَيل، وصُبَية، وغُلَيْمة، وبُنَيُّون وعُشَيَّة. وقيل: إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتكسيرٍ وتصغير مهمل، عن تكسيرٍ وتصغيرٍ مستعمَل[4].

---

[1]– النادري، نحو اللغة العربية، ص: 201، 202.

[2]– النادري، نحو اللغة العربية، ص: 202.

[3]– النادري، نحو اللغة العربية، ص: 202.

[4]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 152.

الدرس الثاني عشر: النَّسَب

– **النَّسَب:** وسمّاه سيوبيه الإضافة، وابن الحاجب النّسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة، أي: الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسية[1]. قال سيبويه: « هذا باب الإضافة، وهو باب النّسبة. اعلم أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة. فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة؛ وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلةٍ »[2].

والنسب هو إلحاق ياء مشدّدة، مكسور ما قبلها، بآخر الاسم لتدلّ على نسبته إلى المجرّد عنها[3]. فنقول: نحوي، ولغوي، والجزائري، عربي؛ نسبة إلى: نحو، لغة، الجزائر، عرب.

ويحدث به ثلاثة تغييرات: لفظيّ، ومعنويّ، وحُكْمِي: **التغيير اللفظي:** زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها، لتدل على نسبته، إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، كمصريّ، وشاميّ، وعراقيّ. **التغيير المعنوي:** صيرورته اسمًا للمنسوب. **التغيير الحكمي:** معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطّراد كقولك زيد قرشيّ أبوه، وأمه مضرية[4].

– **النسبة إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مُشَدَّدة**

تحذف الياء المتحركة من كل مثال، قبل آخره ياءان مدغمةٌ إحداهما في الأخرى. أي: في كلّ اسم قبل آخِره ياءٌ مشدّدة أنّ تفُكّ الادّغامَ، وتحذف الياء المتحرّكة، فتقول في "أُسَيِّدَ"، و"حُمَيِّرٍ"، تصغيرِ "أَسْوَدَ"، و"حِمار": "أُسَيْدِيٌّ"، و"حُمَيْرِيّ". ومثله في النسب إلى "سَيِّدٍ"،

---

[1]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 160.

[2]– سيبويه، الكتاب، 3/ 335.

[3]– النادري، نحو اللغة العربية، ص: 211.

[4]– الحملاوي، شذا العرف، ص: 160.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

و"هَينٍ": "سَيْدِيٌّ"، و"هَيْنيّ". وإنّما حذفوا الياء؛ لثِقَل الاسم باجتماع ياءين وكسرتين بعدهما ياء الإضافة، فثُقُل عليهم اجتماع هذه المتجانسات، فحذفوا الياء تخفيفًا، وخصّوا المتحرّكة بالحذف؛ لأنّه أبلغُ في التخفيف[1].

وممّ يخالف القياس، يقال في النسبة إلى" طَيِّءٍ " طائي؛ و« القياس في النسبة إلى "طَيِّءٍ" بوزن "طَيِّعٍ": "طَيِّئِيٌّ"، لكنّهم جعلوا مكان الياء ألفًا تخفيفًا؛ لأنّه أخفُّ. وله نظائر، وإن كان الجميع شاذًّا غيرَ مقيس عليه. فمن ذلك قولهم في النسب إلى "زَبِينَةَ": "زَبانِيٌّ" ... وقولُ سيبويه: " لا أظنُّهم قالوا طائِيَ إلا فرارًا من طَيِّئِيّ"، يريد: فرارًا من اجتماع الأمثال والأشباه، وهو الياء والكسرة، وياءا النسب[2].

- النسبة إلى المعتلّ اللام من "فَعيل" و"فعيلة" و"فُعَيل" و"فُعَيلة"

ما كان من هذا النوع فإنّه يستوي في النسب إليه ما كان فيه تاء التأنيث، وما ليست فيه، فتقول في النسب إلى "غَنِيّ": "غَنَوِيٌّ". و"غنيٌّ" حَيٌّ من غَطَفانَ، وإلى "ضَرِيَّةَ": "ضَرَوِيٌّ". و"ضريّة": قريةٌ لبني كِلابٍ على طريق البَصرة بالقرب من مكّة، وإلى "عَدِيّ": "عَدَوِيٌّ". وقالوا في النسب إلى "قُصَيّ": "قُصَويّ"، وإلى "أُمَيَّةَ": "أُمَويّ"، لا فرقَ بين ما فيه التاء وغيره. وذلك أنّ "غَنِيًّا" آخِرُه ياء مشدّدة، وهما ياءان في الحكم. والياء الأولى زائدة، وهي ياء "فَعِيلٍ"، والثانيةُ لام الكلمة، فإذا نسبت إليه، ألحقته ياء النسبة، وهي مشدّدة بيائين، فيتوالى في آخر الكلمة أربعُ ياءات، فتثقُل، فعمدوا إلى الياء الزائدة، فحذفوها، فبقي بعد الحذف "غَنِيٌّ" مكسورَ النون بمنزلة "نَمِرٍ"، ففتحوا النون كما فتحوا الميم في "نَمَرِيّ". ولمّا انفتحت، انقلبت الياء ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت في التقدير "غنًى" مثلَ "رَحى"، ثمّ قُلبت الألف واوًا، كما تقلَب في النسب إلى "رَحى"، و"فَتًى"، فتقول: "غَنَوِيٌّ"، كما تقول:

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 446.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 447.

"رَحَويّ"، و"فَتَويّ"، وكذلك إذا كان فيه تاء التأنيث؛ لأنّ التاء تُحذَف في النسب، فيصير بمنزلةِ ما لا تاء فيه [1].

وحكم "فُعَيلٍ" و"فُعَيْلَةَ" من ذلك نحو: "قُصَيٍّ"، و"أُمَيَّةَ"، كذلك تحذف ياء التصغير، والعينُ مفتوحةٌ، فتنقلب اللام ألفًا سواء كانت من ذوات الياء، أو من ذوات الواو، فتقول في النسب إلى "قُصَيّ": "قُصَويّ"، كان "فُعَلًا"، بحذف الياء للنسب كراهيةَ اجتماع أربع ياءات على ما تقدّم، ثمّ قلبت اللام ألفًا، فصار "قُصًى" مقصورًا كـ "هُدًى"، و"رُشًا"، فقُلبت ألفه واوًا في النسب، فقالوا: "قُصَويّ"، كما قالوا: "هُدَويّ"، و"رُشويّ". وما كان فيه تاء التأنيث فكذلك؛ لأنّ التاء تحذف في النسب، فيقولون في "أُمَيَّةَ": "أُمَويّ". ومن العرب من يحتمل الثِّقَل، ويقول: "أميّيٌّ"، و"قصَيّيٌّ". ووجه ذلك أنّه لمّا كان يدخل الياء المشدّدة الإعرابُ، فيقال: "هذا صَبِيٌّ وعَدِيٌّ"، و"رأيت صبيًّا وعديًّا"، و"مررت بصبيٍّ وعديٍّ"، شبّهوه بالصحيح، فنسبوا إليه كما يُنسَب إلى الصحيح. وقالوا في النسب إلى تَحِيَّةٍ: "تَحويّ"، وأصله "تَحْيِيَةٌ" على "تَفعِلَةً"؛ لأنّه مصدرُ "حَيّى يُحَيِّي"، على زنةِ "فَعَّلَ"، "يُفَعِّلُ"، ومصدره يأتي على "تَفْعِلة" كـ" التَّحلِيَة"، و"التَّروِيَة"، فنقلت كسرة الياء إلى الحاء قبلها، فسكنت الياء، وأدغمت فيما بعدها فصار لفظُها كلفظ "فَعِيلَةَ"؛ لأنّ ثالثها ياء ساكنةٌ قبلها كسرة، فنسبوا إليها كما ينسبون إلى "فَعِيلَةَ" بحذف الياء الثانية، فبقي "تحِيَةٌ" مثلَ "عَمِيَةٍ" في اللفظ، فنقلوه إلى "تحاةٍ" على ما وصفنا، ثمّ يُنسَب إليها "تَحَوِيٌّ"، كما يقال: "عَمَويّ"، شبّهوا الياء الزائدة بالأصل، والياء الأصليّة بالزائدة[2].

– النسبة إلى المعتلّ اللام من "فَعول" و"فَعولة"

وفي "فُعُولٍ"، "فَعُوليٌّ"، كقولك في "عَدُوٍّ": "عدُوّيٌّ". وتقول في النسبة إلى "عَدُوٍّ": "عَدُوّيٌّ"، فلا تُغيّره؛ لأنّه لم يجتمع فيه الياءاتُ التي اجتمعت في "عَدِيّ". وإنّما يقع الحذفُ

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 448.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 448، 449

والتغييرُ لكثرة الياءات. ألا ترى أنّه لمّا اجتمع في "عَدِيّ" أربعُ ياءات، استثقلوا ذلك، فحذفوا إحدى الياءات، وقلبوا الثانية واوًا لتخفيف اللفظ بالاختلاف؛ لأنّ المستثقل عندهم اجتماعُ المتجانسات. ألا ترى أنّك تقول في النسب إلى "فَتًى" و"رحًى": "فَتَوِيٌّ"، و"رَحَويّ"، فقلبتَ الألف واوًا، وإن كان أصلها الياء فرارًا من اجتماع الياءات. فإذا قدروا على الواو، فقد حصل غرضُهم على المخالفة، فلم يغيّروا اللفظ. فإن دخلت تاء التأنيث في ذلك، فنسبتَ إلى مثل "عَدُوّةٍ"، قلت: "عَدَوِيٌّ"، فتغيّره لأجل تاء التأنيث، وكثرةِ التغيير فيه، والتغييرُ مُؤْنِسٌ بالتغيير، فتحذف الواو الزائدة، فتُبدِل من الضمّة فتحة. فسيبويه يجري في ذلك على أصله في "فَعُولَةَ"، ويَقيسة على قولهم في "شَنُوءَةَ": "شَنَئِيٌّ"، والمبرّدُ لا يرى ذلك، ويقول في "عَدُوّةٍ": "عَدُوِّيٌّ" كالمذكّر[1].

- النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه مُنقلبة:

والألف لا تكون أصلًا في الأسماء المتمكنة، ولا في الأفعال أيضًا، إنّما **تكون بدلاً وزائدةً**، فإذا وقعت آخِرًا؛ فلا تخلو من أنّ تكون ثالثةً أو رابعةً فصاعدًا، **فما كان على ثلاثة أحرف، والثالثُ منها ألفٌ، فلا تكون إلاّ منقلبةٌ** كالألف في "عَصًا"، و"رَحًى" و"مَنًا"، و"حَصًى"، فإنّ الألف في هذه الأسماء كلّها بدلٌ من لام الكلمة، فالألفُ في "عَصًا"، و"مَنًا" بدلٌ من الواو؛ لقولك: "عَصَوانِ"، و"مَنَوانِ"، وفي "رَحًى"، و"حَصًى" بدلٌ من ياء؛ لقولك: "رَحَيانِ"، و"حَصَيانِ"، و"حَصَياتٌ". فإذا نسبت إلى شيء من ذلك. كان كلّه بالواو سواءٌ كانت من الواو أو من الياء. تقول في "عصًا"، و"مَنًا": "عَصَويً"، و"مَنَوي"، وفي "رَحًى"، و"فَتًى": "رَحَوي"، و" فَتَوي"، وذلك لأنّك أدخلت ياءَ النسبة، ولا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، والألفُ لا تكون إلا ساكنة، فاحتاجوا إلى حرف يُكسَر، فقلبوها واوًا، وكرهوا الياء في ذوات الياء؛ لأنّهم لو قلبوها ياءً؛ لقالوا: "رَحَيِيٌّ"، و"فَتَيِيٌّ"، فكانت تجتمع ثلاثُ ياءات وكسرةٌ في

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 449.

الياء الأُولى، وذلك ممّا يستثقل؛ لأنّه قرب من "أُمَيِّيٌّ" ، ولم يحذفوا الألف؛ لأنّ المنسوب إليه أقلُّ الأسماء حروفًا[1].

فإن كان المقصور على أربعة أحرف، والحرفُ الثاني ساكنٌ، فلا تخلو الألف في آخِره من أن تكون منقلبة، أو زائدة للتأنيث، نحوَ: "حُبْلَى"، و"سَكْرَى"، و"عَطْشى"، و"حُزْوَى". فالأجودُ في هذا حذفُ الألف، فيقال: "حبلِيٌّ"، و"سَكْريّ"، و"عَطْشيّ". وذلك أنّهم شبّهوا ألف التأنيث بتاء التأنيث في الحذف، فحذفوها كحذفها. ويجوز مَدُّها، فيقال: "حُبْلاوِيٌّ"، و"سَكْراويٌّ" تشبيهًا بالمؤنّث الممدود، نحوِ: "حَمراءَ"، و"صَفْراءَ". ويجوز قلبُ الألف واوًا، فيقال: "حُبْلَويّ"، و"سَكْرَويّ"، كما يُقال "كِسْرَويّ". شبّهوها بالمنقلبة في نحو: "مَلْهَويّ"، و"مَغْزَويّ". فهذه ثلاثةُ أوْجُه: أحدُها "حبْلي" بحذف الألف، وهو أجودُها، ثمّ "حُبْلاويّ"، ثمّ "حُبْلَويّ"[2].

فإن كانت الألف لغير التأنيث، وهو على أربعة أحرف، والرابعُ ألف مقصورة، وثانيها ساكنٌ، ففي المنقلبة نحو: "مَلْهًى"، و"مَغْزًى"، و"مَحْيًا"، و"أعْشًى" ثلاثةُ أوجه: **أجودُها أنّ تُقلَب الألف واوًا؛** فيقُال في النسب إلى "مَلْهًى": "مَلْهَويّ"، وإلى "مَغْزًى": "مَغْزَويّ"، وإلى "مَحْيًا": "مَحْيَوي". وذلك لأنّها بدلٌ من اللام، فكان حكمُها حكمَ "عصًا"، و"رَحًى"، فكما تقول: "عَصَويّ"، و"فَتَويّ"، كذلك تقول: "مَلْهَويّ"، و"أعْشَويّ". **والثاني:** أنّ تمُدّ ذلك، وهو ضعيف، فتقول: "مَلْهاويّ"، و"مَغْزاويّ"، تشبيهًا بالزائدة الممدودة للتأنيث. **والثالث:** أنّ تحذف الألف، فتقول: "مَلْهِيٌّ"، و"مَغْزِيٌّ"، تشبيهًا بألف التأنيث المقصورة، نحوِ: "حُبْلَى"، و"سَكْرَى"، كما قالوا: "مِدْرًى"، و"مَدارَى"، فجمعوه جمعَ "حُبْلَى"، و"حَبالَى"، وإن لم يكن مثله؛ لأنّ ألف

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 449.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 449.

"مدرى" لامٌ، وألف "حُبْلى" زائدةٌ، فشبّهوا الأصل بالزائد. وكذلك ما كان مُلْحَقًا به من الزائد، نحوُ: "أَرْطًى"، و"أَرْطَوِيٌّ"، و"مِعْزًى"، و"مَعْزَويّ" فيه الوجوهُ الثلاثة[1].

- النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه زائدة

إن كانت الألف زائدة، نظرتَ، **فإن كانت للتأنيث** مثلَ "حُبْلَى"، و"سَكْرَى"، **فالأجودُ حذفُها** كما تحذف تاء التأنيث، لأنّها زائدة مثلُها، وفي معناها، فيقال: "حُبْليّ"، و"سَكْريّ". **ويجوز من بعد ذلك وجهان** آخران: أحدهما قلبُها واوًا تشبيهًا لها بالأصل، فيقال: "حُبْلَويّ"، و"سَكْرَويّ"، والآخر: "حُبْلاويّ"، و"سَكْراويّ"، وتُشبِّهها بالممدودة. **وإن كانت للإلحاق**، مثلَ: "أَرْطًى"، و"مِعْزًى"؛ كنت مخيَّرًا: إن شئت قلبتَ، وإن شئت حذفتَ، إلا أنّ القلب هنا أحسن منه في "حُبْلَويّ"؛ لأنّها في حكم الأصل إذ كانت ملحِقة، فتقول: "أَرْطًى"، و"أرطَويّ"، و"مِعْزًي"، و"مِعْزَويّ"[2].

فأمّا إذا كانت الألف خامسة فصاعدًا، أو كانت على أربعة أحرف، والحروفُ الثلاثةُ التي قبل الألف متحرّكاتٌ، فلا يجوز إلاّ حذفُ الألف سواء كانت للتأنيث. أو لغير التأنيث، وذلك قولك إذا كانت للتأنيث: "شُكاعِيٌّ"، و"سُمانِيٌّ". و"الشُّكاعَى": نبتٌ يُتداوى به، و"السُّمانَى": طائرٌ. وفيما كان لغير التأنيث، وهو على ضربَيْن: أصليةٌ، وزائدةٌ، فالأصليّةُ، نحو: "مُرامًى"، و"مُسامى" تقول فيه: "مُراميّ"، و"مُساميّ". وإنّما وجب الحذفُ؛ لأنّ الألف ساكنةٌ والياء الأولى من ياءَيِ النسبة ساكنةٌ أيضًا، وقد طال الاسمُ، وكثُرت حروفه، فوجب باجتماعِ ذلك الحذفُ، وإذا كانوا قد حذفوا فيما قلّت حروفُه، نحوِ: "حُبْلَى"، و"مَلْهًى"؛ ففيما كثُرت أولى[3].

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 450، 451.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 451.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 451، 452.

وأمّا الزائدة لغير التأنيث، نحوُ: "حَبَنْطًى"، و"دَلَنْطًى"، و"قَبَعْثَرًى"، فإنّك تقول فيه: "حَبَنطيّ"، و"دَلَنْظيّ"، و"قَبَعْثَريّ"، و"الحبنطى": القصير البطين، و"الدلنظى": الصلْب الشديد، الألفُ فيهما للإلحاق بـ "سَفَرْجَلٍ"، و"القَبَعْثرى": العظيم الخَلْق، والألفُ فيه لتكثير الكلمة، وليست للتأنيث، ولا للإلحاق؛ لأنّه ليس في الأصول ما هو على هذه العدّة، فيكونَ ملحقًا به. وتقول في "جَمَزَى" [الوثاب لسريع]، و"بَشَكَى" [الخفيف] وما كان مثلهما: "جَمَزيّ"، و"بَشَكيّ"؛ لأنّ الألف في حكم الخامسة؛ لأنّ الحركة في الثاني بمنزلة الحرف، ألا ترى أنّ من يصرف "هِنْدًا"، و"دَعْدًا" لا يصرف "سَقَرَ"، و"قُدَمَ" عَلَمَيْن؛ لأنّ الحركة فيه صيّرتْه في حكم "زَيْنَبَ"، و"سُعادَ"، فلذلك قال: هو في حكم "حُبارَى"، يعني تصير الألفُ في آخِره في حكم الخامسة؛ لتحرُّك حرفِ ما هي فيه.[1]

- النسبة إلى الاسم المنقوص

والياء المسكورة ما قبلها في الآخر لا تخلو من أن تكون ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، فصاعداً. فالثالثة تقلب واواً، كقولك: "عموي"، و"شجوي". وفي الرابعة وجهان: الحذف وهو أحسنهما، والقلب، كقولك: "قاضي"، و"حاني"، و"قاضوي" و"حانوي"[2].

فإن كانت الياء ثالثةً قبلها كسرةٌ، نحوَ: "عَمٍ"، "وشَجٍ"، فإنّك تُبدِل من الكسرة فتحة، كما فعلت في "نَمِرٍ"، و"شَقِرَةَ"؛ لثِقل توالي الكسراتَ مع ياء الإضافة، ثمّ تقِلب الياء ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فيصير في حكم التقدير "عَمًا"، و"شَجًا"، ثمّ تقلب الألفَ واوًا، كقولك: "عَمَويّ"، و"شَجَوي"، كما فعلت في "عَصًا"، و"رَحًى"، فقلت: "عَصَويّ" و"رَحَويّ"[3].

فأمّا إذا كانت رابعة؛ فإنّ الباب فيه عند سيبويه حذفُ الياء لالتقاء الساكنين، تقول في "قاضٍ"، و"رامٍ"، ورجلٍ يسمّى "يَرْمِي": "قاضيٌّ"، و"راميٌّ"، و"يَرْميٌّ". وكان الأصل أنّ

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 452.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 452.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 452.

تقول: "قاضِيِيٌّ"، و"رامِيِيٌّ"، و"يَرْمِيِيٌّ"، كما تقول في النسب إلى حاكِم: "حاكميّ"، وإلى "يَضْرِبَ": "يَضْرِبِيّ"، غيرَ أنّهم استثقلوا الكسرة على الياء؛ المكسورِ ما قبلها فحذفوها، ثمّ حذفوا الياء لسكونها وسكون الياء الأُولى من يائي النسب[1].

- النسبة إلى الاسم الثلاثي المنتهي بياء أو واو قبلهما ساكن

إذا كان الاسم على زَنة "فَعْلٍ" ساكنَ العين معتلَّ اللام بالياء، أو الواو، وليس في آخِره تاءٌ التأنيث، نحوَ: "غَزْوٍ"، و"نَحْوٍ"، و"ظَبْي"، و"رَمْيٍ"، فالنسبةُ إليه على لفظه من غيرِ تغيير، نحوَ: "غَزْويّ"، و"نَحْويّ"، و"ظَبْييّ"، و"رَمْييّ". لا خلافَ في ذلك؛ لأنّ ما قبلها ساكن، فهي لذلك في حكم الصحيح، تتصرّف بوجوه الإعراب قبل النسب، فلم تتغيّر كما لم يتغيّر الصحيحُ، وإذا جاز أن يُقال في "أُمَيَّةَ": "أُمَيِّيٌّ"، فيُجمَع بين أربع ياءات، كان ما نحن فيه أسهلَ؛ لأنّه لم يجتمع فيه إلا ثلاثُ ياءات[2].

فإن لحقت تاءُ التأنيث شيئًا من ذلك، نحوَ: "غَزْوَةٍ"، و"رَمْيَةٍ"، و"دُميَةٍ"، و"قِنْيَةٍ"، فالخليلُ وسيبويه يجريان في ذلك على قاعدةِ ما لا تاءَ فيه، فيقولان في "غَزْوَةٍ": "غَزْوي"، وفي "رَمْيَة": "رَميّ"، وفي "دُمْيَةٍ": "دُمْيي"، وفي "قِنْيَةٍ": " قِنيّ". وهو قياسٌ عندهما. وحكى يونس عن أبي عمرو مثلَ ذلك، وقالوا في بني جِرْوَةَ: "جِرْويّ"، وهو جِرْوةُ بن نَضلَةَ مكسورَ الجيم. وكان يونس يغيَّر ما فيه تاءُ التأنيث، فيفتح الحرف الساكن، وهو الثاني، فيقول في "ظَبْيَةٍ": "ظَبَويّ"، وفي "رَمْيَةٍ": "رَمَويّ"، وفي "قِنْيَةٍ": "قِنَويّ"، وقالوا في "عُرْوَةٍ": "عُرَويّ". لا فرقَ عنده بين ذوات الياء والواو. وكان الزجاج يَميل إلى هذا القول، ويحتجّ بأنّ تاء التأنيث قوّةُ التغيير فيها. وأمّا يونس فلم يرد عنه احتجاجٌ لذلك. وكان الخليل يعذره في ذوات الياء، ويحتجّ له بأنه شبّه "فِعْلَةَ" بـ"فَعْلَةَ" مكسورَ العين. قال: لأن اللفظ "بِفَعلَةَ" و"فِعْلَةَ" إذا سكنت العين سواءٌ. والمراد بذلك أن "ظَبْيَةً"، كـ"ظَبِيَةٍ"، و"رَمْيَةً" كـ"رَمِيَةٍ"، و"قِنْيَةً" كـ"قِنِيَةٍ"، ثمّ أسكنوا

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 452.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 456.

للتخفيف، كما يُقال في "كَتِفٍ": "كَتْفٌ"، وفي "إبِلٍ": "إبْلٌ"، فصار لفظُ ما كان على "فَعِلَةَ" بكسر العين في الأصل بوزن "فَعْلَةَ" فَ"عَمِيَة" على وزن لفظ "عَمْيَةٍ"، وَ"رَمِيَةٌ" على لفظ "رَمْيَةٍ" في الأصل بإسكان. فإذا نسبنا إلى ذلك، رددناه إلى الأصل؛ لأنّه بالحركة يُفِيدنا خفّةً. وذلك لأنّا إذا نسبنا إلى "عَمِيَةٍ"، و"قِنِيَةٍ"، وثوانيها مكسورةٌ، وجب فتحُها وقلبُ الياء واوًا بعد قلبها ألفًا على حد قولك في "عَمٍ": "عَمَويّ"، وفي "شَجٍ": "شَجَويّ". فيصير في اللفظ أخفَّ من "عَمَيِيّ"، و"قِنَيِيّ"[1].

وقد جاء عن العرب **"قَرَوِيٌّ" في النسبة إلى "قَرْيَةٍ"**، و"زِنَويٌّ" في النسبة إلى "بني زِنْيَةَ"، وهم حيٌّ من العرب، وهو شاذ عند سيبويه، والقياس: "قَرْيِيّ"، و"زِنْيِيّ". وهو عند يونس قياسٌ. وتقول في "طَيٍّ": "طَوَوِيٌّ"، وفي "لَيَّةٍ": "لَوَوِيّ"، وفي "حَيَّةٍ": "حَيَويّ"؛ أمّا "طَيٌّ" فمصدرُ "طَوَى يَطْوِي"، و"لَيَّةٌ" مصدرُ "لَوَى يَلْوِي"، فالعينُ واوٌ، واللام ياءٌ. والأصل فيه "طَوْيٌ"، وَ"لَوْيَةٌ". فلمّا اجتمعت الواو والياء، والسابقُ منهما ساكنٌ، قلبوا الواو ياءً. وهذه قاعدةٌ في التصريف، فلمّا نسبوا إليه، استثقلوا اجتماعَ أربع ياءات، وأرادوا التخلّص منها، فبنوا الكلمة على "فَعَلٍ"، وقد كان "فَعْلًا" ساكنَ العين، فانفكّ الادّغامُ، وعادت العين إلى أصلها، وهو الواو، ثمّ انقلبت الياءُ التي هي لامٌ ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثمّ نسبوا إليها، وقلبوها واوًا على القاعدة، فقالوا: "طَوَوِيٌّ"، و"لَوَويّ". وأمّا "حَيَّةٌ"، فالعين واللام ياءٌ، ولمّا بنوه على "فَعَلٍ"، انقلبت اللام ألفًا؛ لأنّ اللام أقبلُ للتغيير، ثمّ قلبوا الألف واوًا على قاعدة النسب، وقالوا: "حَيَويٌّ"، ومن قال: "أُمَيّيٌّ"، قال: "طيّي"، و"حَيّيٌّ"، ولم يُبال الثقلَ[2].

- النسبة إلى الممدود

الممدود: كلُّ اسم في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ زائدةٌ، وذلك **على أربعة أضرب: ضربٌ همزتُه أصليّةٌ**، نحوُ: "قرّاءٍ"، و"وُضّاءٍ"، وهو من "قرأت"، و"وَضُؤْت"، والوُضّاءُ: الجميل.

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 456.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 457.

وضربٌ **همزُته منقلبة عن حرف أصليّ**، نحوِ: "كِساءٍ"، و"رِداءٍ"، وأصله "كِساوٌ"، و"رِدايٌ". والواوُ والياءُ إذا وقعتا طرفًا، وقبلهما ألفٌ زائدة، قُلبتا همزتَيْن، والواوُ والياءُ في "كساء"، و"رداء" لامُ الكلمة؛ لأنّه من الكُسْوة والرِّدْية، كقولهم: "فلانٌ حسنُ الرِّدْيةِ". وضربٌ ثالثٌ **همزتُه منقلبة عن ياء زائدة**، نحوُ: "عِلْباءٍ"، و"حِرْباءٍ"، ويدلّ على أنّ الهمزة فيه من الياء قولهم: "دِرْحايةٌ" و"دِعْكايةٌ"، لمّا اتّصل بها تاءُ التأنيث، ظهرت الياء؛ لأنّها إنّما كانت انقلبت همزةً لكونها طرفًا، فلمّا اتّصلت بها تاءُ التأنيث، وبُنيت على التأنيث؛ خرجت عن أن تكون طرفًا. **والضرب الرابع ما كانت همزته منقلبة عن ألف التأنيث**، نحوُ: "حَمْراء"، و"صَفْراء"، ولذلك لا ينصرف، وينصرف الضروب الثلاثة[1].

فإذا نسبت إلى ما كان منصرفًا من ذلك؛ فالباب فيه إقرارُ الهمزة، نحوُ: "وُضائيّ"، و"قُرّائيّ"، و"كِسائيّ"، و"رِدائيّ"، و"عِلْبائيّ"، و"حِرْبائيّ"، بإثبات الهمزة، والأصلُ من ذلك "قُرّاءٌ"، و"وُضّاءٌ"؛ لأنّ الهمزة فيهما أصلٌ بمنزلة الضاد من "حُمّاضٍ"، والقافِ من "سُمّاقٍ" فكما تقول: "حُمّاضيّ"، و"سُمّاقيّ"، فكذلك تقول: "وضّائيّ"، و"قُرّائيّ" و"كسائيّ" و"رِدائيّ" محمولٌ عليه؛ لأنّ الهمزة فيهما منقلبة عن أصلٍ، فهي لامٌ كما أنَّها لامٌ، و"عِلْبائي" محمول على "كسائيٍّ"؛ لأن الهمزة فيه ليست أصلاً إنّما هي منقلبة عن حرف ليس للتأنيث، كما أنّ "كساءً" كذلك، فعُومِل في النسب معاملتَه، فإذا الأصل في "قُرّاء"، و"وُضّاء" أقوى منه في "كساءٍ"؛ لأنّ الهمزة فيه أصلٌ، وفي "كساءٍ" بدلٌ، وهي في "كسائيّ" أقوى منها في "عِلْبائيّ"؛ لأنّها في "كساء" لامٌ، وفي "علباء" زائدةٌ[2].

فإن نسبت إلى ما لا ينصرف، نحو: "حَمْراءَ"، و"صحْراءَ"، فالباب أن تقلب الهمزةَ واوًا فيه، فتقول: "حَمْراويّ"، و"صحْراويّ". وإنما قُلبت الهمزة فيه واوًا، ولم تُقَرّ بحالها؛ لئلّا تقع علامةُ التأنيث حَشْوًا، ولم تكن لِتُحذَف؛ لأنها لازمةٌ تتحرّك بحركات الإعراب، فهي حَميَّة

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 459، 460.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 460.

بالحركة. ولمّا لم يجز حذفُها، وجب تغييرُها، فقُلبت واوًا، ثم قالوا في الإضافة إلى "عِلْباء"، و"حِرْباء": "عِلْباويّ"، و"حِرْباويّ"، فأبدلوا هذه الهمزة، وإن لم تكن للتأنيث، لكنّها شابهت "حَمْراءَ"، و"صَحْراءَ" بالزيادة، فحملوها عليها، وإن لم تكن همزةُ "حمراء" قُلبت في "حَمْراويّ"؛ لكونها زائدةً، ثمّ تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا في "كساء": "كساويّ"، وفي "رداء": "رداويّ"، فأبدلوا الهمزة واوًا حملًا لها على همزة "عِلْباء" من حيث كانت همزةُ "كساء"، و"رداء" مبدلةً من حرفٍ ليس للتأنيث. ثمّ قالوا في همزة "قُرّاءٍ"، "قُرّاوِيٌّ"، فشبّهوا همزتَه بهمزة "كساء" من حيث كانت أصلاً غير زائدة. فكلُّ واحد من هذه الأسماء محمولٌ في القلب على ما قبله، وإن لم يَشْرَكه في العلّة، لكن لشَبَهِ لفظيٍّ، فإذَا القلبُ في "حمراويّ" أقوى منه في "علباويّ"، وهو في "علباويّ" أقوى منه في "كساويّ"، وهو في "كساويّ" أقوى منه في "قُرّاويّ"؛ فلذلك قال: فالباب فيما كان منصرفًا إقرارُ الهمزة على حالها، نحوُ: "قُرّائيّ"، و"كسائيّ"، و"علبائيّ"، والقلبُ جائزٌ، وإن لم ينصرف؛ فالقلبُ نحوُ: "حمراويّ"، و"صحراويّ". وإنّما مثّل بهذه الأسماء، نحوِ: "خُنْفَساويّ"، و"مَعْيُوراويّ". والمَعْيُوراء: جماعةُ الحُمُر، و"زَكَرِيّاويٍّ"؛ ليُريك الفَصْل بين المقصور والممدود، وأنّ الطويل من الأسماء الممدودة والقصير منها حكمُهما واحد، وأن كثرة حروف "خنفساء"، و"معيوراء" وما أشبههما لا يوجِب إسقاطَ شيء منه، كما كان ذلك في المقصور؛ لسكون آخِره إذ الحرف يقوى بحركته، ويمتنع حذفُه في المكان الذي يسقط فيه الساكنُ. ألا ترى أنّ من قال: "ثَقَفيّ"، و"قُرَشيّ"، و"هُذَليّ"، فحذف الياء الساكنة؛ لم يقل في النسب إلى "عِثْيَرٍ" وهو التُّراب، و"حِثْيَلٍ" وهو نبتٌ: "عِثريّ"، و"حِثَليّ"، فيحذفَ الياءَ؛ لتحرُّكها[1].

- النسبة إلى المختوم بتاء التأنيث ولامُه واو أو ياء

ما كان من نحو: "سِقايةٍ"، و"عَظايةٍ" ونحوهما ممّا في آخره تاءُ التأنيث، ولامُه واوٌ أو ياءٌ، وقبلها ألفٌ زائدةٌ، فإنّه قبل النسب تصح اللام، ولا تُقلب همزةً؛ لأنّ الاسم بُني على

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 460، 461.

التأنيث، فلم تقع الياء والواو طرفًا، فلم يلزم قلبُهما همزةٌ. فإذا نسبت إلى شيء من ذلك، أسقطت التاء، ثمّ قلبت اللامَ همزةً، فصارت النسبةُ كأنّها إلى "سِقاءٍ"، و"عَظاءٍ" بمنزلة "كساء"، و"رداء"؛ فلذلك تقول في النسب: "سِقائيّ"، و"عَظائيّ"، أي كما تقول: "كسائيّ"، و"ردائيّ". ومن قال: "كساويّ"، و"رداويّ"، قال هاهنا: "سقاويّ"، و"عظاويّ"[1].

فإن كانت اللام واوًا، نحوَ: "شَقاوة"، و"غَباوة"، فإنّك لا تغيّرها في النسب، وتُقِرّها على حالها، فتقول فيه: "شَقاويٌّ"، و"غَباويّ"؛ لأنّا كنّا نَفِرّ إلى الواو فيما كان همزةً، وإذا ظفرنا بما قد لُفظ به واوًا، لم نعدِل عنها إلى لفظ آخر[2].

وأمّا نحو: "رَايةٍ"، و"آيَةٍ"، و"ثايَةٍ"، و"طايَةٍ"، فلك في النسب إليه **ثلاثةُ أوجه: أقيسُها تركُ الياء على حالها ولم تُغيّرها**؛ لأنّك لو أفردتَه بعد طرح الهاء؛ لأثبتَّ الياء، وقلت: "آيٌ"، و"رايٌ"، و"ثايٌ"، و"طايٌ"، ولا تلزم الهمزةُ؛ لأنّ الألف قبل الياء، والواو أصلٌ غيرُ زائدة، والواوُ والياءُ إنّما تُهمَزان إذا كان قبلهما ألفٌ زائدةٌ، نحوَ: "كِساء"، و"رِداء". **والثاني الهمز تشبيهًا** بـ"كساء" و"رداء"؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف ساكنة، والفرقُ بينها وبين الأصل الذي هو "كساءٌ" و"رداءٌ" أنّ باب كساء ورداء أن تقع الياء والواو بعد ألف زائدة، وما نحن فيه وقعتا بعد ألف غير زائدة. الثالث إبدالها واوًا على حدّ "كِساويّ" و"رِداويّ"[3].

- النسبة إلى ما كان على حرفين

ما كان على حرفَيْن من الأسماء التي يلحقها التصغيرُ والجمعُ والإعرابُ، فإنّه على ثلاثة أضرب:

أحدها ما كان أصلُه على ثلاثة أحرف، وأُسْقِط منها واحد تخفيفًا، أو لعلّةٍ توجب ذلك، وذلك الحذفُ يكون من موضع اللام، وهو أكثره، ويكون من موضع الفاء، ويكون من العين،

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 461.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 461.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 462.

وهو أقلُّه. فإذا نسبت إلى شيء من ذلك، فهو على ثلاثة أضرب كما ذكر. أحدُها: أن تردّ الساقطَ. والثاني: أن لا تردّ. والثالث: يجوز فيه الأمران، فأمّا الأول، فهو ما كان الساقط منه من موضع اللام، ويرجع في التثنية والجمع بالألف والتاء، وذلك قولك في النسبة إلى "أبٍ": "أبَويّ"، وإلى "أخ": "أخَويّ"، وإلى "ضَعَةٍ": "ضَعَويّ"، وإلى "هَنْتٍ": "هَنَويّ"؛ لأنّك إذا ثنّيت "الأب" و"الأخ"، قلت: أبوان، وأخوان، وإذا جمعت "ضَعَة"، وهو ضربٌ من الشجر، قلت: ضَعَواتٌ. وإنّما لزم ردُّ الذاهب هنا، لأنّا رأينا النسب قد يردّ الذاهبَ الذي لا يعود في تثنية، ولا جمعٍ، كقولك في "يَدٍ": "يَدَويّ"، وفي "دَمٍ": "دَمَويّ". وأنت تقول في التثنية "يَدانِ"، و"دَمانِ"، فلمّا قويت النسبةُ على ردِّ ما لم تردّه التثنيةُ، صار أقوى من التثنية في باب الردّ، فلمّا ردّت التثنيةُ الحرفَ الذاهبَ؛ كانت النسبةُ أولى بذلك[1].

وأما الضرب الثاني: وهو ما لا يُرَد الساقط فيه، فهو ما كان الساقط منه فاءً أو عينًا، وذلك نحو النسب إلى "عِدَةٍ"، وَ"زِنَةٍ"، ونحوهما كـ"صِلَةٍ"، و"ثِقَةٍ"، فإنّك إذا نسبت إلى شيء من ذلك، حذفتَ تاء التأنيث، ولا تُعِيد المحذوف إلا لضرورة. وذلك قولك: "عِديّ"، و"زِني". فالذاهب منه واوٌ هي فاءٌ، وأصلُه: "وِعْدَةٌ"، و"وِزنَةٌ". وإنّما لم يردّوا الذاهب منه؛ لأنّه في أوّل الكلمة، فهو بعيدٌ من ياء النسب، فلو ظهر؛ لم يكن يتغيّر بدخول ياء النسب، كما تتغيّر لامُ الكلمة بالكسر من أجل الياء. ويؤيّد ذلك أن العرب لم تردّ المحذوف إذا كان فاءً في شيء من كلامها، لا في تثنية، ولا جمع بالألف والتاء، كما ردّوا فيما ذهبت لامُه، فلم يقولوا في مثل "عِدَةٍ"، و"زِنَةٍ": "وِعْدَتان"، و"وِزْنَتان"، ولا: "وِعْداتٌ"، و"وِزْناتٌ"، كما قالوا في "سَنَةٍ": "سَنَواتٌ"، وفي تثنية "أخٍ"، و"أبٍ": "أخَوان"، و"أبَوان"، وفي جمع "أُخْتٍ": "أخَواتٌ". لا نعلم في ذلك خِلافًا[2].

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 463.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 464

وأمّا الضرب الثالث: وهو ما يسوغ فيه الأمران، فهو ما حُذف منه لامه، ولا يظهر ذلك في تثنية، ولا جمع بالألف والتاء، وذلك قولك في النسب إلى "يَدٍ": "يَديّ"، وإن شئت: "يَدَويّ"، وفي "دَمٍ": "دَمِيٌّ"، و"دَمَويّ"، وفي "غَدٍ": "غدِيّ"، وإن شئت "غَدَويّ"، فمَن نسب إلى الحرفَيْن فعلى اللفظ؛ لأن الأصل قد رُفض، فلم يظهر في تثنية ولا جمع، ومَن ردّ المحذوف؛ فلأنّ النسبة قويّةٌ في الردّ على ما تقدّم[1].

[1]– ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 466.

الدرس الثالث عشر: المنقوص والمقصور والممدود

1- المنقوص، هو الاسم المُعْرَب الذي آخره ياء لازمة مَكْسُوْرٌ ما قبلها، كالداعِي والمنادى، فخرج بالاسم: الفعلُ كرَضي، وبالمعرب: المبنيُّ كالذي، وبالذي آخرُه ياءٌ: المقصورُ، وبلازمةٍ: الأسماءُ الخمسة في حالة الجرِّ، وبمكسورٍ ما قبلها: نحو ظَبْي ورَمْي، فإنّه ملحق بالصحيح، لسكون ما قبل يائه[1]. سُمّي بذلك لثقل ظهور الحركة الإعرابية الضمة أو الكسرة على آخره في حالتي الرفع والجر[2].

2 - المقصور، هو: الاسمُ المعرَبُ المختوم بألف لازمة، نحو: (هُدى، عَصا)[3]. أو هو الاسم المُعْرَب الذي آخره ألف لازمة، كالهُدَى والمصطَفى، فخرج بالاسم: الفعل والحرف، كَدَعا وإلى، وبالمعرَب: المبنىّ، كأنا وهذا، وبما آخره ألفٌ: المنقوصُ، وبلازمةٍ: الأسماءُ الخمسة في حالة النصب، والمثنى في حالة الرفع[4].

3 - الممدود، هو: الاسمُ المعرَبُ المختوم بهمزة قبلها ألف زائدة، نحو: (سماء، صحراء)[5]. **أو هو:** كلُّ اسم في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ زائدةٌ، وذلك **على أربعة أضرب: ضربٌ همزتُه أصليّةٌ،** نحوُ: "قرّاءٍ"، و"وُضّاءٍ"، وهو من "قرأت"، و"وَضُؤْت"، والوُضّاءُ: الجميل. وضربٌ **همزُته منقلبة عن حرف أصليّ،** نحوِ: "كِساءٍ"، و"رِداءٍ"، وأصله "كِساوٌ"، و"رِدايٌ". والواوُ والياءُ إذا وقعتا طرفًا، وقبلهما ألفٌ زائدة، قُلبتا همزتَيْن، والواوُ والياءُ في "كساء"، و"رداء" لامُ الكلمة؛ لأنّه من الكُسْوة والرِّدْية، كقولهم: "فلانٌ حسنُ الرِّدْيةِ". وضربٌ ثالثٌ **همزتُه منقلبة عن ياء زائدة،** نحوُ: "عِلْباءٍ"، و"حِرْباءٍ"، ويدلّ على أنّ الهمزة فيه من الياء

---

[1]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 119.

[2]- الجديع العنزي، المنهاجُ المختَصر، ص: 162.

[3]- الجديع العنزي، المنهاجُ المختَصر، ص: 162.

[4]- الحملاوي، شذا العرف، ص: 119.

[5]- الجديع العنزي، المنهاجُ المختَصر، ص: 162.

قولهم: "دِرْحايةٌ" و"دِعْكايةٌ"، لمّا اتّصل بها تاءُ التأنيث، ظهرت الياء؛ لأنّها إنّما كانت انقلبت همزةً لكونها طرفًا، فلمّا اتّصلت بها تاءُ التأنيث، وبُنيت على التأنيث؛ خرجت عن أن تكون طرفًا[1].

- أحكام المنقوص والمقصور والممدود:

1- تثنية الاسم المنقوص: المنقوص هو المختوم بياء لازمة غير مشددة، وقبلها كسرة، ... فيجب إثبات يائه في التثنية وجمع المؤنث السالم، وعند إضافته، أو تصديره بأل؛ وكذا في ندائه، على حسب التفصيل السابق ففي مثل: هاد، داع، يقال: هاديان، داعيان؛ كما يقال: الهادي والداعي، ولا فرق في هذا الحكم بين أن تكون ياء المنقوص مذكورة في المفرد قبل التثنية والجمع، أم محذوفة لسبب يقتضي حذفها، ذلك أنّ ياء المنقوص قد تحذف من المفرد[2]. فتحذف الياء في حالتي الرفع والجر إفرادا مثل: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وتثبت في النصب، مثل رأيت قاضيا. وهذه الياء تثبت في تثنية المنقوص رفعا ونصبا وجرا، مثل: جاء قاضيَان، ورأيت قاضيَين، ومررت بقاضيَين[3].

2- تثنية الاسم المقصور: المقصور هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة؛ مثل: الهدى، الهوى، المولى، في قول أحد الزهاد: " كلما جنحت نفسي إلى القوي تذكرت غضب المولى؛ فيرجعني التذكر إلى الهدى "، ومثل كلمة: " الغنى" في قولهم: خير الغنى غنى النفس[4].

فلا يمكن أن تزاد في آخره علامتا التثنية مع بقاء الألف على حالها؛ لذا يجب قلبها حرفا آخر يقبل العلامتين؛ فعند التثنية تقلب ياءً في ثلاث حالات، وتقلب واوا في حالتين[5]:

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 459.

[2]- عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 613.

[3]- عزيزة بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، 1 / 332.

[4]- عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 605.

[5]- عباس حسن، النحو الوافي/ [613 – 617].

- **فإن كانت الألف ثالثة وأصلها ياء وجب قلبها عند التثنية ياء**، فيقال في تثنية: ندى، وهدى، وغنى ... نديان، وهديان، وغنيان.
- **إن كانت ثالثة مجهولة الأصل** –لأنّها جامدة– وأميلت، نحو متّى، وإذا "علمين"؛ فيقال في تثنيتهما: متّيان وإذيان.
- **يجب قلبها ياءً إن كانت رابعة فأكثر**– بغير نظر إلى أصلها– فيقال في تثنية: نعمى، ومرتضى، ومستعلى ... نعمَيان، ومرتضيان، ومستعليان. وإذا قلبت الزائدة على الثلاثة ياء عند التثنية، وأدى قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر كلمة واحدة وجب حذف التي بعدها مباشرة؛ نحو: ثريا وثريان؛ لكيلا يجتمع في الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف للعلة من نوع واحد.
- **تقلب واواً إن كانت ثالثة وأصلها الواو**؛ نحو: علا، وشذا (المسك أو رائحته)، وعصا، فيقال في التثنية: علوان، وشذوان وعصوان. قال سيبويه: ولو سمَّيت رجلا بخطا قم ثنَّيت لقلت: خطوان، لأنَّها من خطوت. ولو جعلت على اسما ثم ثنَّيت لقلت: علوان، لأنَّها من علوت، ولأنَّ ألفها لازمة الانتصاب، وهي التي في قولك: على زيدٍ درهمٌ، وكذلك الجميع بالتاء في جميع ذا، لأنَّه يحرك، ألا تراهم قالوا: قنوات وأدواتٌ، وقطواتٌ[1].
- **إن كانت ثالثة مجهولة الأصل** – لأنّها جامدة – ولم تطرأ عليها الإمالة، نحو: إلى، ألا "علمين"، فيقال في تثنيتهما: إلوان، وألوان. وغير ما سبق شاذ، لا يقاس عليه، وطريق معرفته المراجع اللغوية.

3– تثنية الاسم الممدود: الممدود هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو: قراء، بيداء، سماء، بناء، عوراء، خضراء، فإذا كانت الهمزة بعد ألف أصلية فليس بممدود، نحو: ماء، وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ألف زائدة وفي آخر الاسم تاء التأنيث، نحو: هناءة،

[1]– سيبويه، كتاب سيبويه، 3/ 387.

فإنّه لا يسمى في هذه الصورة ممدودا، ولا تجري عليه أحكام الممدود، لأنّ الممدود لا بد أن يكون مختوما بالهمزة، وتجري عليها حركات ضبطه[1].

فإذا أريد تثنيته **فقد تبقى الهمزة حتما، وقد تقلب واوا حتما، وقد يجوز فيها الأمران**؛ فلها ثلاث حالات[2]:

- **يتحتم بقاؤها إن كانت حرفا أصليا من أصول كلمتها**؛ نحو: قَراء، وبداء، وخباء ...، فيقال في تثنيتها: قراءان، وبداءان وخباءان، بإثبات الهمزة وجوبا: لأنّها من بنية الكلمة الأصلية؛ إذ الأصل: قرأ، وبدأ، وخبأ.
- **يجب قلبها واواً إن كانت زائدة للتأنيث**؛ نحو: بيضاء، وصفراء، وخضراء، وحمراء، فيقال: في تثنيتها؛ بيضاوان، وصفراوان، وخضراوان، وحمراوان.
- **يجوز بقاؤها وقلبها واواً إن كانت مبدلة من حرف أصلي**، نحو: **صفاء** ودعاء، وبناء، وفداء؛ لأنّ الأصل: صفاو، دعاو، بناي، فداي، **أو كانت مبدلة من حرف زائد للإلحاق**، نحو: **علباء**، وقوباء، فيقال في التثنية: **صفاءان؛ أو صفاوان**، دعاءان أو دعاوان، بناءان، أو بناوان، فداءان أو فداوان؛ كما يقال: **علباءان أو علباوان**، قوباءان أو قوباوان. وهكذا، والأحسن إبقاء المبدلة من حرف أصلي، وقلب المبدلة من حرف زائد للإلحاق، وما جاء مخالفا لما سبق فهو شاذ لا يقاس عليه، كقولهم: قراوان في تثنية: قرّاء: بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة، ومن معانيه: القارئ، مع أن همزته أصلية، وكحمرايان، تثنية: حمراء، وعاشوران، تثنية: عاشوراء، بقلب همزة التأنيث ياء في حمراء، وحذفها في عاشوراء، ومثل: كسايان، تثنية كساء، الذي همزته مبدلة من حرف أصلي هو الواو ... وهكذا. قال سيبويه: اعلم أنَّ كلَّ ممدود كان منصرفاً فهو في التثنية والجمع

---

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 610.

[2]- عباس حسن، النحو الوفي، 4/ 617، 618.

بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب؛ بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك. وذلك نحو قولك: علباءان؛ فهذا الأجود الأكثر[1].

[1]– سيبويه، الكتاب، 3/ 391.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم – مصحف المدينة المنورة.

1. ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين الأنباري، ت: 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط: 01 (1424هـ/ 2003م).
2. ـــــــــــــ، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط:01 (1420هـ/ 1999م).
3. ابن الحاجب (أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، ت: 646هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار– الأردن، دار الجيل – بيروت، ط: (1409 هـ / 1989 م) .
4. ابن السراج، (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، ت: 316هـ .)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
5. ابن الصائغ (أبو عبد الله محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، شمس الدين، ت: 720هـ)، اللمحة في شرح الملحة اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 01 (1424هـ/2004م).
6. ابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري، ت: 769 هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه: كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ت: 1392 هـ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة ومنقّحة، مراجعة وتنقيح: محمد أسعد النادي ط (1427هـ/ 2006م)، 64/1، 65.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

7. ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 01 (1410هـ / 1990م).

8. ـــــــــــــ، الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، تحقيق: د. عبد المحسن بن محمد القاسم، (محققة على نسخة مقروءة على تلميذ الناظم وعليها خطه وإجازته، ونسخة بخط ابن هشام ونسخ مقروءة على أبي حيان وابن السراج وابن عقيل والفيروزآبادي، ونسخ أخرى)، ط: 04 (1442 هـ/ 2021 م).

9. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، ت: 711هـ)، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط: 03 (1414 هـ).

10. ابن يعيش (أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، ت: 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 01 (1422 هـ/ 2001 م).

11. أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، ت: 356هـ)، الأمالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط: 02 (1344 هـ/ 1926م).

12. الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد ت: 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط: 01 (1421هـ/ 2000م).

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

13. الأزهري (محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، تهذيب اللغة ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01 (2001م).
14. الجديع (عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي)، المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 03 (1428هـ/ 2007 م).
15. الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: 393هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط: 04 (1407هـ/ 1987م).
16. الحملاوي (أحمد بن محمد، ت: 1351هـ)، شذا العرف في فن الصرف، شرحه وفهرسه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 01 (1419هـ/ 1989م).
17. الخليل (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، ت: 170هـ)، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
18. الرضي الأستراباذي (محمد بن الحسن نجم الدين، المتوفى 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093هـ، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان (1395 هـ/ 1975م).
19. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، ت: 180هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 03 (1408 هـ / 1988 م).

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي
شهاب للكلية
الآداب واللغات

20. شهاب الدين الأندلسي (أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبّذي، شهاب الدين الأندلسي)، الحدود في علم النحو تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112 - السنة 33 (1421هـ/2001م).

21. عباس حسن (ت 1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، ط: 15.

22. عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 02 (1425هـ/ 2004م).

23. الغلاييني (مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، ت: 1364هـ)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: 28 (1414 هـ/ 1993م).

24. المبرّد (محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، ت: 285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: 03 (1417 هـ/ 1997 م).

25. المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، ت: 807 هـ)، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة)، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط: (1425 هـ/ 2005).

26. الفيروزآبادى (مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، ت: 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: 08، (1426 هـ / 2005 م).

27. المرادي (أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، ت 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المجلس العلمي للكلية

شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان (أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر)، دار الفكر العربي، ط: 01 (1428هـ/ 2008م).

28. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

29. النادري (محمد أسعد النادري)، نحو اللغة العربية " كتاب في قواعد النحو والصرف مفصّلة وموثّقة مؤيّدة بالشواهد والأمثلة "، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط: (1428هـ/ 2007م) جديدة ومنقّحة.